فيليب بلانشيه

التداولية

من أوستن إلى غوفمان



ترجمة : صابر الحباشة





التداولية

من أوستين إلى غوفمان

- **التداولية من أوستين إلى غوفمان**
- **فيليب بلانشيه**
- **ترجمة: صابر الحباشة**

- الطبعة الأولى: 2007

- ***الناشر : دار الحوار للنشر والتوزيع***

سورية ـ اللاذقية ـ ص. ب: 1018
هاتف وفاكس: 422339 ـ 41 ـ 963
البريد الإلكتروني: Soleman@scs-net.org

تم تنفيذ التنضيد والإخراج الضوئي في القسم الفني بدار الحوار
تصميم الغلاف: ناظم حمدان

فيليب بلانشيه

التداولية

من أوستين إلى غوفمان

ترجمة: صابر الحباشة

دار الحوار

مقدّمة المترجم

"تبدو التداولية اليوم علماً متنامياً ومجالاً رجراجاً شديد الانفتاح"

(جورج كليبار)

1 ـ إنّ النصيب الذي وُضع لنا مقلّدين ومستهلكين لإنتاج غيرنا العلميّ أحرى بأن يدفعنا إلى الغيْرة على هويّتنا الحضارية، فنهبَّ مشاركين منتجين مجتهدين عسانا نقارب الروح التي تحيا فينا وتتغلغل في وجداننا. ولا يعني تتلمذنا على الغرب اليوْمَ ذوباناً ولا استخذاءً، بل هو كسب لقصب السبْق إذ الأمور دُوَل، ومن المستبعَد أن نتجاهل أخطاءنا إذا رُمنا بناء مستقبلنا. وحلقات البناء كثيرة واللبنات تتكاثر وما الترجمة، فيما نزعم، إلا أحد الروافد الضرورية لإكساب ذواتنا حصانة ثقافية إزاء الوافد.

2 ـ لم تعد اللسانيات ذلك العلم الذي ينعزل في مختبراته بعيداً عن تدفّق الحياة اللغوية. لم تعد علماً مخبرياً يعتمد المناويل اللغوية بمعزل عن صخب العلوم "الصُلبة"، فقد تجاورت وإياها تجاور الترافد في نطاق "العلوم المعرفية" (sciences cognitives). لقد نهضت الجامعات الغربية باعتماد المقاربات متعدّدة الاختصاصات، فتجد المُصنّف الواحد يتعاضد على صناعته اللسانيّ والرياضيّ والفيزيائيّ والمعلوماتيّ والمنطقيّ...

3 ـ ما إن فرغنا من بحثنا في *"الأبعاد التداولية"* ضمن مدوّنة تراثية هي *"شروح التلخيص"* للقزويني، حتى ألفينا أنفسنا نتحسّس ثغرات بدت لنا في المجال الذي ندّعي محاولة التعمّق فيه ألا وهو اللسانيات الحديثة للقزويني ولاسيما آخر فروعها ونعني التداولية. فأغلب الظنّ أنّ ما أُلّف في هذا الباب أصالةً معدوم في العربية، أمّا الترجمات فمحدودة و بعضها لم يضطلع به مختصّون. ولا نزعم أنّنا بإقدامنا على تعريب هذا الأثر نسدّ الثغرة، بل حسبنا أن نبين لقرّاء العربية علماً "جديداً" عسى أن ينهض ناهض فيهم فينقده أو يؤسّس بديلاً له.

4 ـ هذا الكتاب الذي نترجم عنوانه "التداولية من أوستين إلى غوفمان" أنشأه باحث فرنسيّ يُدعى فيليب بلانشيه (Philippe Blanchet, La pragmatique: d`Austin à Goffman, Paris, Bertrand-Lacoste, 1995)، وهو يدرّس بجامعة ران II وقد نشر "معجم اللهجة الجهوية لمنطقة بروفانس" (1991)،

وكتب "اللهجة البروفنسالية، محاولة وصف لسانيّ اجتماعيّ" (1992) ونشر كذلك "مقدمة للمشاكل الأساسية لتعليم الفرنسية لغةً أجنبيةً" (1993)، فضلاً عن عديد الأعمال التي تهتم بتنوّع اللغات والثقافات في النظرية اللغوية والتخطيط اللسانيّ والتعليم.

5 ـ لقد استفدنا، في عمل التعريب، من المصنّفات العربية في اللسانيات، ولا سيما ما صدر مؤخّراً من كتب تقدّم التداولية أو تجريها سواء أكانت مؤلّفة باللسان العربيّ[1] أو مترجمة إليه[2] أو

---

[1] من ذلك على سبيل الذكر:

ـ د. محمد الشاوش، **أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية**، تأسيس "نحو النصّ"، جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.

ـ د. محمد صلاح الدين الشريف، **تقديم عامّ للاتجاه البراغماتي**، ضمن **أهم المدارس اللسانية**، تونس، المعهد القوميّ لعلوم التربية، 1986.

ـ د. شكري المبخوت، **عمل النفي وخصائصه الدلالية في العربية**، أطروحة مرقونة، كلية الآداب منوبة – تونس، 2001.

ـ د. خالد ميلاد، **الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة**، دراسة نحوية دلالية، كلية الآداب منوبة – تونس، المؤسسة العربية للتوزيع، 2001.

ـ د. مسعود صحراوي، **التداوليّة عند العلماء العرب**، دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللسانيّ العربيّ، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005.

[2] من ذلك، على سبيل الذكر:

– محمد الحبيب المنصوري، **كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ترجمة ودراسة لكتاب أوستين (How to do things with words) شهادة كفاءة للبحث، عمل مرقون، كلية الآداب منوبة، تونس، 1993.

من بعض المعاجم المختصّة في اللسانيات[3] من أجل تخيُّر جهاز اصطلاحيّ مناسب يحسُن الإطلاع على مسرد بأهمّ ما فيه من مصطلحات في ذيل الكتاب. ولقد ساهم زميلي **عبد الرزاق جمايعي** في إنجاز هذا العمل المُضني، مساهمة فعالة، وقد أسعفنا بعض أهل الخبرة والاختصاص بالمراجعة والتصحيح والرأي، نخصّ بالذكر منهم الأستاذ الدكتور **شكري المبخوت** عميد كلّيّة الآداب بمنّوبة ـ تونس، فلهم جزيل الشكر.

ونرجو أن يعتبر القرّاء هذه المحاولة مشروعَ ترجمة لا تكتملُ إلا بنقدهم.

المترجم

المنامة في 2 محرّم 1427 هـ
الموافق لـ 1 شباط 2006 م

← - آن روبول وجاك موشلير، **التداولية اليوم، علم جديد في التواصل**، ترجمة د. سيف الدين دغفوس ود. محمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003.

[3] نذكر خاصة:

- أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، **القاموس الموسوعيّ الجديد لعلوم اللسان**، ترجمة د. منذر عياشي، ط1، جامعة البحرين، 2003.
- د. عبد السلام المسدي، **قاموس اللسانيات**، الدار العربية للكتاب، 1984.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، **المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات**، تونس، 1989.

المراجع الرئيسية المذكورة في المتن

- John L. Austin, Quand dire, c`est faire, Paris, Seuil, 1970, introduction de Gilles Lane, postface de François Récanati ; titre original : How to do Things with words, Oxford University Press, 1962.

- John R. Searle, Les actes de langage, Paris, Hermann, 1972, introduction d`Oswald Ducrot ; titre original : Speech Acts, Cambridge University Press, 1969.

- John Searle, Sens et expression, Etudes de théorie des actes de langage, Paris, Minuit, 1982,

préface de Joëlle Proust ; titre original : Expression and meaning, Cambridge University Press, 1979.

- Erving Goffman, Les rites d`interaction, Paris, Minuit, 1974 ; titre original : Interaction Ritual, New-York, Anchor Books, 1967.

- Erving Goffman, Façons de parler, Paris, Minuit, 1987 ; titre original : Forms of Talks, 1981.

-John J. Gumperz, Sociolinguistique interactionnelle, Une approche interprétative, Paris Saint – Denis – de – La - Réunion, L`Harmattan- Université de La Réunion, 1989 ; titre originaux dont les textes traduits sont issus : Discourse Strategies, Cambridge University Press, 1982, et Language and Social Identity, Cambridge University Press, 1982.

- Paul Watzlawick, J.H.Beavin, D.D.Jackson, Une logique de la communication, Paris, Seuil, 1972 ; titre original : Pragmatics of Human Communication, New-York, Norton and C°, 1972.

وقد عرّبنا هذه العناوين في المتن كما يلي، على الترتيب:

- جون أوستين: **أن نقول هو أن نفعل** (ط. الفرنسية) العنوان الأصلي: **كيف نصنع أشياء بالكلمات**.

- جون سورل: **الأعمال اللغوية**.

- جون سورل: **المعنى والعبارة**.

- إرفنغ غوفمان: **طقوس التفاعل**.

- إرفنغ غوفمان: **طُرُق الكلام**.

- جون غمبرز: **اللسانيات الاجتماعية التواصلية**.

- بول فاتسلافيك (وغيره): **منطق التواصل** (ط. الفرنسية) العنوان الأصليّ: **تداولية التواصل البشري**.

قائمة التنويرات

السياقات
حقل لملتقى النظريّات المتعدّدة

يبدو مصطلح "التداولية" (*pragmatique*) على درجة من الغموض. إذ يقترن به، في اللغة الفرنسية، المعنيان التاليان: "محسوس" و"ملائم للحقيقة". أمّا في الإنكليزية، وهي اللغة التي كُتبت بها أغلب النصوص المؤسّسة للتداولية، فإنّ كلمة (*pragmatic*) تدلّ في الغالب على "ما له علاقة بالأعمال والوقائع الحقيقية". وهكذا يبدو لأوّل وهلة، أنّ الحقل الذي فتحه هذا الاختصاص العلميّ المسمّى تداوليةً، ضخم. وتُلُقّيَ عموماً بوصفه كياناً غامضاً، أو قلْ جراباً جديداً توضع فيه الأعمال الهامشية التي لا تنتمي إلى الاختصاصات المؤسّسية، وهي اللسانيات وعلم اجتماع والأنتربولوجيا وعلم النفس الاجتماعيّ والدلائلية، إلخ... نحو المشاكل التي أثارتها هذه الاختصاصات ولم تتوصّل إلى معالجتها بشكل مُرضٍ. ومن بين المنظّرين الأعلام المثلين للتداولية المذكورين هنا، نجد فيلسوفين وهما أوستين

(Austin) وسورل (Searle)، وعالِمَ اجتماع هو "غوفمان" (Goffman)، وكذلك نجد عالماً مختصّاً في اللسانيات الاجتماعية الإثنولوجية هو "غمبرز" (Gumperz). وتضاف إلى هؤلاء مدرسة ذات توجّه نفسيّ أساساً، هي مدرسة "بالو ألتو" (Palo Alto).

فلا غرابة ألاّ ندرك، كما ينبغي، وحدة التداولية ولا مناهجها ولا أهدافها. لا بل إننا نناقشها: إنهم يضعون تيارات علمية قوية موضع تساؤل، حتى في أسسها النظرية والمنهجية، وحتى في تحديد وضعيتها الاختصاصية. بل إننا نتساءل عن وجود **تداولية** بصيغة المفرد، إذ نفضّل اعتبارها "**تداوليات**" (des pragmatiques)، وصيغة الجمع هذه، ذات دلالة تحقيرية (péjoratif)، كما لا يخفى. وبشكل أدقّ، فإنّ التداولية تتموقع، بالأحرى، في الحقل الفلسفيّ ـ وهو حقل فسيح بدوره ـ عادةً.

وفي الغالب، فإنّ التداولية تُعرَّف عموماً، كما يلي:

ـ *"التداولية هي مجموعة من البحوث المنطقية اللسانية (...)، وهي كذلك الدراسة التي تعنى باستعمال اللغة، وتهتم بقضية التلاؤم بين التعابير الرمزية والسياقات المرجعية والمقامية والحدثية والبشرية"* (الموسوعة الكونية Encyclopaedia Universalis).

ـ وقد رُصد للتداولية تعريفٌ آخر، وهو *"أنها تمثّل دراسة تهتمّ باللغة في الخطاب، وتنظر في الوسميات الخاصة به، قصد تأكيد*

طابعه التخاطبي". وهو تعريف أتى به أ. م. ديلر (A.M. Diller) وف. ريكاناتي (F.Récanati).

ـ كما تُحدّ التداولية بكونها *"دراسة للغة بوصفها ظاهرة خطابية وتواصلية واجتماعية، في نفس الوقت"* انظر (ف. جاك F. Jacques).

ـ وتحدّ أيضاً، كالتالي: *"هي الدراسة أو التخصّص الذي يندرج ضمن اللسانيات، ويهتمّ أكثر باستعمال اللغة في التواصل"* (ل.سفز L.Sfez).

وعلى الرغم من ذلك، فإنّ مبدأ "الواقع الفعّال" (réalitéagissante) الذي يقع في صلب التداولية، إنّما يمثّل نمطاً في مقاربة الظواهر أصليّاً وتأليفيّاً، في الوقت ذاته، ضمن علوم الإنسان (sciences de l'homme). وهو الذي يعرّف التداولية، بوصفها تحليلاً للوقائع الملاحظة، وينظر إليها في علاقاتها بسياقات وجودها الواقعية. إنه، تحديداً، مبدأ علميّ، وإذا كان ينزع إلى تأسيس حقل وموضوع مفضّلَيْن (هو التواصل ـ لأنّ كلّ شيء عند الإنسان هو تواصُلٌ)، جامعاً هوامش الاختصاصات الأكثر كلاسيكيةً، فإنّه لا يقتصر عليها. ومن ثمّة، فإنّه لا يمكننا أن نعتبر التداولية اختصاصاً، بالمعنى المتعارف عليه للفظ الاختصاص.

وإنّ هذا المبدأ النظريّ والإبستيمولوجيّ، يُعدّ الخيط الناظم الذي سيمكّننا في مرحلة أولى من تتبّع نضج التداولية عَرَضيّاً في

مختلف الاختصاصات، حيث برزت، وحيث تمّ الاشتغال عليها بشكل مفصّل.

I. الأصول الفلسفية

لقد وضع أوستين وتلميذه سورل نواة التداولية، في حقل فلسفة اللغة العادية (ordinaire) إذ طوّرا من وجهة نظر المنطق التحليليّ (logiqueanalytique)، مفهوم "العمل اللغويّ" (acte de langage). وقد كان أوستين (1911 - 1961) أستاذ الفلسفة بجامعة أكسفورد، أمّا سورل (المولود سنة 1932)، فهو يدرّس بجامعة بركلي (Berkeley) بكاليفورنيا.

أن يعكف الفلاسفة على النظر في التأثيرات الفعليّة للخطاب، أمر لم يكن بدعاً في الستينات من القرن العشرين، حيث كان أوستين أوّل من بعث نظرية الأعمال اللغوية. وقد كانت الفلسفة تهتمّ باللغة منذ القديم. وكان البلاغيون القدامى تداوليين، إذ كانوا يفكّرون في الصلات القائمة بين اللغة والمنطق (وخاصة المنطق الحجاجيّ) من جهة، و*آثار الخطاب* في السامع، من جهة أخرى. وقد طوّروا منذ أفلاطون وأرسطو، ووصولاً إلى سيناك (Sénèque) وشيشرون (Cicéron) وكونتليان (Quintilien)، منوالاً كلاسيكياً للبلاغة، يقوم على معرفة *الانفعالات والطبائع*.

كان أرسطو يميّز بين *"الخطاب الجدليّ"* الذي يتوجّه إلى إنسان مجرّد، يُختزل في وضعية ذاتٍ تشترك مع المتكلّم في سنَنه

اللسانيّ، وبين *"القول الخُطبيّ"* (discours rhétorique) الذي يتوجّه إلى إنسان واقعيّ يتمتّع بملَكة الحُكم، وذي انفعالات وعادات ثقافية. ويصنّف أرسطو الأقوال الخطابية إلى ثلاثة أجناس، وذلك حسب *معيار العلاقة بين الخطاب والمتقبّل* لا حسب *مضمون الخطاب*:

1 ـ جنس *مشاجريّ* (genre judiciaire) : يتضمّن أحكاماً على الأعمال المنقضية.

2 ـ جنس *منافريّ* (genre épidictique): يدين أو يرفع من شأن الأعمال الحاضرة.

3 ـ جنس *مشاوريّ* (genre délibératif): يقترح حلولاً يبقى تحققها رهين الإمكان إذ جهتها استقبالية أساساً.

وتلك هي الأعمال اللغوية الأساسية التي اشتغل عليها أوستين وسورل. وإنّ تصنيف أنواع الخطاب الذي وضعه موريس (Morris) ـ أحد مؤسّسي الدلائلية، والمرجع الأساسيّ لدى التداوليين (انظر قسم **الدلالة والدلائلية**، من هذا الكتاب) ـ سيكون تحسينا لتصنيف أرسطو. وما يميّز بين أرسطو وأفلاطون في هذا الصدد، هو أنّ هذا الأخير جعل الخطابة عنصراً لتأمّل أخلاقيّ له مدى كونيّ، في حين أنّ أرسطو جعلها أداة عملية *للتمويه* (manipulation)، *بواسطة الخطاب*.

وتتمثل إحدى المهامّ الأساسية للخطابة لدى أرسطو، في القيام بجرْد المواضع (topoï)[1]، أي وجهات النظر التي يمكن أن يُعالَج موضوعٌ ما، عبر التوسّل بها. ويمثّل الجرْد تصنيفاً قائماً على الذاكرة، لمداخل افتراضية لمشكل ما (من ذلك: الممكن والممتنع، والطبيعة والأعمال، والعامّ والخاصّ، إلخ.). وهذا يسمح باستباق الاعتراضات والشكوك والمقاومة، التي قد يُظهرها الخطاب، ويساعد في التغلّب عليها دون الوقوع في التناقض. وللإقناع، نادى أرسطو بمنهج "جدليّ" يضع مبادئ فكر حواريّ. وإنّ الخطيب المِصقعَ (أو "المتحدث البارع" كما نقول اليوم)، هو من يتمثّل الحضور النقديّ للمخاطب، حتى وإن تستّر ذلك الحضورُ خلف حوار باطنيّ. ومن ثَمّ، نفهم انسراب مفهوم *الحوار* في التداولية الحديثة. ولقد هذب أرسطو تحليله باقتراحه تصنيفاً للقضايا، بحسب درجات الإسناد، من وجهة نظر المنطق الدلاليّ (ومثال ذلك أنّ القضية تكون "حدّاً"، متى أمكن إبدال المحمول بالموضوع، والعكس بالعكس). هذا النمط في التحليل، نجده حاضراً

---

[1] إنّ إحدى مهامّ الفنّ الخطابيّ، تتمثل في وضع قائمة بالمواضع (topoï) أي بوجهات النظر الأكثر عمومية والتي يمكن للفرد ويجب عليه أن يعرضها. وإنّ أخذ كلّ المواضع في الاعتبار، وفي نفس الوقت توقّع الاعتراضات أو حتى المقاومة والشكوك التي قد تنتاب السامع، هي الوسيلة الوحيدة لمعالجة موضوع ما بشكل استقصائي. انظر فصل: أرسطو، في الموسوعة الكونية الفرنسية (Encyclopaedia Universalis) بقلم بيير أوبنك (Pierre Aubenque). [المترجم]

في أغلب أعمال فلسفة اللغة، إلى يومنا هذا. وأخيراً، فإنّ أرسطو قد أرسى صناعته الخطابية على تمشّي "القياس"، وهو وسيلة شكلية تنشئ علاقة سبب ونتيجة، بشكل صارم بين "المقدّمات" و"النتيجة". حتّى أنه يتعذر علينا الاعتراض على الإثبات، إلاّ إذا دحضنا المقدمات، والمثال المغسول[2] الذي نتوسّل به في هذا المساق هو:

- كلّ إنسان فان
- (وبما أنّ) سقراط فان
- (إذن) سقراط فان.

بالطبع، يجب توفر تراتبية منطقية دلالية صارمة لعناصر القياس. ففي هذا المساق، فإنّ "فان" هو الحدّ الأكبر، أمّا "إنسان" فهو الحدّ الأوسط، وسقراط يمثل الحدّ الأصغر. وكلّ خطأ يعتري هذه التراتبية، يُؤدي إلى بطلان القياس، والمثال على ذلك، القول التالي: ("كلّ القطط فانية، سقراط فان، [إذن] سقراط قطّ"). يبدو أنّ القياس مجّانيّ، في المطلق، بما أنّ النتيجة ، هي شرط حقيقة المقدّمات، بطريقة قائمة على الدور (إذا كان سقراط خالداً، فإننا لا نستطيع أن نثبت أنّ كل إنسان هو كذلك، إلاّ إذا لم يكن إنسانا...!). ولكنه يمثل فائدة المرور من العامّ إلى الخاصّ وتحديد

---

2 جاء في تاج العروس للزبيدي "وكلام مغسول كما تقول عريان ساذج، للذي لا يُنكَت فيه قائله كأنما غُسل من النُّكت والفِقَر غسلا، أو من حقّه أن يُغسل ويُطمس".[المترجم]

هوية العنصر الوسيط في هذا المرور، الذي يفرض نفسه في الواقع عبر التجربة بشكل استقرائيّ، وذلك خلافاً لرغبة أرسطو في الوصول إلى "مثل أعلى استنباطيّ".

تنوير:

البلاغة الكلاسيكية

إنّ البلاغة الكلاسيكية تصنّف الصناعة الخُطبية وفق خمسة أقسام وهي:

1- قسم البصر بالحُجّة (l'invention) ويتعلّق باستكشاف الأفكار والحجج انطلاقا من وجهات نظر مختلفة ممكنة.

2- قسم الترتيب (la disposition) ويتحقق عبر اختيار تنظيمٍ للحُججِ يُوسَم بكونه تنظيماً منطقيّاً - استراتيجيّاً، ونعني بالتنظيم عملية التخطيط.

3- قسم العبارة (locution) وتتمثل في اختيار الأسلوب وإيقاع الخطاب، ويتضمّن استخدام الصور البلاغية، مثل الاستعارة والمبالغة والتلطيف...

4- قسم الاستظهار (la mémoire) وهو يخصّ عملية البحث عن وجهات النظر، وذلك بواسطة التصنيف الذي يهدف من خلاله المتكلّم إلى تنظيم القولات التجريبية المتضمّنة سلفاً في الخطاب.

5- قسم العمل (l'action) وهو اختيار التنغيمات (intonations) والهيئات والحركات...).

ونتذكّر، ههنا، عدداً من المتغيّرات الأساسية التي يتضمّنها كلّ عمل قوليّ ذي "كفاءة تواصلية"، على النحو الذي حلّلها به التداوليون وعلماء اللسانيات الاجتماعية، في القرن العشرين.

قد هيمن المنوال التقليديّ، وتحديداً الأرسطيّ، في الخطابة كما في المنطق، على الفكر الغربيّ إلى حدود القرن التاسع عشر، وقد ظلّ يقوم بدور من المستوى الأوّل إلى يومنا هذا. إذ نجد شواهد كثيرة على ذلك، في مقاربة اللغة واللسان والنصوص التي رسّختها المدرسة في فرنسا، سواء عبر تدريس "التعبير" أو بشكل أعمق، عبر منطق الثالث المرفوع، والمنوال الاستنباطيّ المهيمن، والمثالية الكونية التي تدعو إلى الكمال، والوسائل الشكلية التي هي في منتهى المعيارية، إلخ. كما مثلت خطابة أرسطو، إلى جانب ذلك، أحد الأركان التاريخية النظرية للنقد الأدبيّ المسمّى "شكلانيّاً" (formaliste[3])، والذي تعتبر الفنّ نتاج التطبيق الصارم للطرائق الشكلية، وقد تطوّر نحو الشعرية (= الإنشائية) البنيوية التي أرساها ياكبسن (انظر كتاب **رومان ياكبسن**، لدولا D.Delas). وقد عادت التداولية، بعد أوستين وسورل، إلى

---

[3] يُعرف هذا التيار بمدرسة الشكلانيين الروس، ومن أعلامه شكلوفسكي واخنباوم وإليانوف وياكبسن. [المترجم]

التحليل الحجاجيّ تحديداً مع لسانيين فرنسيين من أمثال أزفالد ديكرو (O.Ducrot) وكربرات أوريكيوني (C.Kerbrat Orecchioni).

فضلاً عن ذلك، فقد كانت الخطابة موضوع مصنّفات كثيرة، نشرت في أوروبا الغربية طيلة قرون، وخاصة في فرنسا، حيث لم يَنِ الذوق العامّ الساعي نحو المعيارية الشكلية، يتطوّر، سواء كان ذلك في العصر الكلاسيكيّ، تحت تأثير الوضعية (positivisme) في القرن التاسع عشر، أو بالعودة المنتظمة نحو المناويل القديمة. ولم يحدث هذا الأمر دون ردّ فعل، اضطلع التيار الرومنسيّ بتمثيله في الأدب. وقد لخّص فكتور هيغو هذه الثورة في كلماته التي أعلن فيها: "حرباً على الخطابة وسلاماً مع النحو" (Guerre à la rhétorique et paix à la syntaxe). وقد حافظ بعض البلاغيين على مكانتهم وعلوّ كعبهم، في مجال البلاغة، مثل بوردالو (Bourdaloue) (وقد وُلد سنة 1632 وتوفّي سنة 1704)، وبوفّون (Buffon) (وهو من أتباع المذهب الطبيعيّ، ولد سنة 1707 وتوفّي سنة 1788)، ويُعدّ أحد الأوائل الذين جعلوا البلاغة تتمحور حول النّصّ المكتوب. فإلى عهد قريب، كان الخطباء والدعاة والمحامون والأساتذة الجامعيون والساسة يتبعون الأعراف، بشكل يكاد يكون إجباريّاً، في الصناعات الخُطبية الكلاسيكية (ويحرصون على إتقانها، خاصّة من خلال استظهار الخطاب، وفق نبرات مُنغّمة، وبخاصيات

مُعيّنة). ويواصل التطوّر الحاليّ لتقنيات التواصل، المنبثق تحديداً عن النظريات التداولية، في الغالب، كما هو الشأن مع مدرسة بالوألتو (عبر البرمجة اللسانية العصبية PNL[4])، هذا الاهتمام بالبلاغة، المكيّفة بما يلائم الوسائل الحديثة في التواصل السمعيّ البصريّ.

ولقد أسهم فلاسفة آخرون، فضلاً عن البلاغيين، في هذا التأمّل الفلسفيّ حول اللغة. فقد اقترح كانط، مستنداً إلى القياس الأرسطيّ، فلسفة منطقية تسمّى "متعالية" (transcendantale)[5]، عمل فيها على عرْض العناصر المكوّنة للمعرفة وللتمثل الإنسانيين. وبما أنّ كلّ ما يُفكَّر فيه، يمكن أن يُقال، فقد صادر كانط على أنّ تحليل صلات المتكلّم باللغة، يجب أن تساهم في تحليل ما يقوله المتكلّم. وإنّ لفظ "براغماطيش" (pragmatisch) الذي استعمله كانط، ليس بعيداً عن استعمالات لفظ "التداولية" الذي نجده عند

[4] "البرمجة اللسانية العصبية"، وتختصر في (PNL)، هي علم نفس علاجيّ، عن طريق التواصل، شديد الرواج في أيّامنا هذه - رغم أنّه محلّ جدل كبير وكثيراً ما يقع تصويره بشكل كاريكاتوريّ - ضمن التكوين الذي يتم في "التواصل".

[5] ما هو متعالٍ (أو تعالويّ)، عند كانط، هو ما يعبّر عن شرط سابق للتجربة. والأنا أو الذاتُ المتعالية، عند كانط أيضاً، هو مبدأ نشاط معرفيّ يوحّد ما هو متنوع في التجربة الداخلية. وعند الظاهراتيين (أو الفينومينولوجيين) هو الوعي الصِّرْف أي المستخلص من كل معطيات التجربة داخليةً كانت أم خارجيةً. [المترجم]

التداوليين (pragmaticiens) وعند مُلهميهم المباشرين مثل بيرس، حيث نجد عندهم مفهوم *القصد* ومشروع *العمل*. وسيتابع المنظورَ الكانطيَّ، كلٌّ من ك. آبل (K.Apel)، في مقاربته التداولية، ويورغن هابرماس (J.Habermas)، بشكل متأثر بالفلسفة الماركسية، في نطاق ما يُعرف بمدرسة فرنكفورت.

وعلينا أن ننظر في الروابط الموجودة بين "النفعية" (pragmatisme) والتداولية (pragmatique). إنّ النفعية نظرية فلسفية عامّة للعقلانية الملاحظة بوصفها متصلة بالمصالح الأساسية للإنسان. ولقد تطوّرت في الولايات المتّحدة الأمريكية، في منعطف القرن العشرين، حول شارل بيرس (1839 ـ 1914) الذي قام، بمقتضى كونه سيميائياً، أيضاً بدور أساسيّ في النشأة المفهومية للمقاربة التداولية. ولقد وضّحها وليام جيمس (W.James)، الذي استخلص منها سنة 1906 نظريةً في الحقيقة، ساخراً من مواقف بيرس. وبالتوازي مع ذلك، استخلص جون ديوي (J. Dewey) نظرية أداتية من هذه الفكرة (1903). إنّ النفعية، التي تُوصف عادة في أوروبا بكونها فلسفة في العمل، تختزل الحقيقة في المنفعة (l'utilité)، قد اقترحت دروبا أكثر تطوراً، ولا تعدم قدراً من الطرافة، ويلحتق قسم منها بالمقاربة التداولية. وانطلاقاً من العقلانية، يقع تفضيل التجريبية العلمية على الشكِّ الديكارتيّ: إذ يصبح الافتراض، بمقتضى

ذلك، مستوى من العمل، يجب فحصُه اختبارياً، في الواقع، بما في ذلك مسألة "الديموقراطية".

إنّ السياق التاريخي للنموّ الذي عرفه المجتمع الأمريكيّ الجديد، الموسوم بكونه سريعاً في إيقاعه، يبدو مُسيّراً بمثل ذلك التوجّه النظريّ. وبصورة عامة، درجنا، في أحيان عديدة، على نشر فكرة مفادها أنّ التداولية بمثابة نظرية أنجلوسكسونية بالأساس، وذلك لأسباب ثقافية. وتتسم الثقافات الأنجلوسكسونية والبروتستانتية بتوجّهها إلى الواقعة التداولية (في المعنى التداوليّ للمصطلح) ـ أكثر من الثقافات الإغريقية اللاتينية والكاثوليكية التي تميل أكثر إلى التجريد. ودون أن ننكر إمكانية وجود أصول لمثل هذا التأكيد (بناءً على ما ورد في علم الاجتماع، عند ماكس فيبر)، فإنّه من المناسب لنا أن نأخذ الأمر بقدر من الاحتياط. إنّ المصادر التداولية تتأتى أيضاً من مناخات ثقافية أخرى (ألمانيا، فرنسا، اليونان، إيطاليا...).

وفي نفس السياق التاريخيّ، طوّر غ. فريجه (G. Frege) (وهو فيلسوف ورياضي ألمانيّ عاش بين سنة 1848 وسنة 1925) ثمّ ب. رسل (B. Russel) (وهو فيلسوف ورياضي بريطاني عاش بين سنتيْ 1872 و1970)، النظرية الفلسفية التي تُدعى "منطقوية" (logicisme). واستهدفت المنطقوية، بشكل تبسيطيّ، إعادة تأويل الرياضيات باعتماد مبادئ منطقية صرفة (من دون مُسبَقات a priori مستقدمة من الفيزياء). وأوّل

نتيجة للمنطقوية، أنّها فضّلت الفلسفة التحليلية على النظريات التي يمكن تسميتها بـ "التأليفية". والحال أنّ الفلسفة الأوستينية للغة، إنّما تولّدت عن الفلسفة التحليلية، وبين فريجه وأوستين، تتموقع أعمال لودفيغ فيتغنشتين، التي ستقود إلى نشأة التداولية. إضافة إلى أنّ أعمال فريجه، ستؤدّي إلى الفصل الواضح للغة العلمية عن اللغة العادية، فالأولى ضرورية في البرهنة الحسابية، ويجب أن تكون أحادية المعنى صريحةً، وليس لها من هدف سوى وضع حقيقة. أمّا اللغة العادية، فيجب أن تكون متعدّدة المعاني كي تتمتّع بثراء الممكنات التي تهيّئ لها تأدية وظائفها التواصلية، بالشكل الملائم. وبالمرة، فقد وضع غ. فريجه حجر الأساس لعلم الدلالة، ومن ورائها التّداولية، وذلك بمفهمته الروابط الدلالية / الموضوعية والتواصلية. إنّ مسألة تعدّد المعنى (équivocité) ووظائف *اللّغة العادية*، التي تمثل صُعوبة من وجهة النّظر المنطقيّة، هي التي نشّطت أعمال أوستين.

أمّا لودفينغ فتغنشتين - وهو فيلسوف إنكليزي من أصل نمساويّ (1889 - 1951) كان طالباً لرسّل بكمبريدج - فقد طوّر رُؤية منطقوية، مستنداً في ذلك إلى أسس رياضية وأصبح أستاذاً بالجامعة نفسها. نشر سنة 1921 "رسالة في المنطق والفلسفة" (Tractatus logico-philosophicus)، أكّد فيها فكرة مفادها أنّ الأقوال المنطقية هي من تحصيل الحاصل (tautologiques)، ومن ثمة، فهي فارغة من المعنى، بما أنّها لا تحيل على الواقع بل تشكّل إطاراً صورياً ما قبلياً للمعرفة العلمية.

وقد شارك في حلقة فينّا التي جمعت في حدود سنة 1930، شمْل مناطقة تمحورت جهودهم حول برنامج، يتسم بتأثره الشديد بأعمال رسّل، وهو برنامج يهدف إلى بناء علمٍ للدلالة متناسق عبر تحليل اللغة. وعقب سنة 1930 ترك لودفيغ فتغنشتين تحليل البنية المنطقية للغة العلمية، ليهتمّ بـ "اللغة العادية". ولتحقيق هذه الغاية، تمسّك بموقف نسبويّ (relativiste)، يجعل مهمّة الفلسفة، وصف الاستعمال الشائع للغة، ودراسة حالات ورودها (occurrences)، ("ألعاب اللغة التي تبدو عصيّة على الحصر شديدة التنوّع بحيث يعسر تصنيفها ضمن نمذجة شاملة"). فدحض بذلك النظرة الثنائية التي شاعت كثيراً، والمتعلّقة بالصلات القائمة بين الفكر واللغة؛ فهما غير منفصليْن، بل يبني أحدهما الآخر، بشكل متبادل، وهما يجريان، في تفاعلهما، لغاية واحدة، وهي *الغاية التواصلية*. ولقد تمّ التفكير في هذا بعمق، حتى يكون الخطاب الفلسفيّ واعياً بفخاخ اللغة (pièges du langage) التي يجب عليه أن يوضّح أفكاره بواسطتها، بشكل ضروريّ.

تنوير:

برتراند رسّل (1970-1872)

يتحدر برتراند رسّل من وسط النبلاء ومن أصل غالي (comte gallois)، واسمه الكامل برتراند آرثر وليام رسّل،

وهو رياضيّ وفيلسوف، درس في كمبريدج. وقد أرسى فلسفة منطقية مضادّة للكانطية والهيغلية الجديدة، فواصل بذلك أعمال غ. فريجه والفيلسوف الرياضي الإيطاليّ ج. بيانو (Peano) (1858 -1932). وهكذا طوّر لغة رمزية صارمة تخلو من التباسات اللغة العادية. واشتغل أيضاً على النظرية النسبية لأنشتاين.

ولم يخشَ رسّل، رغم كونه يُعدّ مُمثّلاً بارزاً للفلسفة (التحليلية) البريطانية، من أن يضيف إلى تأمّلاته الفلسفية، مواقف أخلاقية وسياسية واجتماعية كانت تُعدّ فضيحةً في عصره. وخسر منصبه في جامعة كمبريدج سنة 1916، وسُجن سنة 1918 مدّة ستة أشهُر لمناهضته للخدمة العسكرية (antimilitarisme). وهو ديموقراطي ليبراليّ قريب من أوساط الاشتراكيين، رغم نقده للبلاشفة، وقف ضدّ المحرّمات (tabous) الجنسية، وساند المعاشرة دون عقد رسميّ بين الرجل والمرأة[6]، وناضل من أجل السلام في العالم، وعارض وجود الأسلحة النووية، حتى أنّه بعث سنة 1961 "محكمة رسّل" لمحاكمة جرائم الحرب التي ارتكبتها الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام.

---

[6] يمكن تعريب (union libre) بالمخادنة، وهو نوع من المعاشرة بين رجل وامرأة دون التقيّد بعقد شرعيّ أو قانونيّ. [المترجم]

ويُعدّ مثالاً ممتازاً للسياق الفلسفيّ والتاريخيّ الذي نضجت في كنفه التداوليةُ.

II. علم الدلالة والدلائلية:

لقد تبينا في ما سلف، كيف تمكنت الفلسفة، انطلاقاً من التقنية البلاغية إلى التمييز بين اللغة المنطقية (الصورية) واللغة العادية، في أنجلترا تحديداً، من طرح السؤال المتعلق باشتغال الدلالة دون إهمال أسئلة أخلاقية (Ethiques Questions). وبذلك، فقد كانت الاختصاصات العلمية التي يمثل المعنى / الدلالة موضوعاً دقيقاً لها في موضع مساءلة وإعادة توجيه، ممّا أدّى إلى ولادة التداولية.

ولقد تطوّر علم الدلالة، بادئ ذي بدء، في مجال اللسانيات، إذ نشر م. بروريال M.Bréal الذي عاش مابين (1832 ـ 1915) النصّ التأسيسيّ ـ المتعلّق بالدلالة ـ وهو "مقالة في الدلالة" Essai de Sémantique ("علوم الدلالة" "Sciences des Significations") وذلك سنة 1887. وقد تكوّن في ألمانيا، وكان يعكف على تفسير الوقائع عبر الاستعمال، جرياً على سَمْت أ.مايه (A.Meillet)، وتحديداً من خلال سعيه إلى إقحام مسألة المعنى في اللسانيات التاريخية التي تدرس "تحوّل اللغات" "Transformationdes Langues"، وقد كانت المنظومية الصورية عند المقارنيين الألمان تهيمن على تلك

اللسانيات. كما طوّر مابيه مفهوم *المشترك* (تعدّد المعنى) (polysémie) الأساسيّ في المقاربة التداولية.

ويمكننا أن نتساءل عن سبب انحسار الدراسات اللسانية آنذاك، وإلى زمن طويل، في ثنائية الصوتيات[7] / الصوتمية وعلم الصرف التركيبيّ (morphosyntaxe)، بيد أنّ اللغة تبدو، وقبل كلّ شيء، مكرّسة لإنتاج المعنى، وذلك آنَ التواصل بها. وإنّ انفتاح اللسانيين على مسألة المعنى، جعلهم يضعون قَدَما في مجال متحرّك بدا لهم خطيراً، نظراً إلى صعوبة إخضاع المعنى إلى مَنْوَلَة شكليّة من جنس تلك المَنْوَلات التي تؤثرها البنيويّة. وبالأحرى، فإنّ علم الدلالة، قد اقتصر إجمالاً على تحليل معاني الكلمات والجمل (غير أنّ علم الدلالة البنيويّ قد توقّف في الستّينات عند حدود *المعجم*) حتّى اقتحمت عليه الإشكالية التداوليةُ حقلَه. وقد أخذ علم اللسانيات التوليديّ والتحويليّ المعنى بعين الاعتبار، وذلك على إثر الجهود التي قام بها نعّوم تشومسكي، ولكن فقط من زاوية كونه [أي المعنى] عنصراً ثانويا مترتّبا على البنى الإعرابية، وذلك طلبا لتحليل الكفاية[8] في مقابل الإنجاز[9] (وهي ثنائية تذكّرنا بـ"اللسان"[10] في مقابل

---

[7] الصوتيات = phonétique، أمّا الصوتمية أو علم وظائف الأصوات فهي = phonologie

[8] الكفاية = compétence

[9] الإنجاز = performance

[10] اللسان = langue

"الكلام"[11]، عند دي سوسير). كما نعلم أنّ إحدى المؤاخذات الأساسية التي وجّهها علماء اللسانيات الاجتماعية والتداوليون (على حدّ السواء) إلى اللسانيات، هي كونها غير قادرة على أخذ الواقع الاجتماعيّ للاستعمالات بعين الاعتبار. إذ لا يمكن لأيّ قاعدة إعرابية أو لسانية، تقتصر على دراسة السنَن (code) داخلياً (من ذلك الكفاية التشومسكية واللسان السوسيريّ)، أن تفسّر مثلا أنّ "محترفة" (أي هي "مومس")، ليست صيغة تأنيث لـ "إنّه محترف"، أو الاختلاف بين القولين: "طلبتُ مثلجا من الفراولة" و"طلبتُ مثلّجاً من النادلة"، إذ إنّه على الرغم من أنّ بنيتيهما تبدوان ظاهريا متطابقتين، إلا أنّهما تدلّان دلالتين مختلفتين في مستوى المعنى. ولكنّ هذه الصعوبات، لم تغب في عمقها، عن المقاربات التوليدية، وحتى داخل الإطار النظريّ الذي تتنزل فيه إشكاليات عملهما، إذ انتهت إلى إحداث انشقاق بين نحو تشومسكي التوليديّ وعلم الدلالة التوليديّ الجديد للايكوف (Lakoff)؛ فهذا الأخير يشتغل على فرضية وجود بنية منطقية ـ دلالية وحيدة وليست بنيةً ثنائيةً ذات أسّ إعرابيّ. إنّ الغاية الأساسية لهذا السجال الذي أُثير في حدود سنة 1970، تمثلت في نقل علم الدلالة إلى مركز اهتمام اللسانيات. بالإضافة إلى أنّ عمل علم الدلالة الصوريّ سيركّز على تصوّر منطقيّ وعلى وسْم ميتالغويّ للمعنى، يقرّبان علماء الدلالة من المناطقة. وفي ذلك

---

[11] الكلام = parole

الوقت، كما يقرّر ذلك ج. ليتش (G.Leech) في كتابه **"مبادئ التداولية"** (لندن، 1983)، اكتشف اللسانيون أنّ فلاسفة اللغة كانوا قد اشتغلوا قبْلاً على سؤال المعنى".

إنّ علم الدلالة التوليديّ سيتطوّر تحديدا بفضل تيارين رئيسيين، كانا في الأصل خارجيْن عنه. فمن ناحية أولى، أثبتت وظائفيةُ أندريه مارتينيه بين السنوات 1960 و1970 أنّ اللغة يجب أن تدرس انطلاقاً من *حقيقة استعمالاتها*، وذلك ما نتبيّنه من قوله: *"اللغة تتغيّر لأنّها تشتغل"* أي لأننا نحتاج إليها بغية التواصل. وطوّرت وظائفية مارتينيه، دون أن تتخلّى عن البنيوية في مستوى مبادئها الأساسية، ضرباً من النسبية وضرباً من الواقعية (مقابل البحث عن الكلّيات ومقولة "المتكلم الواضع المثاليّ" لدى التوليديين). فهي تأخذ بعين الاعتبار تنوّع الاستعمالات ولا يختزل اللغة في بنية مجرّدة. وفي الولايات المتحدة تتلمذ على مارتينيه، فاينرايش (U.Weinreich) الذي تتلمذ عليه لابوف (Labov) بدوره، وهؤلاء هم مؤسّسو اللسانيات الاجتماعية. وقد طرحت هذه الأخيرة، المسائل بكيفية مغايرة، ومن زاوية النظر الخارجية، دون الانغماس في دراسة ثنائية كلام/ كفاية، بل اعترضت، على العكس من ذلك، على إمكانية دراسة "اللسان" دون دراسة "الكلام"، فضلاً عن إمكانيّة التمييز بينهما. وهكذا، فقد أُدرجت الوظائف والسياقات الاجتماعية الثقافية لاستعمال اللغات في اللسانيات إدراجاً، حتى لقد قيل إنّ "اللسانيات

الاجتماعية هي اللسانيات" (ل. ج. كالفيه (L.-J.Calvet ومن ناحية ثانية، سيتطوّر علم الدلالة مع التيّار الذي سيكون تحديداً المقاربة الموسومة بـ "التداولية ـ التلفظية" وهي، على الأقلّ، معاصرة للتداولية الوليدة، إن لم تكن وريثة لها. وقد تصوَّر بنفنيست، وهو رائد لسانيات التلفظ ما بين سنتي1950 و1976 "جهازاً شكليّاً للتلفظ" يبرهن على إفادة أخذ *الوضعية التواصلية* بعين الاعتبار في دراسة الاشتغال اللسانيّ (فصل عن بنفنيست بقلم ج. دوسنس: Dessons). وهكذا فإننا نتجاوز مستوى الوحدة "الكلمة" (أو "الصرفم" morphème) وننتقل إلى الجملة للتأكيد أهمية وحدة "الخطاب" (أو النصّ) باعتباره، مثلاً، سلاسل من المراجع. إنّ بنفنيست لم يكن إذن بمنأى عن اللسانيات الاجتماعية، إذ كان مايّيه (A. Meillet) أستاذه وقد خلفه في الثلاثينات. ومثّل مايّيه في نظر علماء اللسانيات الاجتماعية مرجعية مؤسِّسة، إذ اعتنى، وهو المجايل لدي سوسير، أكثر منه بالحقيقة السوسيولوجية للغة. وبالتوازي مع ذلك، فقد أدمج بنفنيست (Benveniste) في نظريته التمييز بين ما يسمّيه بـ "البعد السيميائيّ للتدلال" (أي العلاقة بين العلامات وهي موضوع اللسانيات السوسيرية) و"بعدها الدلاليّ" (أي إجراء تلك العلامات في الخطاب ووصلها تبعا لذلك بسياق التلفّظ). وتعدّ أعمال بنفنيست معاصرة لأعمال بارهيلال (Y.Bar-Hillel) ذات المنحى المنطقيّ، وهو تداوليّ إسرائيليّ من أصل بولونيّ، وتتعلق

أعماله بـ "الرموز الإشارية" التي لا يتمّ تأويلها إلا بالاستناد إلى سياقها التلفظيّ من ذلك القرائن "أنا" و"هنا" و"أمس".

وفي الفترة ذاتها، عرّف رومان ياكبسن (R. Jakobson) التواصُلَ من خلال ستّ وظائف ترجع كلّها إلى تداولية اللغة، وهي: الوظيفة **المرجعية** والوظيفة **التعبيرية** والوظيفة **الإفهامية** - وتختصّ بتوجيه الأوامر والنداءات إلى المتقبّل - والوظيفة **التنبيهية** - وتختصّ بإقامة العلاقة بين الباث والمتقبّل - بالإضافة إلى الوظيفة **الميتالغوية** والوظيفة **الإنشائية**.

إنّ الأسئلة التأسيسية التي تطارَحَها المناطقةُ، قادتهم إلى مواجهة مشاكل التمييزات التصوّرية التي تثير تأمّل التداوليين. وهكذا، فقد طوّر "فريجه" Frege التفريق بين "المعنى" و"المرجع". فالإحالة تقع خارج اللغة، إنّها ما نتحدّث عنه، أي هو شيء ينتمي إلى العالم الواقعيّ أوالمتخيّل. بينما المعنى هو صيغة التعيين التي تبنّتها اللغة. ولذلك فهما غير متطابقين. ولقد وقف دي سوسّير على أمر الاختلاف القائم بين المتصوَّرين، ولكن لم يكن مسألة المرجع بالنسبة إليه لسانية، بل ما يهمّ فقط هي مسألة العلاقة بين الدالّ ("الكلمة") والمدلول ("المفهوم"). وفيما بعد طرحت اللسانيات البنيوية مسألة الصلة بالمرجع. وعلى النقيض من ذلك يرى فريجه أنّ التحليل يجب أن يأخذ بعين الاعتبار صيغتين مختلفتين في التعيين من ذلك أنّ عبارتيْ: "عصير العنب" و"مشروب الآلهة"، لهما مرجع واحد يتمثّل في ("الخمر")، في

حين أنهما ذاتيْ معنييْن مختلفيْن إذ ليستا مترادفتين. وقد اقترح فريجه، إضافة إلى ذلك، مبدأين للتحليل الدلاليّ المنطقيّ، وهما مبدأ "السياقية" (يجب أن يُفحص معنى الكلمات انطلاقاً من السياق الذي تشكّله الملفوظات التي تُستعمل فيه) ومبدأ "شَرطية الصدق" (معنى الملفوظات يتحدّد تبعاً لشروط الصدق المرجعيّ).

إنّ مسألة العلامة، وهي في صميم النظريات اللسانية والفلسفية، والدلالية تبعاً لذلك، قد مثّلت موضوع اختصاص علميّ مخصوص وهي الدلائلية أو العلاميّة.

وقد تعرضنا سابقاً إلى إسهام بيرس في التداولية، وهو الذي يُعتبَر مؤسّس الدلائلية من خلال فلسفته 'النفعية' (pragmatiste) ولكن، لكونه سيميائياً بالأساس، يُعدّ سَلَفاً للتداوليين الذين جاؤوا من بعده. ويعتبر "بيرس" الدلائلية علما يفضُلُ سائر العلوم لاستخدامه العلامات. وكشأن فتغنشتين، يؤكّد أنّ الفكر والعلامة غير منفصليْن، فلا توجد علامة في حدّ ذاتها. ولكن كلّ شيء يمكن أن يتحوّل إلى علامة، بل إنّ الفكر في حدّ ذاته يُعدّ علامة يمكن أن يؤوّلها الآخر. ولذا، فإنّ بيرس يواصل تياراً فلسفياً وُسم بكونه "اسميّاً" (nominalisme) وقد تكرّس منذ الحقبة اليونانية ومن ممثليه أنثيستين (Anthistène) وأبيلار (Abélard) وهوبز (Hobbes) وكوندلاّك (Condillac).

تنوير:

نظريات العلامة

1 ـ في المقاربة التجريبية التقليدية: تعكس "الكلمة" بكيفية شفافة ومباشرة الموضوع المرجع والذي يُعدّ معناها. وهذا الفهم يرتكز على الثنائية التالية: الكلمة/ الموضوع، المرجع.

2 ـ العلامة السوسيرية: مزدوجة أمّا المرجع فهو مقصى ليهمّش أكثر في المقاربات التجريبية المشتغلة باللغة و قد سجّلت تمييزا بين طرفين مختلفين وهما: الدلول والمرجع، كما يوضّح ذلك الرسم التالي:

المدلول (= "المعنى")

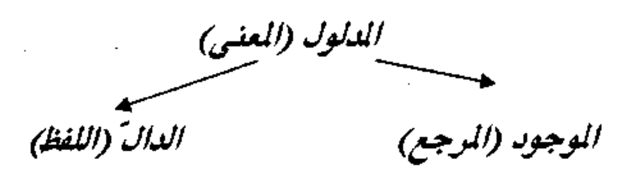
....

الدالّ (= "المفردة")

وإنّ ما يحدث بين تلك الأطراف من علاقات يرتدّ إلى مجال واحد تقع فيه العلاقة بين الصورة السمعية والتصوّر. وهي تقع في حدود الكلمة التي تعتبر مجالا مغلقا".

(فاردينان دي سوسير: "دروس في اللسانيات العامة"، ص.ص 159-158).

3 ـ العلامة الدلائلية: ثلاثية الأطراف و يحضر فيها المرجع لكنه يرتبط بالدال و المدلول بكيفية غير مباشرة:



إنّ الدالّ يرمز إلى المدلول الذي يحيل بدوره على المرجع. وإنّ إدماج المرجع في التحليل يُوجّه اللغة إلى الحقيقة التجريبية ولكنّه يثير مسألة معقّدة من صنف العلاقة القائمة بين اللفظ الدالّ والمرجع.

ويُسمّى بيرس توليداً دلالياً (semiosis) العمليةَ المتمثلة في وضع الكون في علامات / في فكر. فتوليد الدلالة ثلاثيّ (مرجع / مدلول / دالّ). ولكن أقطاب الثالوث عند بيرس هي: المادّة الدالّة المكوّنة من حامل ومحمول (support /véhicule)، والمدلول الذي يمثله الدالّ، والمُؤوِّل (l'interprétant)، ويحتاج هذا القطب الأخير إلى توضيح. إنّ العلامة هي شيء ما يحتلّ موقع شيء آخر، وهي ذات بعد تواصليّ، إذ تثير في فكر المتقبل علامة مرتبطة بها (signe connexe)، وهذه العلامة المرتبطة بها هي على درجة من المطابقة تزيد وتنقص مع ما يسمّيه بيرس "المؤوّل". ولقد ضبط بيرس هذه التصنيفية بواسطة نظرية المقولات الترسندنتالية التي أحدثها"كانط".

ولقد أرسى ثنائية طرفاها متمايزان، وهما "النمط" (type) و"الورود"[12] (token). أمّا النمط فهو العلامة بما هي كيان مجرّد مثاليّ وتقع في "اللسان"، بالمعنى السّوسّيريّ للفظ. أمّا الورود فهو الاستعمال الملموس للنمط في السياق. فالمعنى الحرْفيّ هو من النمط، أمّا الدلالة في السياق فهي من الورود. ويمكن أن يكون الملفوظ حقيقةً بما هو نمط، في حين أنّه عندما يكون وروداً، فإنّه يمكن أن يكون كاذباً *بالنسبة إلى المرجع*. ولقد صنّف بيرس العلامات في ثلاث مجموعات وهي:

1 ـ العلامة الرمز: وترتبط بالمرجع بواسطة عُرف ثقافيّ، وقد أكّد "دي سوسير" اعتباطيتها.

2 ـ العلامة الإشارة: وهي علامة لا تشتغل إلاّ في الورود، طالما أنّ وجودها يتبع سياقاً ما، مثل الدخان والنار[13].

3 ـ العلامة الأيقونة: وهي علامة تشارك المرجع في عدد من الخاصّيات التي يتوفّر عليها، مثل الرسم التصويري.

---

[12] الورود (occurrence): هو إمكانية ظهور الوحدة اللسانية في السلسلة. (انظر: تعريف روبير ستريك لهذا المصطلح اللسانيّ، في الموسوعة الكونية: R.Sctrick, occurrence linguistique, in Encyclopaedia Universalis). [المترجم]

[13] وهذا يذكّرنا بدلالة الالتزام. [المترجم]

وبالانتقال إلى تحليل اللغة، نجد أنّ العلامة الإشارة توافق الواصل أو العنصر الإشاريّ، من قبيل ضمير المتكلّم (أنا) وتوافق العلامةُ الأيقونةُ أصوات محاكاة الطبيعة.

وفي النهاية يؤكد بيرس، واصلاً بين عمله كسيميائيّ وبين تأمّلاته الفلسفية، أنّ وضع العلامة مُوجَّه نحو الفعل، ما دامت فكرة صنع الإنسان أشياء لنفسه تُعادل الآثار الملموسة والممكنة بواسطة تلك الأشياء التي يخلقها. واعتباراً لما تقدّم، فإنّ بيرس قد ألزم بوضوح الدراسة اللغوية بالمنظور التواصليّ والدلائليّ الذي يسمُ المقاربة التداولية التي تُعنى *بورود العلامة*.

وإنّ موريس الفيلسوف والسيميائيّ الأمريكي الذي وُلد سنة 1901، قد تأثّر بأعمال بيرس في اتخاذ منظور يلتحق بمنظور فريجه ورسّل بالإضافة إلى فيتغنشتين في كتاباته الأولى، وهو منظور اللغة العلمية. وقد عمل"موريس" تبعاً لذلك على تأسيس النظرية العامّة للعلامات تتوحّد فيها المقاربات اللسانية والمنطقية والسيكولوجية والبلاغية بل حتّى الأنتروبولوجية أو البيولوجية. وبالنسبة إليه، فإنّ الدلائلية تدرس الأشياء عبر الوسائط العلامية التي تعتبر بمثابة "أشياء موصوفة" (métachose)، وهي تشكّلُ بالاستتباع أداةً مفهومية للخطاب الذي يصف العلم (méta science)[14] أي الدراسة التي تدرس العلم باعتباره علامة.

---

[14] تقول فرانسواز أرمنغو، نقلاً عن بول غوشيه: "إنّ فكر كواين يجمع بين الفلسفة والعلم ولا يطرد الفلسفة إلى ما وراء العلم". [المترجم]

ويلتحق بهذا الفهم من الاقراح الكانطيّ القاضي بتحليل الموضوع عبر الدلالة.

ولقد أخذ موريس عن بيرس الثالوث الدلائليّ معدّلاً فيه لفظ "المدلول" وقد أعاد مفهمته واضعاً له تسمية جديدة وهي "المسمى" (designatum). والمسمى يظلّ مختلفاً عن "المؤوِّل" (l'interprétant) (أو الشيء المحيل أو الشيء المرجعيّ (denotatum) ولكنّه يحيل على صنف من الأشياء أكثر من كونه يحيل على شيئ محدّد. وقد أدخل موريس في تحليله مفهوم "درجة توليد الدلالة" (degré de sémiosis) وهذه الدرجة تبدو ضعيفة عندما لا تقوم العلامة سوى بإثارة انتباه المتقبّل إلى الشيء المرجع. غير أنّها تكون درجة قويّة عندما تمكّن العلامةُ المتقبّلَ من تمثّل مجموع خصائص الشيء وهو غائب مادّياً. أمّا الدرجة الوسطى فتكون عندما تثير العلامة تمثّلَ الشيء عند المتقبّل، بذكر بعض خصائصه فحسب. وهكذا فإنّ المسمى يمكن أن يكون جزئياً. أكثر من ذلك، فإنّ موريس يلحّ على أنّ وجود العلامة غير مشروط بالوجود الملموس للمرجع المشار إليه. ولذلك يمكننا الحديث عن أشياء لم يعد لها وجود في عالم الموجودات وهو ما لا يمنعها من أن تكون موجودة في العالم السيميائي (وهو عالم المسمى والعلامة).

إنّ توليد الدلالة ووضع العلامات (أي التواصل، في الواقع)، يمكن أن ينقسم إلى ثلاث علاقات بينية: العلاقة الدلالية (علاقة

العلامات بالأشياء) والعلاقة التداولية (وهي علاقة العلامات بالمتخاطبين أو "المؤوّلين") والعلاقة الإعرابية (وهي العلاقة القائمة بين العلامات نفسها)، وهكذا تتولّد التداولية نظرياً ومنهجيا حسب موريس:

"التداولية [...] هي قسم من الدلائلية يُعنى بالصلة القائمة بين العلامات ومستعمليها" (انظر: **"تأسيس نظرية العلامات"** 1938)

إنّ هذا التعريف الذي قدّمه موريس يُعدّ أقدم حدّ معروف للتداولية. والفرق واضح بينه وبين نظرية "بيرس" ذلك أنّ الثالوث قد "انفجر" وأصبح علاقات بينية/ ثنائية وبما أنّ المنهج يجد أساساً اختبارياً بإبدال المؤوِّل (المتقبّل من لحم ودم) والموضوع المرجع بالمؤوِّل (العلامة). وهذه التعديلات التي يتهمها البعض بكونها مجرّد اختزالات تبسيطية ستمنع "موريس" من تطوير نسقه الاستنباطيّ الصوريّ الذي كان يطمح إلى بنائه في بداياته.

لقد أمّن كرناب (Carnap)، وهو عضو من حلقة فيينا، المراحل الأخيرة للانتقال من الدلائلية إلى التداولية اللسانية، وقد أثبت الطابع التجريبيّ الثابت للتداولية مؤكّداً أنّ أيّ لسانيات هي بالضرورة تداوليةٌ ما دامت تُحيل على المتكلّم وحتّى على مفهوم القاعدة ، بما أنّ كلّ قاعدة يُوجدها الاستعمالُ.

III . اللغة والألسنة والتواصل

إنّ النضج الذي عليه التداولية ماثِلٌ في شبكة معقّدة من التنظيرات المتنافرة ولكنها تأخذ بأعناق بعضها متقاطعة بكيفية أو

بأخرى في مستوى بعض النقاط المفاتيح. ولذا فقد نتمكن من اختزال السؤال التأسيسيّ للتداولية كما يلي: "كيف تُنتج اللغة العلميةُ أو اللغة العاديةُ الدلالةَ، أي تأثيرات في السياق التواصليّ لمستعملي تلك اللغة؟" وبارتدادنا إلى عتبة النصّ الافتتاحيّ "كيف نصنع أشياء بالكلمات؟" لجون لينشو أوستين، فإنّها تحملنا على التسليم بأهمّية المسألة التي يتصدى لها الرجل إذ تبدو سجالية وجوهرية وذلك من خلال نسق الأفكار الثريّ الذي تتكهّن به. وبلا شكّ فإنّ شكلنة السؤال الآنف تبقى عصيّة مثلما رأينا على الرغم من الجهود المتعدّدة التي يبذلها التداوليون إذ بقيت عديمة الجدوى. بل إنّ الأسس العلمية المتحكّمة في تمشيات تلك الجهود تجعله سؤالاً متشعّباً، ناهيك عن كونه استقرائياً، استنباطياً؟ تجريبياً وشكلانياً؟

إنّ التعابير الأكثر تعقيداً هي المتواترة، إذ تُستعمَل الكلمات نفسها أحياناً لتعيين تصوّرات مختلفة أو متباينة (أي مُفعمة بالدلالات!).

ولعلنا نرفع بعض الالتباسات قبل الدخول مباشرة في أعمال التداوليين.

فلنميّز بدايةً بين اللغة والألسنة حيث تمثّل اللغة (langage) كلّ وجه في التواصل، أي كل سبيل في تصريف (العبارة). وانطلاقاً من كلود ليفي ستروس (C.Lévi-Strauss) ووصولاً إلى سفز (L.Sfez) نرى أنّنا نُحمل على التسليم بأنّ كل شيء

لدى الإنسان يرجع إلى التواصل لكونه كائناً اجتماعياً. وهذا الرأي يُشاكل افتراض تيار بالو ألتو بأنّه "لا يُمكننا أن نُضرب عن التواصل". ومن خلال هذه التنظيرات نُحمل على اعتبار اللغة المتلفظ بها خالصةَ الارتباط بالإنسانية. أمّا ما يُسمّى باللسان فهي بنية عليا متحكّمة في التواصل. وتبعاً لذلك، فإنّ الدلالة الأولى للتواصل نراها منسربةً، سلفاً، في أشكال التواصل السلوكية والعُرفية (حركات وصيغ وطقوس، على سبيل المثال). وفي إطار التطبيق الاجتماعيّ، تتمظهر اللغة المتلفظ بها من خلال موجّهات مختلفة تتجلّى في ضروب من الألسنة. فالعلامة اعتباطية ولذلك يمثّل الاختلاف هويّة المجموعة والفرد (على حدّ السواء). ولذا فإنّ لساناً ما هو تقريباً اللغةُ المميّزة بالنسبة إلى الإنسان وهي تعود، بعيداً عن اللسانيات الداخلية في حدّ ذاتها، إلى لسانيات أرحب مجالاً نحو اللسانيات الاجتماعية أو نحو التحليل السيميائيّ الذي تعتمده التداولية.

ولقد وقفنا على اللبس الذي أثارته مصطلحات من قبيل "علم الدلالة" و"الدلائلية". ونحن نعتبر، وقتياً، أنّ علم الدلالة قسم من الدلائلية ينكبّ على دراسة "المعنى الحرْفيّ" أي "النمط" (type) مثلما عرّفه بيرس في سياق قطبية لسانية داخلية. وقد أدّى هذا الأمر إلى التمييز بين"المعنى" (الحرْفيّ) و"الدلالة". إنّ الدلالة هي حصيلة المُوجّهات المسمّاة دلاليةً وتركيبيةً وتداوليةً، حسب اصطلاح موريس، أو ما يوافق الورود (occurrence) لدى بيرس.

أخيراً فإنّ مصطلح "السيميولوجيا" (sémiologie) يستعمل بالتوازي مع مصطلح"السيميوطيقا" (sémiotique) أحياناً. وعلى العموم، نعتبر هذين المصطلحيْن مترادفين (بالمعنى "الحرْفيّ"!) ولكن توجد بعض الاختلافات الجزئية بينهما بحسب اختلاف النظريات التي يرِدَان فيها. وقد أحدث سوسير لفظة "سيميولوجيا" في الفرنسية، بمعنى يكافئ معنى "السيميوطيقا"، وهذا لفظ إنكليزي الأصل، وقد احتلّ مكان الأوّل بفضل الأصداء الطيبة التي تركتها أعمال بيرس وموريس وغيرهما.

بقي لنا أن نتساءل عن مفهوم "العمل" أو "الأثر" الذي يدور في الحفريات التداولية. إنه أحد المشاكل النظرية التي سيصطدم بها التداوليون.

إنّ تخصيص محور ما أو إشكالية ما بكونهـ(ـا) "تداولية" (pragmatique)، لا يوصد الباب دون الحقول والنظريات ذات البُعد الذرائعيّ (pragmaticien). فلقد استمرّ العمل من الدلائلية إلى الفلسفة ومن علم النفس إلى اللسانيات، واكتسب العمل حيويته من هذا المسار الأصيل. وسنحاول المسك ببعض مفاهيم التداولية الأساسية والاطّلاع على رهاناتها وذلك عبر تطبيق اللسانيات على بعض التحاليل التي تمثّل "اللغة العادية" وعلى استعمالاتها النصّية. ولعلّه من المشروع، في إطار سلسلة مخصصة لإجراء قراءة معاصرة للنصوص الأدبية، أن نركّز على ما يسمّيها بعضهم "تداوليّةً لسانيّةً".

تنوير:

الحياة الاجتماعية والتواصل

إنّ أنتروبولوجيا كلود ليفي ستروس تعرّف الحياة الاجتماعية بوصفها نتاج العمليات التواصلية وذلك من خلال ثلاثة تنظيمات وهي تبادل المعلومات (بواسطة الكلام)، وتنظيم المنافع (من خلال الاقتصاد)، وتنظيم الأشخاص (عبر الطقوس على شاكلة الزواج) (الأنتروبولوجيا البنيوية، بلان، 1968).

أمّا بالنسبة إلى لسانيين من أمثال إدوارد سابير (أُنظر: تنوير: افتراض سابير – وورف) أو بنفنيست، فإنّ رؤية العالم والتقطيع التحليليّ للكون يرتبط باللغة.فبنفينيست يعتبر اللسان هو الوجه الدّالّ في المجتمع: فلا يوجد مجتمع، دون وجود لغة، ولا وجد للغة دون وجود مجتمع. ولقد أخذ كل من بنفنيست وياكبسن الوظيفة "التنبيهيّة" (التي تضمن الاتصال) عن عالم الأنثروبولوجيا مالينوفسكي (B.Malinowski). ويعرّف اللسانيّ كلود حجّاج (C.Hagège) الإنسان كائناً اجتماعياً، بقدرته اللغوية، بوصفه "كائناً مُبيناً" (Homo loquens) (إنسان الكلام، فايارد، 1985). فلا نعجب أن يصرّح مختصّ في التواصل مثل سفز (L.Sfez) أنّ عبارة "مجتمع التواصل" تقوم على تحصيل الحاصل (معجم نقديّ في التواصل، باريس، المطابع الجامعية الفرنسية، 1993).

كلمات المفاتيح

عناصر لتحليل "اللغة العادية"

إنّ ارتباطنا بالكلام أوثق عُرىً من حبال جميع مراسي العالم

(مثل بروفنسالي)

* الأعمال اللغويّة

I . الإنشائيات

انطلاقاً من تأمّل الإخبارات وعلاقتها بالواقع أو بالصدق، أتى أوستين بمفهوم جديد يتمثّل في "الإنشائي" (performatif) أو "القول الإنشائي". فمن جهة أولى، يطوّر وجهة نظر حول اللغة تُعنى بقول الرسالة ولا تقتصر على مضمونه وفي هذا المساق، يُدخل ضمن تأمُّله، المَفْهَمَةَ المتعلّقة بـ "الورود" (occurrence) التي كان حدّدها "بيرس"، ومن جهة أخرى فإنّه يحاول التحقق من

نجاعة معايير الصدق والكذب المطبّقة تقليديّاً على الأقوال. غير أنّ بعض الأقوال المتشكّلة حول جملة من الأفعال المستعملة لا تنسحب عليها هذه المقاييس ومنها:

(أ) أنّها لا "تصف" ولا "تنقل" ولا تقرّر شيئاً البتّة، وليست "صادقة أو كاذبة"، وهي كثيرة.

(ب) إنّ قول الجملة يعني تنفيذ عمل (أو جزء من ذلك التنفيذ) ولذلك فإنّنا لا نستطيع أن نصفه ببساطة بكونه عمل قول شيء ما. والأمثلة على ذلك هي:

- "نعم [أقبل بها]، يطابق القول (أتّخذ هذه المرأة زوجة شرعية)"، عندما تُقال كلمة "نعم" عند عقد زفاف.

- "أسمّي هذه الباخرة 'الملكة إليزابات'"، تُقال عند فضّ قارورة [خمر] تلقاء هيكل تلك الباخرة [بمناسبة تدشينها].

- "أهَبُ وأُوصِي بساعتي اليدوية لأخي. كما يمكن أن نقرأها في وصيّة". (انظر "**كيف نصنع أشياء بالكلمات**" ص. 40 و41).

إنّ هذه الأقوال الإنشائية تعود إلى *فعل* شيء ما فقط بمجرّد التلفّظ بها، بشرط توفّر شروط نجاح معيّنة (انظر الأعمال اللغوية). وهي لا تصف أعمالاً بل هي في حدّ ذاتها أعمال، (وفي هذا السياق نتحدّث عن أعمال تخصّ الزواج ـ المباركة ـ التوريث ـ المراهنة). وهذا ما جعل أوستين يسمّيها "إنشائيات" ويعني فعل (to perform) في الإنكليزية: يتمّ، ينفّذ. فبقولنا: "نعم" نكون قد

تزوّجنا وكذلك بقولي: "أَعِدُ" أنجزُ الوعد. وفي هذه الحالات، أن نقول هو أن نفعل.

وانطلاقاً من هذا "الاكتشاف"، أكّد سورل وثبّت فكرة مفادها أنّ العنصر الأساسيّ في التواصل الإنساني ليس مقطعاً داخلياً في اللغة (مثل"الكلمة")، وإنّما هو عمل القول أو إنشاء القول. إنّها ولادةٌ لنظريةٍ تُجدِّدُ في العمقِ تحليلَ اللغةِ واللسان:

"إنّ استعمال لسان يعني تبنّي شكل من السلوك تسيّره قواعد (...) واستعمال اللسان يعني تحقيقاً لأعمال لغوية (...) وإنّ الوحدة التواصل اللسانية ليست ـ كما نفترض ذلك عموماً ـ الرمز أو الكلمة أو الجملة ولا حتى ورود الرمز أو الكلمة أو الجملة ولكنّها إنتاج الرمز أو الكلمة أو الجملة أو بثها أثناء تحقق العمل اللغويّ." (**الأعمال اللغوية**، ص ـ ص52 ـ 53).

إنّ نظرية الأعمال اللغوية ترسّخ تحليل اللغة والدلالة في التناول الذي يُعنى بقول المتكلّم والذي يُعتبر بمثابة عمل حقيقيّ يضاهي الحدث الماديّ المنجز بواسطة اليد على سبيل المثال. وهذه النظرية تقطع من جهة أولى مع الرؤية القديمة للّغة التي تعتبرها أداةً لوصف الواقع، كما تقطع من جهة أخرى مع اللسانيات الأولى السوسّيرية والبنيوية، حيث لا تُؤخذ بعين الاعتبار سوى قواعد اللغة الداخلية، منفصلةً عن الكلام الذي لا يُعتبر سوى تمفْصُلٍ. ويؤكّد سورل، في نفس الفترة التي ظهر فيها لسانيون اجتماعيون مثل لابوف، أنّ عملية توجيه التحليل نحو الكلام

ليست "مجرّد" دراسة لـ "الكلام" بالمصطلح السّوسّيريّ، ولكنها في حقيقة دراسة للّغة في كلّيتها، *بما فيها الكلام*.

وقد لاحظ أوستين أنّ الإنشائيات تتأسّس غالباً على أساس فعل مبنيّ للمعلوم ومُسند إلى ضمير المتكلّم، محاولاً بذلك اعتماد معيار نحويّ لتحديد هذه الإنشائيات. والحال أنّه تبيّن أنّ الفعل الإنشائيّ قد يكون مبنيّاً للمجهول (مثل: "يُسمح لك بالخروج" التي تعادل الصيغة التالية: "أسمح لك بالخروج") أو قد يرد في صيغة الأمر (مثل: "اُخرُجْ" التي تعادل بدورها صيغة "آمُرُك بالخروج"). وعلى العكس من ذلك، فإنّ قولا غير إنشائيّ من قبيل "أعدو"، لا يَتمثّل في القيام بفعل العَدْو، بل في وصْفه، يتوفّر على الشكل النحويّ نفسه الذي نجده في الفعل الإنشائيّ "أُراهن". أكثر من ذلك، فإنّ الاختبار الذي يتمثّل في تحويل القول [من كونه غير إنشائيّ إلى كونه إنشائيّاً] بتوخّي البنية التالية: (فعل مسند إلى ضمير المتكلّم المفرد + أن المصدرية [أو المصدر])[1] إن نجح كثيراً، فإنّه لن ينجح دائماً. إذ لا يمكننا تحويل الصيغة إلى صيغة أخرى مثل: "يا أحمق!" إلى: "أسُبُّكَ لأنّك أحمق" بل يتوجّب علينا تغيير الفعل وبذلك نكون قد أجرينا تعديلاً دلالياً. وبالنسبة إلى صيغة الأمر، فإنّ أوستين يعتبر كلّ قول في صيغة الأمر إنشائيّاً، ولكنّها تبقى معبّرة عن دلالة الإنشاء بكيفية فضفاضة فلا ندري

---

[1] غيّرنا صيغة البنية لتوافق نظام الجملة العربية، والأصل الفرنسيّ هو: (Je+verbe +que/de). [المترجم]

مثلاً إن كان قولك: "غادِرْ!" يفيد الأمر أو النصيحة أو التهديد أو الالتماس، إلخ. وهذا ما جعله يعدل عن التعويل على المعايير النحوية لأنّها غير كافية، ليعتمد على معايير دلالية.

فضلاً عن ذلك، فإنّ هذا الأمر قد سمح لأوستين بأن يواصل تحليله مميّزاً بين "الإنشائيات الأوّلية" (نحو حالات الأمر) و"الإنشائيات الصريحة" نحو قولك: "أطلب منك المغادرة". وهذا الضرب الأخير من الإنشائيات يختصّ بقول العمل اللغويّ الذي أراده المتكلّم بدقة، ومن ثمّة، فإنّه يقول إنّه يفعل في الوقت ذاته الذي يتمّ فيه الفعل بالقول. وهذه الإنشائيات تُيسّر التأويل من قبل المتقبّل. وقد لاحظ أوستين، باشتغاله على مفهوم الإنشائيات الأولية للوهلة الأولى أنّه إضافة إلى الأقوال الواردة في صيغة الأمر، توجد أصناف أخرى من الأقوال يمكن أن تكون إنشائية دون أن يبدوَ عليها ذلك. فالقول: "الثور سيهاجمك" يمكن أن يشكّل تلفّظاً بتحذير يمكن التصريح به على النحو التالي: "أحذّرك من هجوم الثور" (معيار التحويل المذكور أعلاه). وهذا ما جعل أوستين يلحّ على أمر مفاده أنّ التصريح بإنشاء أوّلي ليس وصفاً لعمل تامّ ولكنّه تجلّ لقصد تداولي لدى الباثّ. ولا يتعلّق ذلك باختزال الإنشائيات في أوصاف. فهذا الأمر متعذّر بما أنّ القصد في حدّ ذاته إنشائيّ: إذ لا ينسحب عليه معيار الصدق والكذب، ويشكّل *قيمة القول* (valeur d'énonciation) لا معنى قول ما (le sens d'un énoncé). والواقع أنّ العكس هو الذي حصل: إذ بيّن

أوستين أنّ الإخبارات "الوصفية" في الظاهر (يفضّل أوستين تسميتها "تقريرية")، يمكن أن تُحلّل في شكل أعمال لغويّة.

إنّ سورل ثمّ ف. ريكاناتي سينقدان محاولة لاحقة لتحليل الإنشائيات الأوّلية عبر التوسّل بالبنى النحوية "العميقة". هذا التحليل الذي أُنجز من منظور النحو التوليديّ[2]، يرتكب حسب سورل، خطأ المصادرة على أنّ النحو يتمتّع بالاستقلال عن عمل القول (l'acte d'énonciation)، كما أنّه لم يأخذ بعين الاعتبار التفاعل (l'interaction) الكائن بين الوقائع والقواعد في المقام الذي يتواصل فيه المتكلّمون. (**المعنى والعبارة**، ص217 وما بعدها)

لقد حاول أوستين ضبط قائمة الأفعال التي لا يمكن أن نجادل في سمتها الإنشائية من زاوية النظر الدلالية. ولكن بما أنّه يضع الإخبارات (أو بالأحرى التقريرات) في الإنشائيات، وبما أنّه قد اعترضته حالات عسيرة كثيرة (من قبيل: "أؤكّد أنّ ..." و"أجزم بأنّ ...")، وبما أنّ الإنشائيّة قد تكون أقلّ بداهةً، فقد كان عليه أن يعيد التفكير في مجموع الظواهر وأن يطوّر مفاهيم جديدة.

[2] إنّ الاتجاه التوليدي الذي أسّسه نعوم تشمسكي يقترح نظرية شكلية للغة تميّز لديه بين مستويين في القول، هما: البنية العميقة/ البنية السطحية.

II. العمل القولي، العمل اللاقولي، عمل تأثير بالقول[3]

انطلاقاً من مفهوم الإنشاء، دقّق أوستين التصوّر الذي يكون بمقتضاه القول عملاً. وقد وقف على ثلاثة أعمال لغوية متمايزة. أوّلها العمل "القوليّ" أو "العبارة[4]" وهو مجرّد إصدار إشارات صوتية حسب سنن اللغة الداخليّ. وثانيها العمل "اللاقوليّ" أو "اللاعبارة"، الذي يقوم على إتمام عمل آخر، عبر القول، غير مجرّد التلفظ بمحتوى، وتحديداً على القول صراحةً (ولكن ليس دائماً) كيف يجب أن تُؤوَّل "العبارة" في سياق التلفّظ بها. وثالثها عمل "التأثير بالقول" أو "أثر العبارة"، ويتمثل في إحداث تأثيرات ونتائج في المخاطبين (مثل حثّهم على القيام بفعل أو حملهم على الخوف أو الضحك أو الحزن). وإنّ كلّ القول يستدعي في الواقع، هذه المظاهر الثلاث للعمل اللغوي، وذلك بدرجات متنوعة.

ولا ينتج العمل اللاقوليّ مباشرة عن العمل القوليّ. إنّها "قيمة" (valeur) أو "قوّة" (force) (أوستين يستعمل المصطلحين دون تمييز بينهما) إضافية يكتسبها العمل القوليّ، من جرّاء إرادة المتكلم، لا بطريقة يستنتجها معناه الحرْفيّ بشكل صارم. (انظر

---

[3] acte locutoire,illocutoire et perlocutoire

[4] العبارة = (locution): انتبه! يتعلق الأمر باستعمال مخصوص جداً لهذه الكلمة.

قسم **الدلالة**، من هذا العمل). فقد يُتلفّظ بالقول ذاته للطمأنة أو للتخويف، للأمر أو للوعد... إنّه، في جزء منه، ما يجعلنا نمرّ من المعنى الحرْفيّ إلى الدلالة. (انظر قسم **الدلالة**، من هذا العمل).

وتنتج عن كلّ قول، آثار انطلاقاً من قوّته اللاقولية. وهذا هو مظهر "التأثير بالقول" فيه. ولكن نظرية أوستين في هذه النقطة، تبدو غامضة شيئاً ما. إذ يميز آثار القوة اللاقولية عن آثار المظهر التأثيريّ بالقول، في كون اللاقول "تواضعياً" والتأثير بالقول غير تواضعيّ. ويحيل أوستين بعبارة "تواضعيّ" على الأعمال اللغوية ذات المنزع الطقوسيّ، قلّ أم كثر، والتي يجب أن تكون أقوالا واردة في سياقات اجتماعية محكمة التقنين، (من قبيل حُكم في مَحكمة، وعد، تعميد)، والتي يمكن أن تكون تصريحيّة. وإلى ذلك، يمكن أن نفهم أنّ التأثير بالقول يقع من ناحية التقبّل، ولذلك يعسر على الباثّ أن يتحكّم فيه. فهو يقبع في مجال التأويل الذي يقوم به المتقبّل، وحسب الأمثلة التي يقدّمها أوستين، فهو تتعلق أساساً بالتأثيرات الانفعالية أو غير المباشرة والتي لم يقصدها الباثّ. وهكذا، فإنّ فعل "شدّ الأزر" هو تأثير بالقول، بما أنّه ليس محسوباً على مواضعات دقيقة، ولايمكن أن يُنجز بالنيّة فحسب. وحده المتقبل يقدر على التصريح بأنّه تمّ شدّ أزره أو لم يتمّ ذلك. ولا يكفي أن أقول: "أشدّ أزْرك"، حتى يتحقّق شدّ الأزر، في حين أنّه يكفي أن أقول: "أعدُ"، حتى يتحقّق عملُ الوعْد.

ولكن الحدود ما تزال غير واضحة. بل بالأحرى، فإنّ العمل اللاقوليّ ذاته، يستوجب، كي ينجز ذلك العمل بالفعل، عموماً شروط نجاحٍ، (انظر قسم **الأعمال اللغوية** في هذا الكتاب) وتأويلاً، ونتائج محسوسة لدى المتقبّل. فقولك: "أعد" دون وجود مخاطب يتقبّل ذلك الوعد، أو قولك: "عليك أن ترحل" لشخص لا يدرك القيمة اللاقولية للأمر (ومن ثمَّ فهو لا يبالي به!)، كلّ ذلك من شأنه أن يوقِع العمل اللغويّ في حرج بالغ، على الرغم من توفّر قصد الباث.

لقد كان اللاقولُ هو المظهر الأساسيّ الذي استرعى انتباه أوستين، ثمّ سورل [من بعده] وهو الذي طوّر مفهوم الإنشائيّ، بشكل أكثر مباشرة. وقد حاول كلاهما وضع تصنيف للأعمال اللاقولية، يطمح بالأحرى إلى أن يكون كونيّاً. ومع ذلك، فقد كان تأمّلهما يحتوي عيبا من حيث المبدأ، وهو ما وضّحه تداوليون آخرون، يتعلّق بإيلاء أهمية بالغة *للمقصد* وللبثّ، على حساب المسار التأويليّ للتقبّل، ضمن التفاعل التواصليّ في كلّيته. وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه يعسر أن يحصل انسجام بين الهدف الكونيّ وبين النسبية التي يستدعيها أخْذُ السياق بعين الاعتبار، بشكل أساسيّ، في عمل اللغة العاديّة. ولقد ضرب فتغنشتين الذِّكْرَ صفْحا عن كلّ ادّعاء بإمكان وضع تصنيفية[5] كونية للغة العادية، ولم يمنعه ذلك من اتخاذ نظرة تأليفية للظواهر.

---

[5] التصنيفية (أو الأصنافية): (taxinomie ou taxonomie): هي تصنيف علميّ تراتبيّ وتفريعيّ.

وقد اقترح أوستين خمسة أقسام للأعمال اللاقولية، وهي:

1 ـ **الحكميات**: تتمثّل في الحُكم، نحو التبرئة، الإدانة، الفهم، إصدار أمر، الإحصاء، التوقّع، التقويم، التصنيف، التشخيص، الوصف، التحليل،...

2 ـ **التنفيذيات**: وتقضي بمتابعة أعمال مثل الطرد، العزل، التسمية، الاتهام، التوصية، الاستقالة، التوسّل، الفتح، أو الغلق... ويبدو هذا القسم فسيحاً جدّاً. ويتأسّس التمييز بين الأعمال المندرجة فيه وبين الأعمال المندرجة ضمن الصنف الأوّل، على كون التنفيذيات هي أعمال تنفيذ أحكام، ولكنها ليست في حدّ ذاتها حكميات.

3 ـ **الوعديات**: إنّ الوعديات تُلزم المتكلم بالقيام بتصرّف بطريقة ما، مثل: "الوعد والموافقة والتعاقُد والعزم والنيّة والقَسَم والإذن والتفضيل..." وإذا وجدت فروق في الدرجة بين "التعاقُد" و"النيّة"، فالأمر يتعلّق بأعمال من طبيعة واحدة، التي تُحمل على القول الإنشائيّ الأوّليّ: "سأفعل".

4 ـ **السلوكيات**: وهي أعمال تتفاعل مع أفعال الغير، نحو "الاعتذار والشكر والتهنئة والرأفة والنقد والتصفيق والترحيب والكره والتحريض..."

5 ـ **العرْضيات**: وهي أعمال تختصّ بالعَرْض مثل: "التأكيد والنفي والوصف والإصلاح والذكْر والمحاجّة والقول والتأويل والشهادة والنقل والتوضيح والتفسير والتدليل والإحالة..."

وتظلّ مقترحات أوستين مفتوحة ومرنة. غير أنّ المشكل الأساسيّ يتمثّل في أنه لا يصنّف أعمالاً بل يصنّف *أفعالاً*. ولْنبق داخل اللسان، إنّه *يحلّل الدلالة مع المعنى*، إذن بشكل قائم على الدور، دون توفّر معيار خارج العلامات ذاتها، حقيقةً (وتلك ثالثة الأثاقي[6]، في التداولية!). ومثل هذه التصنيفية لا تقبل التعميم بما أنّها تستوجب التعديل، كلّما انتقلنا من لغة إلى لغة أخرى.

وقد بدا سورل واعياً بهذا المشكل، فاقترح في كتابه **المعنى والعبارة**، معايير صريحة وخارجة عن العلامات اللغوية لوضع تصنيفية مقبولة للأعمال اللغوية:

1 ـ الغاية من الفعل مثل "الحصول على قيام س بشيء ما".

2 ـ اتجاه المطابقة بين العلامات اللغوية والعالم الواقعي: وهو يرى أنّ بعض الأعمال اللغوية مثل: الإخبار (انظر قسم **الإحالة** من هذا الكتاب)، ينحو نحو جعل القول[7] مطابقاً للكون

---

[6] من أمثال العرب: رماه بثالثة الأثاقي، أي بما يُهلكه، وقد وجدنا السياق الفرنسيّ يحتمل هذا المعنى(ce qui est un comble!) [المترجم]

7 القول (locution): هنا بالمعنى الأوستيني، انظر أعلاه. أمّا سورل فيتحدث عن "المضمون القَضوي" (contenu propositionnel)*.

* ورد في ذيل ترجمة كتاب التداولية اليوم، تعريف للمحتوى القضويّ: "هو عند الفلاسفة التحليليين "ما يقال" (في مقابل ما نتحدث في شأنه). وإثر أوستين، اقترح الفيلسوف جون سورل التمييز بين المحتوى القضوي لقول ما وبين قوته اللاقولية، فهو إذن عنصر من البنية الدلالية للعمل اللاقولي يتركّب من الحمل والإحالة. ففي قول من قبيل: "أعدك بأنني سأزورك"، يُعتبر لفظ

الخارجيّ، بينما تنحو بعض الأعمال اللغوية الأخرى مثل الوعد، نحو جعل الكون مطابقا للقول.

3 ـ الحال النفسية المُعبَّر عنها، مثل: اليقين، الرغبة، الحسرة. ويلحّ الكاتب على وصف "المعبَّر عنها" فهذا المعيار يعمل حتى عند انعدام الصدق.

4 ـ كثافة الاستثمار في تقديم اللاقول، فـ "أقترح" أقلّ قوّة من "آمُرُ".

5 ـ وضعية المتخاطبين من جهة كون ذلك يؤثر في القوة القولية، كما هو الحال بالنسبة إلى منزلتها في التراتبية الاجتماعية، فقد يكون الملفوظ نفسه أمرا إذا كان من الأعلى إلى الأسفل والتماسا إذا كان من الأسفل إلى الأعلى.

6 ـ الطريقة التي يرتبط بها القول بالمصالح الشخصية للمتخاطبين مثل التبجّح (ويتعلّق بالمتكلّم) والتعزية (وتتعلق بالمخاطب)، بشكل ظاهر، على كلّ حال...

7 ـ العلاقة ببقية الخطاب، مثل "أردّ، أستنتج، أعترض"، ومع ذلك، "إذَنْ"...

← "أعدك" واسما للقوة اللاقولية، أمّا "سأزورك" فهو واسم المحتوى القضويّ." جاك موشلير وآن روبول: **التداولية اليوم، علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدين دغفوس ومحمد الشيباني، ط1، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2003، ص273.[المترجم]

8 ـ المحتوى القضويّ المحدّد بوسْم صريح للقوّة اللاقولية والاختلاف بين عرْض وتوقّع يقوم على أساس واسمات تحدّد الماضي والمستقبل، على سبيل المثال.

9 ـ إمكانية أو عدم إمكانية إنجاز العمل، بطريقة أخرى سوى اللغة (من ذلك أنه يمكننا أن نرتّب بالكلام أو بوضع العناصر في صناديق، ويمكننا أن نحيِّيَ بكلمة أو بحركة، ولكن لا يمكننا أن نعِدَ دون أن نتكلّم[8]).

10 ـ الحاجة أو عدم الحاجة إلى مؤسسة خارجة عن اللغة لإنجاز عمل لغويّ (يمكننا أن نعِد بشيء ما أو أن نُخبر بأنّ السماء تُمطر، دون اشتراط توفّر مؤسسة ما، في حين أنّ التعميد [عند النصارى] أو الحُكم بغرامة ماليّة، لا يمكن أنْ ينجز إلاّ عن طريق مؤسّسة مخوّلة [الكنيسة في مثال التعميد والمحكمة في مثال الغرامة]).

11 ـ وجود أو عدم وجود اسعمال إنشائيّ للفعل اللاقوليّ (فعل "وَعَدَ" إنشائيّ بالضرورة، أمّا فعل "هدّد" فلا يمكن أن يكون إنشائيّاً، بما أنّني لا أُنجز عمل التهديد بقولي "أهدّد").

12 ـ "أسلوب" إنجاز العمل اللغوي (إذ "أذاع" و"باح" لا يختلفان لا في الهدف ولا في المحتوى، بل في طريقة إنجاز العمل). وهذا المعيار الأخير قريب من معيار كثافة القول وقد ذكرناه في العنصر رقم 4)، ويقترب من هذا أنّ الأسلوب لا يتعلق بالقوة اللاقولية، بل بالأحرى بنمط بثّ القول.

---

8 إلاّ بعرْض الكلام عبْر علامة خطّيّة أو حركيّة.

وقد أنشأ سورل، انطلاقاً من هذه المعايير الاثنيْ عشر، والتي يعتبر الثلاثة الأولى أهمَّها، تصنيفية للأعمال اللاقولية مقسّماً إيّاها إلى خمسة أقسام وهي:

1 / **الإخبارات** التي يكون الهدف منها تطويع المتكلم حيث الكلمات تتطابق مع العالم وحيث الحالة النفسية هي اليقين بالمحتوى، مهما كانت درجة القوة. ومثال ذلك: "سيأتي غداً".

2 / **الطلبيات** [أو الأوامر] ويكون الهدف منها جعل المخاطب يقوم بأمر ما، حيث يجب أن يطابق العالَمُ الكلماتِ، وحيث تكون الحالة النفسية رغبة / إرادة، مثل قولك: "اُخرُجْ".

3 / **الوعديات** حيث الهدف منها جعل المتكلم ملتزما بإنجاز عمل وحيث يجب أن يطابق العالمُ الكلماتِ وحيث الحالة النفسية الواجبة هي صدق النية. وقد أخذ سورل هذا القسم عن أوستين والمثال عليه: "سوف آتي".

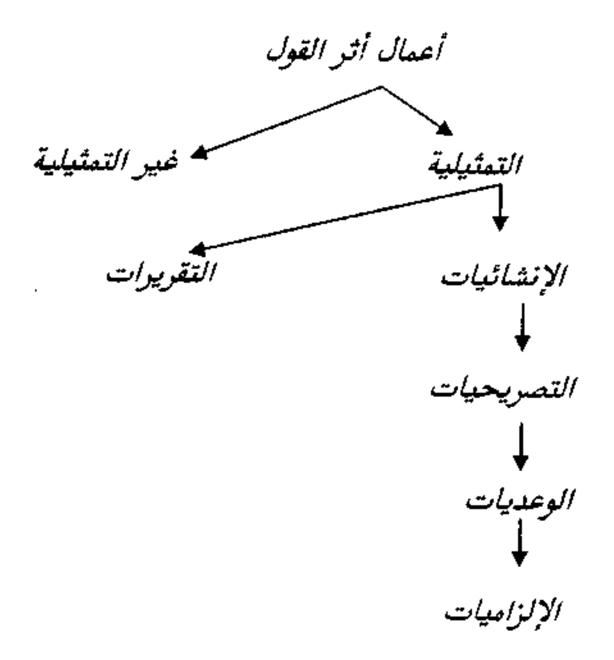
4/ **الإفصاحات** [أو التعبيريات] حيث يكون الهدف هو التعبير عن الحالة النفسية بشرط أن يكون ثمّة نيّة صادقة، وحيث لا توجد مطابقة الكون للكلمات وحيث يُسند المحتوى خاصّيّة إمّا إلى المتكلم أو إلى المخاطب. وهذا يوافق إجمالاً "السلوكيات" في تصنيفية أوستين، ومثال ذلك قولك: "اُعذُرني".

5/ **التصريحيات** حيث يكون الهدف إحداث واقعة، وحيث التوافق بين الكلمات والعالَم مباشر، دون تطابُق، مع تحفّظ المشروعية المؤسسية أو الاجتماعية (من ذلك الصنفان 5 و9، أعلاه). ومثال ذلك: "أعلنُ الحربَ عليكم".

تنوير

شجرة الأعمال اللاقولية

إنّ فرانسوا ريكاناتي (François Récanati) وهو فيلسوف وتداوليّ فرنسيّ، قد وضع في كتابه **"الملفوظات الإنشائية"**، 1981، ص. 106-107) لوحةً تأليفيةً جماعة للأعمال المقصودة بالقول مستلهمة من أعمال أوستين وسورل. وإنّ التمييز الأساسيّ قد تمّ لديه بين الأعمال التي تعدّ في جوهرها تمثيلية (وهي تحيل على "السلوكيات" لدى أوستين والإفصاحات لدى سورل).



III .الأعمال غير المباشرة والاستعارات

وإلى هذا الحدّ، يرتكز تحليل الأعمال اللغوية على اشتغال يُؤوَّل فيه "القول" بمعناه الحرفيّ. ولكنه توجد حالات متكررة يشتغل فيها العمل اللغويّ، بكيفية مركّبة. ويتعلّق الأمر بأقوال يرمي من خلالها المتكلّمون إلى التعبير بشكل ضمنيّ عن شيء آخر غير المعنى الحرْفيّ مثلما هو الشأن في التلميحات والسخرية والاستعارة وحالات تعدّد المعنى (équivocité)[9]. والمثال الشهير الذي يتناوله سورل في كتابه **المعنى والعبارة** هو: "هل تستطيع أن تناولني الملح؟" وهو ملفوظ لا يطرح به المتكلّم استفهاما حول مقدرة المخاطب تقديم الملح له، ولكن يدعوه إلى تمكينه منه.

وهو عمل لا قوليّ، منجَز بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال إنجاز عمل لا قوليّ آخر. وقد فسّر سورل، في مناسبة أولى، (في الفصل الثالث من كتابه "**الأعمال اللغوية**") هذه الأعمال غير المباشرة، بكون *الملفوظات تتعلق بشروط نجاح*[10] *الأعمال المقصودة، بشكل غير مباشر*. وتعدّ، تبعا لذلك، طريقة في تنبيه المخاطب

---

[9] تقول فرانسواز أرمنغو (Françoise Armengaud) "تعدّ الكلمة متعددة المعنى إذا استُعملت في أداء معاني مختلفة، دون أن يكون الأمر مجرّد جناس" (نقلا عن الموسوعة الكونية الفرنسية Encyclopaedia Universalis). [المترجم]

[10] انظر سورل، **الأعمال اللغوية**، ص44 وما بعدها.

بشكل غير مباشر إلى عمل تسمح الشروط بتحقيقه، ونتيجة لذلك نتمنى أن ينجز.

ثمّ عمّق سورل تحليله معتبرا أنّ المتكلّم يتواصل بشكل أكثر ممّا يفصح عنه "المحتوى الظاهر للملفوظ"، وذلك بفضل توفّر خلفيّة من المعطيات السياقية التي يتقاسمها كلّ من المتكلم والمخاطب، نحو (الملح على المائدة)، والمواضعات الاجتماعية (صيغة الاستفهام التي تلطف من حدّة صيغة الأمر الطلبيّ). كما يدخل في الاعتبار مفهوم حِكَم المحادثة[11] (انظر فصل **التفاعل**، من هذا الكتاب، أدناه)، أي القواعد الاجتماعية للتفاعل القوليّ. وعلى العموم، فإنّ المخاطب يتعاون ويُجري الاستدلالات (انظر فصل **الدلالة**، من هذا الكتاب، أدناه) الملائمة، ويُؤوّل بدرجة ثانية القول "هات المِلحَ!".

"إنّ الاستراتيجية الاستدلالية تقوم أوّلا على بيان اختلاف الهدف اللاقوليّ الأوّليّ عن الهدف الحرْفيّ، ثمّ على تعيين الهدف اللاقوليّ الأوّليّ" (**المعنى والعبارة**، ص. 77)

إنّ سورل قد اشتغل، في البداية، على الأعمال الموسومة بـ "الطلبيات"، إذ جعل ما هو غير طلبي ضروريا وذلك بواسطة المواضعات الاجتماعية، ويمكن تصنيفه تحت مسمّى "الالتماس"

[11] حِكَم المحادثة أو قواعد المحادثة = maximes de conversation. [المترجم]

ولاختبار ذلك، أنشأ سورل في اللغة الإنكليزية ستّة أصناف مرتبطة بجهتها غير المباشرة وهي:

1 / قدرة المخاطب على إنجاز العمل، ومثال ذلك قولك: "هل لك أن تمدّني بالملح؟"

2 / رغبة / إرادة المتكلم في أن ينجز المخاطب العمل، ومثال ذلك قولك: "أحبّ أن ترحل"

3 / إنجاز مستقبلي أو احتماليّ للعمل من قِبَل المخاطب، ومثال ذلك قولك: "سيلبس الموظفون ربطات العنق" أو "هل ستسكت؟"

4 / موافقة المخاطب على إنجاز العمل، ومثال ذلك قولك: "هل ستمدّني بالمطرقة؟"

5 / التحفيز على إنجاز الفعل، ومثال ذلك قولك: "عليك أن تكون مؤدّباً" و"هل مِن المعقول أن تدخّن؟" و"إنّك تطأ قدمي".

6 / التوليف بين الجهات السابقة و/ أو الطلبيات [الأوامر] الصريحة. ومن الأمثلة على ذلك قولك: "هل يمكنني أن أطلب منك الخروج؟" و"إذا كان بإمكانك تكفّ [عن ذلك]، فذلك يسرّني".

ويؤكد سورل أنّ الأصناف السالفة الذكر تنهض في الحقيقة، من خلال ظروف نجاحها (انظر: **الأعمال اللغوية**، ص44 وما بعدها). ويصنّفها، في نظرية الأعمال اللغوية، بالأساس إلى أربع وضعيات نجاح، وهذا يمكّنه من إدماج الأعمال غير المباشرة في

النظرية التي تبدو، بهذا الشكل، قادرة على تفسير اشتغالها وقويّة في إفادتها. ويبرهن سورل على ذلك، من خلال مقارنة الطلبيات بالوعديات المباشرة، كما في الجدول التالي:
(في هذا الجدول: ل= المتكلم / ق= المتقبل / ع= العمل)

الشروط	الطلبيات	الوعديات
الشرط التمهيديّ	ق يمكن أن ينجز ع	ل يمكن أن ينجز ع
شرط النزاهة	ل يريد من ق أن يقوم بـ"ع"	ل يقصد أن يقوم بـ"ع"
شرط المحتوى القضويّ	ل يُسند العمل المقبل ع إلى ق	ل يُسند العمل المقبل ع إلى ق
الشرط الأساسيّ	يعود إلى محاولة ل دفع ق للقيام بـ"ع"	يعود إلى ما يضع ل أمام واجب القيام بـ "ع"

(المعنى والعبارة، ص86)

إنّ اختزال الجهات الستّ في أربع وضعيات للنجاح، ناجمٌ عن إعادة صياغة الجهات الثلاثة الأولى وعن دمج الجهتيْن الرابعة والخامسة، اللتيْن تُحملان على الإحالة وعلى الإرادة وعلى الرغبة، وعن توزيع السادسة على الوضعيات السياقية، بما أنّ السادسة تُعدّ توليفا. وتتمثل السمة غير المباشرة بالنسبة إلى الطلبيات، إمّا في السؤال عمّا إذا كانت شروط النجاح قد تمت تلبيتها بشكل صريح، أو في تأكيد أنّها متوفّرة بدلاً عن التلفظ

بالطلب مباشرة، بما أنّه طلبٌ يقوم على تلك الشروط الضمنية الإنجاز، أي ما يوجد في إطار المعطيات الخلفية والمواضعات الاجتماعية المشتركة. والأقوال الموجّهة غير المباشرة ذاتها، يمكن أن تصبح محلّ مواضعة، وكلّ لسان يحمل صيغا جاهزة لطلبات مهذبة غير مباشرة.

ويدرس سورل حالة أخرى بالتفصيل، إنّها حالة الاستعارات:

"إذا قال لك أحدهم [...] "جون خنزير"، فإنك تفترض أنّ المتكلّم لم يقصد ما قاله حرفيّا، ولكنّه يتكلم على سبيل الاستعارة. فضلا عن ذلك، فأنت لا تجد صعوبة في تخيُّل ما يريد قوله [...]. إنّ وجود أقوال من هذا القبيل [...] يطرح سلسلة من المشاكل على كلّ نظرية في اللغة وفي التواصل: ما هي الاستعارة؟ وكيف تتميّز في الوقت ذاته عن الأشكال الحرْفية وسائر أشكال الأقوال المجازية ؟ لِمَ نفهم بعض التعابير بمعناها المجازيّ [...]؟ كيف تشتغل الأقوال الاستعارية؟ [...] ثمّ إنّ السخرية والأعمال اللغوية غير المباشرة، توفّران لنا أمثلة أخرى تبيّن الصدع الواقع بين معنى قول المتكلّم ومعنى الجملة الحرْفيّ." (**المعنى والعبارة**، ص ـ ص 121ـ 122)

لقد كانت الاستعارات وغيرها من "الوجوه" أو "الصور الأسلوبية" ـ وهي العزيزة على البلاغيين الكلاسيكيين والذين يحللون النصوص الأدبية ـ موضوعَ تحاليل لسانية، لعلّ أشهرها ما قام به ياكبسن.

لا تتمثل مشكلة الاستعارة، من وجهة نظر التداولية، في أنّ الجملة تحتمل معنيين اثنين، فهذا تحليل "داخليّ" يقتصر على اللسان بالمعنى الذي وضعه دي سوسير. بل تتمثل المشكلة في الواقع، في العلاقات الموجودة بين معنى الجملة الحرفيّ ودلالة القول عبر المتخاطبين وعندهم. ومن ثمّة، فقد تعلّق سورل باكتشاف المبادئ التي تسمح بالانتقال من هذا المعنى إلى تلك الدلالة. إضافة إلى أنّ المعنى الحرفيّ يقوم بدور محدود جدّاً، بما أنّ جملة نحو "تنام الأفكار الخضراء التي لا لون لها ساخطةً"[12] والتي لا معنى حرفيّا لها، يمكن أن يكون لها تأويل استعاريّ، إذا ما توافرت بعضُ شروط النجاح.

لقد بيّن سورل أنّ الاستعارات لا تشتغل بالضرورة وفق التشابه، خلافا لما يزعمه فهم شائع للظاهرة. فجملة "جون دبّ لم تلحسْه أمّه جيّدا"[13]، لا تعني أنّ جون والدببة التي لم تلحسها أمّهاتها جيّداً، لهما نقطة تشابه (الغِلظة والرعونة). والواقع أنّ الاعتقاد الذي يعتبر أنّ الدببة التي لم تلحسها أمّهاتها جيّداً، تكون عنيفةً، هو اعتقاد خاطئ، والأهمّ من ذلك أنّه اعتقاد لا موجب له. إضافة إلى أننا بقولنا ذلك القول، فإنّنا لا نُثبتُ أنّ

---

[12] جملة شهيرة ضربها تشومسكي مثالاً على استقلال المقبولية التركيبية عن الإفادة الدلالية. [المترجم]

[13] عرّبنا الجملة حرفيّا، وإن كان المعنى المقصود بهذه العبارة المسكوكة أنّ جون سيّء التربية، وذلك حتّى لا يفقد تحليل الاستعارة جدواه. [المترجم]

الدببة ـ حتى التي لم تلحسها أمّهاتها جيّداً! ـ لها سلوك شبيه بسلوك جون. فجملة "جون دبّ لم تلحسه أمّه جيّداً"، ليس لها أيّ معنى حرفيّ. فمثل هذا القول لا ينطبق إلاّ استعاريّاً، وشروط نجاح إخبار حصول التشابه (بين جون والدببة) لم يقع تحقيقها.

كما أنّ الاستعارات لا تعمل أيضاً بتفاعل دلاليّ مع كلمات أخرى لقول يشتغل على معنى حرفيّ. فإذا كانت "جان مُثلَّج"[14] جملةً تحتوي معنى حرْفيّاً هو معنى اسم العَلَم "جان"، فإنّه لا شيء يمنع من الإحالة عليها بصيغة استعارية وبقول استعارة مركبة، نحو "أصبحت الجاريةُ مُثلَّجاً"، وخلاصة الأمر، أنّ الاستعارة لا يمكن تحليلها فقط بوصفها علاقة بين مراجع (جون والدببة)، ولا يمكن تحليلها بوصفها علاقة بين العلامات (جان والمثلّج).

ويتساءل سورل بالأحرى، ما الذي يقع إذ تترُكُ استعارةً مفتوحةً، من قبيل "جولييت هي الشمس" مكانَها لتفسيرات متعددة (نحو "يبدأ يومي عندما أرى جولييت" أو "تذكرني جولييت بالربيع")، ولا يمكن لنا البتّة أن نفسّر تلك الاستعارة تقريبا بـ"جولييت كُرةٌ متكوّنةٌ من الغاز أساساً"؟ فثمّة، إذن، مواضعات تأويل مشتركة بين المتخاطبين. يُجملها سورل في نقاط ثلاث:

---

14 نسوق الملاحظة ذاتها المذكورة في الهامش السابق، والمعنى المقصود بهذا التعبير المجازيّ أنّ جان باردة، غير مبالية. [المترجم]

"[...] إنّ الاستراتيجيات والمبادئ التالية ضرورية فرديّا وكافية جماعيّا كي يتمكّن المتكلّم والسامع من إنشاء الأقوال ذات الشكل "س هو ص" ومن فهمها حيث يقصد المتكلّم أن يقول استعاريّا إنّ س هو ر (حيث إنّ ص مختلف عن ر).

بدايةً، ينبغي أن يكون ثمّة إستراتيجيات مشتركةٌ على أساسها يعرف السامع أنّ القول لا يؤخذ بمعناه الحرفيّ. أمّا الاستراتيجية الأكثر تداولاً إن لم تكن الوحيدة فتقوم على أساس أنّ حدث التلفّظ يظلّ ناقصا[15] نقصاً ظاهراً، إن أخذناه بشكل حرفيّ.

في المقام الثاني، يجب أن يكون ثمّة مبادئ مشتركة تجمع اللفظ ص (كأن تتعلق بمعناه وبشروط صحّته أو دلالته الصريحة إن كانت له دلالة صريحة) مع مجموعة القِيَم الممكنة لـر. وجوهر الإشكال [...] هو تنسيق هذه المبادئ. ولقد حاولتُ أن أعرضَ كثيراً منها، ولكنني متأكّد أنّه يوجد غيرها.

ثالثاً، يجب أن يكون ثمّة إستراتيجيات مشتركة تسمح للمتكلّم والسامع أن ينطلقا من معرفتهما باللفظ س [...]، لحصر مجال قِيَم ر المكنة، في قيمة ر الحقيقية. والمبدأ الأساسيّ لهذه المرحلة أنّ قِيَم ر المكنة وحدها والمحدّدة لخصائص س المكنة، يمكن أن

[15] أي لا يتوفّر على شروط النجاح التي تجعله قولاً مقبولاً. ولا يمكن له حتى أن يُعدّ إخباراً "حَرْفيّاً".

تكون قيَم ر الحقيقية." (المعنى والعبارة، ص ـ ص160 ـ 161).

إنّ المبادئ المشتركة التي يطرحها سورل لربط ص بـ ر هي أساساً:

1 / يجب أن تكون ر خصيصة بارزة دائمة لـ ص، نحو "جون عملاق".

2 / يجب أن تكون ر خصيصة عرَضية لـ ص نحو "جون خنزير".

3 / يمكن للمخاطبين ألاّ يصدّقوا أنّ ر له الخصيصة الموصولة بـ ص، مثلما هو الأمر في القول "جون دبّ له تلحسه أمّه جيّداً".

4 / لا يوجد خلط بين مواضيع ص ومواضيع ر، نحو القول "صوفياً مُثلَّجٌ".

5 / المواضيع ص لا تشبه المواضيع ر ولكنها مربوطة بها من جهة خاصّيّة معيّنة نحو القول "ها إنّك بورجوازيّ".

6 / توجد حالات تكون فيها ص و ر ذاتيْ معنى واحد أو متماثل، ولكن حيثما لا نقول ص عن س في العادة، كما في القول "عيون غسلتْها الدموع الغزيرة"[16].

وتتعلّق المبادئ السابع والثامن والتاسع بوضع المبادئ الستة المذكورة أعلاه، حيّز التطبيق، تحديدا كما في حالة جمل اكثر

[16] غسلت، بمعنى التنقية ولا تُطلق في العادة على العين بل على الثياب. [المترجم]

تعقيدا (المسمّاة "علائقية"، نحو "اتّهَمَ جون كتابه")، وتتعلق تلك المبادئ الثلاثة أيضاً باختراع الاستعارات اختراعاً تلقائياً. أخيراً يعتبر سورل أنّ هذه المبادئ صالحة للمجاز المرسل وصالحة للكناية أيضاً[17]، إذ يُعتبر هذان الوجهان البيانيان حالتيْن خاصّتين من الحالات الاستعارية[18]، على نحو ما يعلنه إرفنغ غوفمان بدوره:

"من المُسلَّم به أنّ الأقوال تفترض لا فقط نصّاً[19] سابقاً وأشياء متوافرة في المحيط "المباشر" ومعارف واردةً ولكن تفترض أيضاً معايير سلوك" (طُرُق الكلام، ص238).

تنوير:

الاستعارة والمجاز المرسل عند ياكبسن

تندرج النظرية البنيوية التي أنشأها رومان ياكبسن (R. Jakobson) ـ وهي لسانيّ وإنشائيّ روسيّ (196 ـ 1982)

---

[17] المجاز المرسل والكناية، في مقابل المصطلح البلاغي الفرنسيّ (métonymie). [المترجم]

[18] يتّضح ههنا أنّ المؤلف لا يستعمل الاستعارة في معناها الفنّيّ الضيّق. [المترجم]

[19] نصّ هنا مستعمل في معنى واسع هو معنى "الخطاب" ولا سيما الخطاب الشفويّ.

ـ ضمن المنظور الثنائيّ الذي أرسته لسانيات دي سوسير. فهو يحتفظ من هذا المنظور بوجهي العلامة (الدالّ والمدلول) وبمحوري اللسان (محور اختيار الكلمات ومحور توليف الكلمات في ما بينها).

ويقوم تحليله للوجوه الأسلوبية على وجهين مفتاحيْن، يفسّران بالمحور الثنائيّ؛ فالاستعارة أسلوب تكافؤ في محور الاختيار (يختار التكلّم كلمة قريبة من أخرى، حسب بعض السمات الدلالية أو الشكلية)، أمّا المجاز المرسل فهو مسار يقوم على التوليف، إذ يحذف التكلم في خطابه جزءا من مركّب.

*الحاصل أنّ هذا التحليل المثير، وقد بَسَطَه ياكبسن في كتابه محاولات في اللسانيات العامّة (باريس، مينوي، **1963**)، تعرّض مع ذلك إلى نقد عنيف*[20].

ورغم أوّلياته النظرية، فإنّ التداولية لم تتحفّظ على هذا التحليل.

VI. شروط النجاح

إنّ إتمام العمل اللاقوليّ والإنشائيّ تحديداً لا يتوقّف إلاّ على القول في حدّ ذاته. وهو يفرض بعض الشروط، فإذا لم تتوفّر تلك

---

[20] انظر: D. Delas: R.Jakobson, Paris, Bertrand - Lacoste, collection “référence”, 1993

الشروط، فإنّ العمل لا يتمّ. ومع ذلك، لا يعتبر القول "خاطئاً" لأنّ المشكل لا يتمثّل في حقيقية القول بل في إتمام العمل. بل يُعدّ العمل بالعكس "خائباً" حسب اصطلاح أوستين وهذا لا يعني أنّه عديم الأثر.

فلا يكفي أن يقول الرجل: "نعم، أقبل هذه المرأة زوجاً"، حتّى يتحقق الزواج فعلاً، فهذا القول يفترض مكاناً مخصوصاً وموعداً مضروباً وأن يتمّ على يديْ شخص مؤهّل للإشهاد.

إنّه من الأساسيّ مواءمة دراسة الأعمال اللغوية لتحليل شروط النجاح وللظروف التي يسمّيها أوستين "حالات إخفاق" أو "فشل". ويقترح المؤلّف ترسيمةً لحالات الإخفاق الأكثر انتشاراً. ويذكر من بينها عدم احترام مواضعة من المواضعات الاجتماعية وعدم الأهلية القانونية وغياب المقصد والخطأ في صياغة الملفوظ صياغة دقيقة واستعمال إجراء معدول عن أصل وضعه، إلخ. وقد تأكدّ أوستين ـ عند اختياره هذا المنوال النظريّ على الملفوظات ـ أنّ العمل غير المُوفّق يكون كذلك بسبب حالات فشل عديدة في الوقت ذاته. ويستنتج أنّ وضعية التلفّظ العامّة هي التي تهمّ وأنّه يجب عدم تمثيل الاشتغال بشكل تبسيطيّ.

يلاحظ أوستين أنّه لا يوجد، من وجهة النظر هذه، اختلافات كبرى بين الإنشائيات و"التأكيدات"، ممّا أدّى به إلى تحليل معمّق للإخبارات ولـ "شروط الحقيقة". والواقع أنّ عمل الإخبار يقتضي مثلاً أن يكون المتكلّم عارفاً جيّداً بما يتحدّث فيه وأن

يكون نزيها وأن يُعرَف عنه ذلك في منصبه الاجتماعيّ أو المؤسساتيّ، وهذه شروط نجاح العمل [القوليّ].

ولقد طرحت مسألة معرفة ما إذا كان العمل اللغويّ الخائبُ مُنجَزاً أم لا، كثيراً من النقاشات، لم تُحسَمْ إلى الآن. ودون بتٍّ متعجّل في هذه المسألة، ينبغي أن نسجّل أمراً: إذا فشل العملُ، فإنّه لا يكون مع ذلك دون تأثير. إنّ الذي يتلفّظ به بوسعه أن يعتبر أنّ شروط النجاح متوفّرة، وأن يبيّن أنّه يعتبرها كذلك بفعل تلفّظه بالقول في حدّ ذاته.

ولقد أضفى عليها شيئاً من الشرعية، إذ إنّها تنتج بالضرورة تأثيرات لا قولية أو يُقصَد بها القول وقد تبدو مخالفةً لتوقّعات السامع لكنّها على الرغم من ذلك حقيقيةٌ.

وقد طوّر سورل ـ على أثر أوستين ـ هذا المظهر الاجتماعيّ للّغة العاديّة. فقد اعتنى بتعريف مفهوم "القاعدة" وبتمييز القاعدة التأسيسية عن القاعدة المعيارية، وذلك بعيداً عن مفهوم المواضعات الاجتماعية المشتركة، كي يفسّر الأعمال اللغوية غير المباشرة. ولقد أقام تمشّيه على الأمر التالي:

"تتحكّم القواعد المعيارية في أشكال السلوك السابقة الوجود [...] فقواعد التأدّب مثلاً، تحكّم في العلاقات القائمة بين الأشخاص بمعزل عن القواعد المعيارية. أمّا القواعد التأسيسية، فليس لها وظيفة معيارية خاصّة بل إنّها تُوجد أو تُعرّف أشكالاً جديدة من السلوك. [...] أن نتكلّم لساناً ما يفترض تحقيق أعمال

لغوية طبقاً لأنظمة القواعد التأسيسية". (**الأعمال اللغوية**، ص ـ ص72 ـ 77)

إنّ سورل يقصد بمصطلح "القاعدة التأسيسية" إذن قاعدةً ـ غالباً ما تكون ضمنيّة ـ تؤسس وتُعرّف وتتحكّم في نشاط ما، أي في نشاط الكلام. أن نتكلّم هو أن نحترم بعض القواعد. ولا نستطيع أن نتكلّم دون أن نفعل ذلك. وهذه القواعد ليست خارج النشاط اللغويّ، إنّها هي ذاتها ذلك النشاط، والعكس بالعكس[21]. إنّ قواعد لعبة الشطرنج هي قواعد "تأسيسيّة": لأنّها تخلق اللعبة ذاتها. فإذا لم نتّبعْها، فإننا لا نلعب الشطرنج بل نقوم بشيء آخر. تلك إذن صياغة متعدّدة المعنى قد يُفهم منها أنّ التداوليين يحملون رؤية باطنية للّسان، على نحو ما ذهب إليه بورديو (Bourdieu). بيد أنّ مجموع النظرية الذي تضمره التداولية، بدايةً من الثالوث العلاميّ حيث أُدخل المرجع حتى في المواضعات الاجتماعية وحِكَم المحادثة، كلّ ذلك يوفّر حججاً مُقنعة للاعتقاد بأنّ الأمر ليس كما توهّمه بورديو. من بين هذه القواعد التأسيسية، توجد قواعد اجتماعية وأنثروبولوجية تغرس اللغة في العالَم الاجتماعيّ.

ومن ثمّة، فإنّ [عملاً لغويّاً] تصريحيّاً لا يكون كذلك إلاّ إذا احترم عدداً من القواعد التأسيسية (شروط النجاح)، التي تعود في

---

[21] طبعاً لا يتعلّق الأمر بقواعد معيارية خارجة عن اللسان، يسعى الصفويّون إلى فرْضها على المتكلّمين.

الاشتغال العامّة، فالنظرية التداولية تلحّ إذن على الدور الذي يقوم به المتخاطبون في العالم الاجتماعي. فهؤلاء المتخاطبون لا يتفاعلون فيما بينهم بواسطة اللغة فحسب، بل إنّهم يقبلون ذلك التفاعلَ ويتعاونون عليه.

وقد اقترح هـ.ب.غرايس (H.B.Grice)، وهو يشتغل بجامعة أكسفورد على فلسفة اللغة ـ ضمن اهتمامه بالمُضمَر (sous-entendu) ـ مفهومَ "حِكَم المُحادثة"، في مقال ظلّ شهيراً ("المنطق والمحادثة"، تُرجم إلى الفرنسية في مجلّة communications ونُشر في دار Seuil سنة 1979).

وتتمثل الفكرة الأساسية في أنّ المتخاطبين عندما يتحاورون، إنّما يقبلون ويتّبعون عددا معيّنا من القواعد الضمنية اللازمة لاشتغال التواصل. والمبدأ الأساسي هو "مبدأ التعاون".

إنّ الشركاء في تفاعل لغويّ يتقاسمون، في العادة، هدفاً مشتركاً، إذا انعدم، لن يكون ثمة سببٌ للتواصل، وقد لا يتمّ التواصل على الأرجح.

وعن هذا المبدأ تتفرّع قواعد نوقش عددها وخصائصها كثيراً وأعيدت صياغتها أكثر من مرّة (على يديْ غوفمان E.Goffman مثلاً، انظر أسفله)، تلك القواعد يجمعها غرايس في أربع مجموعات مستعملاً معايير كانطية:

1) الكمّ (نقول ما هو ضروري بالضبط ولا نزيد أكثر من الضروري).

2) **الكيف** (نقول ما ينبغي على أحسن وجه، أي أن نتوخّى أساساً النزاهة وعلى أساس المعلومات الكافية)

3) **العلاقة أو الإفادة** (نقول أشياء مفيدة للتفاعل، أشياء لها علاقة بالمحادثة)

4) **الجهة** (نتكلم بوضوح، بالنبرة الملائمة، إلخ.).

ويفترض المتخاطبون الاحترام المتبادل لهذه القواعد، بما يسمح للمتقبل بأن ينشئ دلالة. وهذه هي حالة الأعمال اللغوية غير المباشرة، كما بيّن ذلك سورل، إذ يفترض أن قول المتكلم شيئاً مفيداً، بشكل نزيه، الخ.، يسمح للمخاطب بأن يتجاوز المعنى الحرْفيّ ليُقيم دلالة غير مباشرة ممكنة. وتُحلل "مبادئ المحادثة" عند سورل، داخل نظرية الأعمال اللغوية، لا خارجها:

"إنّ الأعمال اللغوية غير المباشرة تدعو إلى سلسلة من التعميمات، من ذلك العمل اللغويّ الذي نتوجّه فيه إلى السامع بطلب غير مباشر لفعل شيء ما، فنسأله إن كان يستطيع القيام بذلك الفعل. و لكن ـ حسب تأويلي ـ ينبغي لنا أن نفسّر هذه التعميمات بنظرية أعمال لغوية تحتوي نظرية المحادثة، كما نفسّرها بافتراض أنّ المتكلم والسامع ذوا معارف عامّة عن العالم ولهما كذلك ملَكات ذهنية معيّنة" (**المعنى والعبارة**، ص. 234)

II. طقوس التفاعل

إنّ الإشكالية التداولية تُمَفْهِمُ (conceptualise) اللسانَ واستعمالَه عبر الأهمية التي تعلقها بالتفاعل بين المتخاطبين في

"إنّ من يُخبر بأمرٍ ينبغي عليه أن يحرص على ألا يعتبره الناس مجنوناً، ومن يُسلِّمُ عليه أن يأمل في أن يكون تسليمه مرغوباً فيه، ومن يعتذر عليه أن يتوقع قبول اعتذاره، والذي يعترف بحقيقة مشاعره (...)، يأمل أن يكون محلّ ثقة،(...) والذي يقدّم عرضا غير مُغْرٍ، يتوقّع ألاّ يستحسنه الناس،(...) ومن يقول عن نفسه شراً يتوقع أن يقول الناس عنها العكس. وتصبح الوقفة التي تلي محاورة (...) ممكنة إذن، في جزء منها لأنّ المتحاورين قد وصلوا إلى نقطة يرى كل واحد منهم أنها متينة، ولأنهم يتمتعون بقدر محترم من ضبط النفس ومن احترام الآخرين".

(غوفمان، طرق الكلام، ص. 263)

وتشتغل لعبة الكرّ والفرّ هذه ـ حسب غوفمان ـ ضمن رهان استراتيجيّ. ويقارن غوفمان في "تقديم الذات" (الجزء الأول من "**سيناريو الحياة اليومية**"، باريس، 1973) بين العالم ومشهد مسرحيّ، حيث الذوات "ممثّلون" يقومون بأداء "أدوار" في علاقات اجتماعية، هي ضروب من "التمثيل". وتؤدّى هذه الأدوار في فضاءين اجتماعيين مختلفين "الجهات الداخلية" (الركح) و"الجهات الخارجية" (الكواليس). فالجهات الداخلية هي تلك التي يقوم فيها الفرد بدوره الاجتماعيّ (كأن يتمثل وظيفته المهنية أو سُمعته). أمّا الجهات الخارجية، فهي التي لا يؤخذ فيها

الفرد بمظاهره، ويمكنه فيها أن يمرّ إلى سلوك (إلى خطاب) حميم و/ أو مختلف. بل إنّ غوفمان حاول تصنيف الأدوار: الأدوار "الصريحة" (أي التي يصرّح بها) والأدوار "المفارقية" (أي غير المعترف بها، كالكومبارس الذي نجهل أنّه موجود، أو"اللاشخص"[22] مثل سائقي التاكسي أو النادل في المطعم الذين يؤثّرون في التفاعل في حين يكون سائر المتخاطبين كما لو أنّهم غير مشاركين في التفاعل).

نظرية الأدوار هذه، تكملها نظرية "الوجوه" بمعنى "الواجهة". إذ يرى غوفمان أنّ كلّ شخص في الحياة الاجتماعية له "وجه سلبي". هو الذي يتكتم عليه الميدان الخاص أو روضة الأسرار إنّه مجال العلاقات الحميمة. كما أنّ لكلّ شخص بالتوازي مع ذلك "وجهاً إيجابياً" هو وجه الصورة التي نقدمها عن أنفسنا إلى الغير وعن علاقتنا بالآخر. ولا يتمّ التواصل إلاّ إذا انتظم هذان الوجهان، أي أن يقع تفاوض لا يني يتجدّد بين هذين القوتين المتناقضتين والمتكاملتين. يتمثل كل تواصل إذن في إيجاد توازن إجمالي بين الوجوه الايجابية والسلبية وبين حقل التبادلات والأحياز الخاصة، وذلك بشكل آني بالنسبة إلى السياق

---

[22] اللاشخص (non-personne) حسب اصطلاح بنفنيست هو الشخصية الروائية الخيالية التي تسمح لنفسها بأن تعبّر غير مكترثة برقابة المجتمع ولاسيما بالرقابة الذاتية حيث تطالب الذات بحقّها في السرّية، في كتابة الذات (نحو الترجمة / السيرة الذاتية). [المترجم]

الاجتماعي. ولا ينبغي أخذ لفظي "ايجابي" و"سلبي" على أنهما حكم، ولكن هما معتبران مصطلحين رياضيين أو فيزيائيين مثل وجهي مغناطيس. ونظرية الأدوار والوجوه تذكرنا بدورها ب "مبدأ القطع"[23] الذي أبرزه بعض علماء الأنتروبولوجيا نحو باستيد (R.Bastide).

ويلحّ غوفمان على هذا الأمر تحديداً:

"بقدر ما يمكننا تبين أنّ القيود النامية هي ثقافية كلّها، بقدر ما نلاحظ أن هذه الاهتمامات الطقوسية تعتمد بشكل ظاهر على اهتمامات ثقافي، حتى وإن توقّعنا أن نراها تتغير من مجتمع إلى آخر تغيراً مطلقاً.(...) إضافة إلى ذلك، فبقدر ما يلتزم المتحادثون أخلاقياً بالمحافظة على القنوات المحادثية مفتوحة وصالحة للاستخدام، فان كل ما يصل بين المتحادثين باسم القيود النظامية، سيصل بينهم أيضاً باسم القيود الطقوسية. وان تلبية حاجات هذه الأخيرة (...) يحمي (...) التواصل". (طرق الكلام، ص .23-24).

ويتصل التفاعل بشكل ضيق بالأعمال اللغوية، بهذا المعنى:

---

[23] مبدأ القطع (principe de coupure): يوفر هذا المبدأ، حسب روجيه باستيد، حلا لتجنّب حصول انتصار لثقافة على ثقافة أخرى (déculturalisation)، وذلك بأن تتعايش منظومتان ثقافيتان مختلفتان، دون أن تتدخل إحداهما في الأخرى. [المترجم]

"فـ (...) الطريقة التي يدور بها الكلام تعود في جزء منها إلى نوع الأعمال اللغوية المعروضة خصوصاً العمل الذي يبدأ به الكلام" (طرق الكلام، ص. 73).

تنوير:

"الهبة" و"مبدأ القطع" في الأنثروبولوجيا

مارسال موس (M.Mauss) أنتروبولوجي فرنسي 1959-1872) اشتهر بمقالته عن الهبة المنشورة سنة 1923. وقد لاحظ في مجتمعات "بدائية" متنوعة أن الهبة والهديّة هو عمل يستدعي التبادل أي إجبارية اعطاء هبة مقابلة (لا يمكننا أن نعطي دون أن نأخذ والعكس بالعكس)، فاستنتج موس من ذلك أساس كل صلة اجتماعية يعرفها بكونها عقداً تبادلياً. وقد لاحظ ر. باستيد (R. Pastide) وهو أنتروبولوجي فرنسي تناقضات بين الخطاب والسلوك أو بين سلوكين أو بين خطابين عند الشخص نفسه أو لدى الجماعة ذاتها. ويهتمّ في كتابه "الأمريكان السود" (الصادر بباريس عن دار نشر Payot سنة 1967) بهذا لصنف من تغير الشخصية، عبر مفهوم مبدأ القطع الذي يغير النسق الثقافي أدواراً غير متلائمة في الظاهر وتطبيقات متناقضة مسبقاً.

وهذا يسمح للمتكلم بحماية "مجاله الخاص" بتقديم "واجهة رسمية صحيحة" عندما تسمح الظروف ـ ولا سيما المخاطب ـ، دون أن يحصل مع ذلك ضغط لا يحتمل.

وقد تبيّن غوفمان أهمّية العناصر غير اللفظية (الإشارية، وغيرها) في التواصل وفي اللغة عموماً وذلك بالنسبة إلى السياق الاجتماعي، بعيداً عن الملفوظات. هذا التمشي سيأخذ مداه مع بالو ألتو، ولدى منظري "التواصل الجديد".

"(...) نخطئ إذ نعرف ظرف السعادة بمفردات الأعمال اللفظية بشكل حصري. فليس من الضروري أن يكون ثمّة خطاب، حتى وان كان قصيراً لتحصل الحال: إنّ القيد العام الذي يرضخ إليه كل تلفظ، ينسحب أيضا بشكل آخر على الأعمال غير اللسانية للسياقات الخرساء (...) لذلك القيد الذي يمكن أن يكون وصل ما يحمله الضيف في ذهنه وما يمكن أن يتصوره بشكل مقبول. إجمالاً، كلما اتصلنا بغيرنا سواء بالمراسلة، أو بمكالمة هاتفية (...) أو مباشرة كالتواجد في نفس المكان، فإننا نكون أمام إلزام دقيق بأن نجعل سلوكنا قابلاً للفهم ومفيداً بالنسبة إلى الأحداث التي سيدركها الآخر بالضرورة (...). فثمّة ما يحد مما يمكننا قوله أو فعله، وثمة أيضاً ما يسمح لنا بأن نقوم بكثير من الإحالات على العالم إحالات يمكن للآخر أن يتابعها".

("طرق الكلام"، ص. 271 ـ 270)

أخيراً ينبغي الإشارة إلى تيار آخر من البحث في التحليل المحادثيّ، هو المنهجية الإثنولوجية (éthnométhodologie) وقد أسّسها غارفنكل (H.Garfinkel) وهو عالم اجتماع أمريكيّ متأثر بغوفمان وبمدرسة شيكاغو. وتدرس المنهجية الإثنولوجية الطريقةَ التي يهتمّ بها الناس في "منهجهم" التفاعليّ. والفكرة المركزية في هذا التيار، هي أنّ الرابط الاجتماعي هو حصيلة النشاط الثابت والواعي لـ "أفراد" المجتمع وللتفاعل الدائر بينهم. فالظواهر الاجتماعية (مثل المحادثة) ليست مواضيع ولا مجرّد مواضعات تُفرض من الخارج على فواعل فارغين ومحايدين. والمفاهيم الأساسية في هذا التحليل هي "قابلية الوصف" (descriptibilité) (قابلية سلوك ما لأن يُعرض)، و"الإشارية" (indexicalité) (ظاهرة يعطي فيها السياق دلالة لعنصر لساني مثل"هنا الآن..."، والانعكاسية (وضع قاعدة وتطبيقها في الآن نفسه).

ويمكن الاختلاف عن أعمال غوفمان في الحديث عن "أعضاء" نشطاء حيث يتحدّث غوفمان عن فواعل يقومون بأدوار دون أن يحدّد بدقّة نصيبهم من الاستقلالية. ويسعى الباحثون في المنهجية الاثنولوجية إلى إظهار الآثار الذاتية في الخطاب المحتمل ضمن مقامات دقيقة، وهو ما يطرح أسئلة منهجية (؟) وإبستيمولوجية شائكة. **(انظر باب "رهانات" في هذا الكتاب).**

تنوير:

مدرسة شيكاغو

"مدرسة شيكاغو" اسمٌ أُطلق على تيار من البحوث في علم الاجتماع ظهر في العشرينات من القرن العشرين وتطوّر في جامعة شيكاغو.

وكانت المواضيع الأساسية التي تداولها الباحثون: المدينة، المهاجرون، الأقليات العِرْقية، التهميش الإجرام، وقد مثّلت شيكاغو حقلاً خصباً للتحقيق في تلك الظواهر. وكانت مدرسة شيكاغو الأولى في استغلال موادّ تتصل بالتراجم و السير الذاتية لا فقط في اعتماد معطيات إحصائية يتمّ تجميعها من الخارج، وذلك بتفضيل تلك المدرسة المنهج المسمى "الملاحظة المشاركة". فلقد تبلورت بشكل واضح مفاهيم من قبيل التفاعل واستراتيجية الفواعل الاجتماعيين، مقابل نظرة أخرى تختزل الأفراد في اعتبارِهم نتاجات تحدّدها الظروف التاريخية والاجتماعية تحديداً صارماً.

III. التنويعات الاجتماعية اللسانية والتفاعل:

لقد طوّر جون ج. غمبرز (John. J. Gumperz) تحليل التفاعلات اللغوية في اتجاه واعد بشكل خاص. وغمبرز باحث أمريكي تأثر عميقاً بمدرسة بالو ألتو وبغوفمان وبالمنهجية

الاثنولوجية (وعبرها بمدرسة شيكاغو)، من جهة، كما تأثّر من جهة أخرى باللسانيات الاجتماعية (لابوف W.Labov) وبالإثنولوجيا اللسانية (سابير E.Sapir). وشهدت أعمال غمبرز المنشورة في الولايات المتحدة منذ سبعينات القرن العشرين، أصداء واسعة ابتداء من الثمانينات. والخلاصة التي خرج بها من هذه التيارات العلمية المختلفة تسمى "إثنوغرافيا التواصل" وبشكل أدقّ هي "لسانيّات اجتماعية تفاعليّة" أو كما يقول هو "مقاربة تأويلية للمحادثة". وهذه التسميات المختلفة تشير إلى زاوية الدراسة المعتبرة.

يتعلق الأمر بتحليل:

- الطريقة التي يستعمل فيها المتخاطبون تنويعات مختلفة من لسان واحد أو من ألسنة متعددة، أثناء التخاطب (مبادئ تبادل السنن والتنويع المشترك الذي يقيمه علم اجتماع اللسان)؛
- كيف تسهم هذه الاختيارات في استراتيجيات التفاعل؛
- كيف تنشئ هذه الاختيارات أطرا ثقافية لتأويل الملفوظات والتلفظات؛
- فيما تعد هذه الاختيارات دالّة؛
- أي استدلالات تتأسس على المؤشرات، وأي مؤشرات تقع؛
- كيف تشتغل توجيهات التفاعل في الحالة المتواترة للاتصالات بين متصلين ينتمون إلى مجموعات لسانية إثنولوجية ولسانية اجتماعية مختلفة.

تنوير:

بعض المفاهيم المفاتيح في اللسانيات الاجتماعية

تهتمّ اللسانيات الاجتماعية (**sociolinguistique**) بدراسة الألسنة في علاقتها بالمجتمعات التي تستعملها. وهو علم يحاول الإجابة على الأسئلة التالية:" مَن يقول، ماذا يقول، أين، متى، كيف، لماذا؟".

وقد بلْوَر علماء اللسانيات الاجتماعية نظرةً جديدة للألسنة عبر ملاحظة التطبيقات الفعلية لها. وقد كانوا في بداية ظهور العلم من الأمريكيين مثل لابوف (**W.Labov**) وفشمان (**J.Fishman**) وفرغسن (**C.Ferguson**).

وقد بيّنوا أنّ كلّ لسان يتركّب من تنويعات لا حاجزَ يفصل بينها وأنّ الألسنة ذاتها ليست كتلاً واحدة متجانسة. وقد وضع مفهوم اتّصال الألسن على العكس من ذلك ظاهرةَ الاسترسال (**continuum**) موضعَ بداهةٍ: إنّ الكفاءة اللسانية للمتكلم تشكّل لوحة متصلة من تنويعات مختلفة من لسان واحد أو من أكثر من لسان، يختار المتكلّم أن يعبّر عليها (أي على اللوحة) منشئا متفرّقات.

فالألسنة أو التنويعات ليست فقيرة ولا ثريّة وليست جيّدة ولا رديئة. بل العكس من ذلك، فهي تنتظم في هرميات اجتماعية تتقاسم الشفرات بحسب المعايير الاجتماعية: في الوضعية "الهيبة" نستخدم لساناً نسمّيه "جزلاً" (لسان الطبقات الاجتماعية المهيمنة)، أمّا في الوضعية "الدارجة" فيُستخدم لسان "متساهل" (لسان الطبقات الاجتماعية المغلوبة) إنّها ظاهرة ازدواجية اللغة (diglossie)

فالقواعد التي تشتمل على معايير اجتماعية وعلى تنويعات لسانية تسمّى تنويعات مصاحبة. وليس التكلّمون سجناء لها. إنّ الاستراتيجيات التنويعية تتصرّف بحسب التنويعات والأنماط (كالنمط المضادّ وهو أن يختار التكلّم استعمال صيغ تختلف عمّا تقتضيه المعايير الاجتماعية، أو كالتفاصُح[24] (hypercorrection) التمثل في استعمال لسان في منتهى الجزالة حتى يتجاوز النمط). ههنا نتحدّث عن تناوُب السنن (alternance codique) ويسمّى بالإنكليزية code-switching).

---

[24] معنى كلمة (hypercorrection): هو بناء شكل يُعتبر سليماً، يتمّ به تعويضُ شكل آخر يُعتبر مُحرّفاً. والملاحظ أنّ التفاصح قد يُستعمل في الدلالة على تبادل الكلام الفصيح، وقد يدلّ على تجاوز القصد في استعمال العبارات الجزلة، بشكل يفيض عن السياق، وبهذا المعنى الثاني أردناه لترجمة اللفظ الفرنسيّ. [المترجم]

وقد عرف هذا الطريق باحثون آخرون في المقاربة التداولية لكنهم لم يتوغّلوا فيه.

وقد تناول سورل (J.Searle) المثال التالي في كتابه "**الأعمال اللغوية**"، باحثاً في الدلالة ومحاولاً فصل المتغيّرات:

"*لنتصوّر أنني ضابط أمريكيّ أثناء الحرب العالمية الثانية (...) أمسكته القوات الإيطالية (...) (و) وأريد أن أجعل أولئك الإيطاليين يصدّقون أنني ضابط ألمانيّ حتى يُفرجوا عنّي. فما أريده، هو أن أقول لهم باللغة الألمانية أو الإيطالية، إنني ضابط ألمانيّ. ولنفترضْ أنني لا أحسن الألمانية ولا الإيطالية بما فيه الكفاية لأقوم بذلك. لذلك سأحاول جعْلهم يصدقون أنني ضابط ألمانيّ باستعراض ما أعرفه من اللسان الألمانيّ (...) كأن يكون السطر الأول من قصيدة طولبتُ بحفظها عن ظهر قلب في المدرسة*".

("الأعمال اللغوية" ص. 84).

ههنا يلامس سورل بشكل عرضيّ السؤال الأساسيّ لاختيار اللسان بوصفه مستجيباً لاستراتيجية قصدية للتفاعل، ذا هدف تداوليّ ومرتكزاً بالذات على قيمة اللسان التحديدية.

إنّ غمبرز يفضّل اختبارنا الوضعيات المتسمة بسوء الفهم أو بعدم الاتفاق أو بمشاكل الفهم المتبادل حتى في نفس اللسان عندما يختلف انتماء المتخاطبين إلى الطبقات الاجتماعية أو الشرائح الثقافية. لقد اشتغل بالتحديد على مجتمعات متعدّدة الألسن مثل

الهند والنرويج وكارينتي (Carinthie) (منطقة في النمسا يتكلم أهلها اللسان السلوفيني) والولايات المتحدة. إنّه يتناقض مع الشكلنة المجرّدة للنظريات اللسانية "البنيوية" و"التوليدية" التي تخرج الملفوظات من سياقاتها وتمفهم "مثالاً" أثيريا لا وجود له في الوقائع. ويقترح غمبرز على غرار لابوف (W.Labov) تعويض النحو "الذهني" لـ "المتكلم المثاليّ" الذي تستنبطه لسانيات اللسان السوسيرية، تعويض ذلك النحو بنحو اجتماعيّ للمجموعة اللسانية الملاحظة في ممارساتها الفعلية. فقط، يلتزم الباحثون في اللسانيات الاجتماعية بمدوّنة محدودة وبمواصفة انتقائية تسمح بحسابات إحصائية باعتماد معايير كلاسيكية (السنّ، الجنس، المستوى الدراسيّ، الانتماء الاجتماعيّ، المهنيّ، الأصل العرقيّ، إلخ.) فغمبرز يقترب إذن من لسانيات اجتماعية ناشئة عن اختزال سلوك المتكلّم في ضوابط إحصائية مقيسة على عيّنات من السكان مختارة اختياراً مقصوداً. وبالموازاة مع ذلك، يقترب غمبرز من التحليل التداوليّ أو المحادثي لـ:

"اعتبار وجود الالتزام المحادثيّ وتعاون المتخاطبين وتقاسم مواضعات التأويل، اعتبار كلّ ذلك حاصلاً مكتسباً" (**"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"** ص.4)

وغالباً ما يرى علماء اللسانيّات الاجتماعية والتداوليون أنّ المجموعة اللسانية ثابتة ومتجانسة تكاد تكون مُغلقةً. والحال أنْ لا شيء ثابتاً في الوقائع ولا مُغلقاً:

"لقد بدأنا نتساءل عن إمكانية عزل مجموعات لسانية محدّدة بوصفها أنظمة اجتماعية مُدمجة بشكل وظيفيّ وتتقاسم معايير التقييم ذاتها (...). لا يوجد تطابق بين النظام النحويّ والشعور اللساني من جهة، والفضاء الاجتماعي - التاريخيّ والسياسيّ من جهة أخرى".

("اللسانيات الاجتماعية التفاعلية" ص. 25)

كلّ أصناف الناس يلتقون ويتواصلون مستعملين ضروباً من الألسنة وتنويعات ضمنها (تنويعات اجتماعية أو جهوية، مثلاً)، ويزداد هذا الأمر ظهوراً شيئاً فشيئاً في المجتمعات المعاصرة. فهم لا يتقاسمون بالضرورة مواضعات التحادث نفسها ولا مواضعات التأويل أو التفاعل ذاتها.

إنّ غمبرز بإدخاله المقاربة التداولية ضمن تمشّيه الاجتماعيّ اللسانيّ - والعكس صحيح - يفتح مسلكاً مفيداً. إنّه يركز التحليل على ظواهر دقيقة في السياق (محادثات) آخذاً في الاعتبار استقلالية المتخاطبين في اختياراتهم الاجتماعية اللسانية. وهو يهتمّ بـ "السامع المؤوّل" أكثر من اهتمامه بالباثّ. إضافة إلى تضمّن منهجه تحليلاً دقيقاً لظواهر تواصلية تهمل في العادة، ويبين غمبرز أهميتها: التنغيم (الإيقاع، التصويت، النبر، إلخ.) والقناة الإيمائية والمتعلقة بالهيئة والإشارية.

لقد اكتشف غمبرز إذن ظواهر أساسية كثيرة:

"لقد بيّنت الملاحظة المفصّلة للاستراتيجيات اللفظية أنّ الأساليب اللغوية التي يختارها فرد ما لها دلالة رمزية وتقتضي آثاراً في المعنى لا يمكن أن نقتصر في وصفها على تعليق تنويعات لسانية ومقولات اجتماعية مستقلة سياقياً، تعليقها بها. والمتغيرات الاجتماعية اللسانية هي ذاتها ينبني عليها الواقع الاجتماعيّ، وبهذا المعنى لا يمكن معالجتها خارج قسم أوسع من العلامات الإشارية".

(**"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"**، ص **VII**).

ويعطي غمبرز في كتابه **"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"** (ص. 28 وما بعدها)، مثال طالب أسْوَد يطلب توصية[25] للحصول على منحة جامعية، فدعاه المدرّس إلى مكتبه وغادر القاعة. فنظر الطالب إلى زمرة من الطلبة السود وقال لهم في لهجة إنكليزية يستعملها الأمريكان السود: "سأتخذه لي واسطة" (Ahma git me a gig). هذه الجملة الأخيرة وقد قدّمت مع المحادثة السابقة لأناس مختلفين، قد تمّ تأويلها بطرق متعدّدة: حصل عدمُ الفهم (بالنسبة إلى الطلبة البيض) ووقع الرفض من قبل المؤسسة والمدرّس وأصابت الهدف لدى المخاطبين (السود تحديداً) الذين وُجّه إليهم هذا الملفوظ. وهذا التأويل الأخير لم يحقّق إلاّ بين أعضاء المجموعة السود، وهو محاولة لتبرير تصرّفه لدى

[25] "رسالة التوصية" إجراء معهود في الولايات المتحدة.

أعضاء المجموعة الذين يبدي لهم صدقَ سريرته ("إذا استطعت أن تؤول ما أردت قوله لك، فهذا يعني أنّنا ننتمي للمجموعة ذاتها وأنك تتفهم لماذا تصرّفت على تلك الشاكلة").

وقد لاحظ غمبرز في مناطق من النمسا تتكلم السلوفينية، استراتيجيات مطابقة لما سبق: لا يتحدث السلوفينية إلا مع السلوفينيين، وينتقل إلى الألمانية ـ المحلية أو الفصيحة ـ ما إن يقتربْ من المتحدّثين مجهولٌ (مبدأ القطع، انظر أعلاه). فأن تتحدّث بلسان (أو بتنويعة ضمن اللسان)، يعني أنّك تُظهر آليّاً وفاقاً خفيّاً مع الذين يتكلّمون ذلك اللسان ويفهمونه، كما تجعل مسافة بينك وبين الذين لا يتكلّمون ذلك اللسان أو لا يفهمونه. وفي الوقت ذاته يعني ذلك وضع/ إقامة رؤية للعالم وإطار ثقافيّ مرجعيّ. وقد لاحظ غمبرز انتشار القيمة الدلالية وتحديداً القوة المتضمَنة في القول للتداول السَّنَنِيِّ. ويعتبر هذا الحكم أقوى في الألمانية منه في السلوفينية، وثمّة أحكام أشدّ انفتاحاً في السلوفينية منها في الألمانية، وذلك كنطق جزء من الملفوظ بلسان ونطق جزئه الآخر بلسان آخر:

"لا يكفي أن نقول فقط إنّ القائمة القَروية تشمل ثلاث تنويعات وأنّ المتكلّمين يستعملونها بالتداول حسب السياق (...). إنّها [= أي السنن اللسانية الثلاث] تتجسد في مواضعات تداولية خاصة بشبكة [المتكلمين] حيث يتعيّن الاستدلال المحادثيّ بتجاور السنن

[...] أكثر من تعيُّنه باختيار سُنّة تفضل على أخرى." ("**اللسانيات الاجتماعية التفاعلية**" ص47).

هذا مثال أخير من داخل لسان واحد: فقد اتُّهم، في الولايات المتحدة، طبيبٌ من أصل فلبينيّ، يعالج في أحد المستشفيات الأمريكية، بإهمال حالة طفل مات بحروق تسبّب فيها والداه. ورغم أنّ الطبيب يُحسن الإنكليزية الأمريكية، فقد حافظ على آثار من لسانه الأوّل وعلى تنويعات من الإنكليزية التي يتكلّم بها في الفلبين (تنغيم، استعمال أزمنة فعلية) خصوصاً عندما يكون حديثه في مواقف انفعالية قصوى. وهو ما أوهم القضاة وهم أمريكيون "أقحاح"، بأنّه يقول كلاماً متناقضاً وكاذباً. وقد أعطى التقرير الذي قدّمه غمبرز إلى المحكمة بطلب منها، أعطى للطبيب إمكانية التعبير عن وضعيته في سياق آخر، وأقواله المسجّلة في المحكمة وُضعت بين أيدي أمريكيين من أصل فلبينيّ، فلم يروا فيها تناقضاً ولا كذباً. إنّ التحليل الجِدّي للمسارات التأويلية، وللمؤشّرات اللسانية التي جرى تأويلها تأويلات مختلفة، كلّ ذلك يكشف ويفسّر سوء الفهم الذي حصل بين الطبيب والقضاة، والحال أنّهم جميعاً ظنّوا أنفسهم يتكلّمون اللسان نفسه ويُنشئون ملفوظات لها نفس المعنى "بشكل موضوعي"(؟) وتنضاف إلى ذلك دراسة الاختلافات الموجودة بين الأصل الثقافيّ للطبيب ونظرته إلى العالم حيث من النادر جداً معاقبة الأطفال وحيث لا يطابق دور الأبوين دورهما إذا كانا أمريكيين من جهة، وبين الأصل الثقافي

للقضاة ونظرتهم إلى العالم من جهة أخرى. والأثر التداوليّ أنّه دون هذا الفهم الاجتماعيّ اللسانيّ، وفي ظلّ سوء الفهم القائم في المرّة الأولى، كان الطبيب سيُحاكم بعقوبة ثقيلة والحال أنّه من التهمة براء...

ويقدّم غمبرز أخيراً تصنيفاً محدّداً (واختبارياً) للوظائف الأساسية للتداول السنني: خطاب منقول، استهداف المخاطب، عبارات تعجب أو عناصر تنبيهية، تكرار (توضيح أو تشديد)، بناء الجمل، (روابط، كلمات الوصل)، التزام شخصي، جدة المعلومة، توكيد، نمط الخطاب (محاضرة أو مناقشة، مثلا).

ويُمَفْهِمُ غمبرز من جهة أخرى "مؤشّر الوضع السياقي" (contextualisation indice): *"أقصد بالوضع في السياق استعمال المتكلمين / المخاطبين علامات لفظية وغير لفظية تربط بين ما يقال في ظرف مكاني وزماني معيّن وبين معرفتهم بالعالم (...) إنّ مفهوم الوضع السياقي يجب أن يُفهم بالرجوع إلى نظرية في التأويل ترتكز على الافتراضين الأساسيين التاليين:*

1/ التأويل في وضعية كل ملفوظ يتعلق دائماً بالاستدلال. ويقوم الاستدلال (...) على مقتضيات. فهو إذن تخميني وليس إخبارياً، أي إنّه يقتضي محاولات تقويم (...) كما يقتضي قصد التواصل، وهو قصد لا يصدق إلا بالعلاقة مع افتراضات أساسية أخرى لا بقيمة الحقيقة المطلقة.

2/ هذه الافتراضات الأساسية هي (...) في الواقع ثمرة التعاون". (**"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"** ص. 211)

وتدور هذه المؤشرات حول ثلاثة وجوه أساساً وهي: النظم (التنغيم، الإيقاع، تداخل أدوار الكلام) واختيار السنّة من بين الممكنات المتاحة ضمن القائمة اللسانية، وهي ممكنات متغيّرة صوتيّاً وصوتمياً وتركيبيّاً ومعجميّاً) واختيار التعابير المجازية وأعراف المحادثة (ملفوظات طقوسية، خاصة عند بدء المحادثة وختامها). إنّها تثير استدلالات عبر مسار "إنماء" يتصل بوحدات الخطاب، خصوصاً عند توارد عديد المؤشّرات.

لقد فضل غمبرز التفاعلات اللفظية بين الأقوام حيث تكون الآثار التداولية للتنويعات الاجتماعية اللسانية أوضح:

"تلك الاختلافات ليست نادرة، ولا تتحدّد بوضعيات تقع بين الأقوام". (**"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"** ص. 230)

وتولّد الاختلافات الاجتماعية والعائلية واختلافات الجيل والوسط مهني، الخ. تولد يومياً ظواهر تداول سنني كما تولّد تأويلات مختلفة. وعندما تولّد تلك الاختلافات تأويلات متباعدة. *"فإنّ عمليات سوء الفهم الحاصلة تمنع المتخاطبين من تبين اختلافات منظوراتهم.. وينتج عن ذلك فشل محاولات الإصلاح [الترميم]، ويتفاقم الخلل في التواصل بدل أن تجاوزه بمتابعة الحديث"* (**"اللسانيات الاجتماعية التفاعلية"** ص 230)، وذلك على الأقل مادام المتخاطبون لا تهتمّون بتباعد آرائهم ولا بأسباب

ذلك التباعد. إنّ النظرة التقليدية الشمولية المعيارية الداخلية للسان، وهي نظرة تطرح المشاكل على أساس أنها "أخطاء" وتهتم فقط بالملفوظ وترفض النظر إلى قيمة اللاتجانس الدالّة، إنّها نظرة لا يمكنها تقدير توجيهات التواصل ولا تلاقي الصعوبات التي يمكن لتلك التوجيهات أن تتسبّب فيها. ولقد استغلّ غوفمان (E.Goffman) أعمال غمبرز (Gumperz) لتحليل بعض ظواهر "الطقوس المحادثية"، وبالتحديد فيما يتعلّق بالأوضاع والإشارات. ("طرق الكلام" ص.138-139)

VI. التواصل الجديد

"التواصل الجديد هو عنوان مصنف أساسي حرره عدد من الباحثين التقوا حول ب. فاتسلافيك P.Watzlawick في رحاب مدرسة بالو ألتو (Palo Alto). وبالو ألتو هي ضاحية من ضواحي سان فرانسيسكو، أسس فيها سنة 1952 ج. باتزن (G. Bateson) فريقَ بحثٍ في موضوع "مفارقات التجريد في التواصل" ويتصل فريق البحث بمستشفى يعمل فيه باتزن. وقد اتخذ فريق البحث هذا نظرية ج.رسل (J. Russel) التداولية نقطة انطلاق كما اتخذ "التمشي النسقي" إطاراً مفهومياً مشتركاً. لقد أنتجت مدرسة بالو ألتو بذلك نظرية نسقية في التواصل، تصدر عنها منهجية التبدل المطبّقة في شكل علاج لأمراض نفسية عائلية. وقد اكتشف باتزن مؤسّس هذا الفريق، وهو عالم

أنتروبولوجي إنكليزي (1904 ـ 1980)، المقاربة النسقية لدى خبراء السيبارنيطيقا (cybernéticiens) [السيبارنيطيقا هي دراسة أنساق التحكّم والتواصل ولا سيما الأنظمة الاصطناعية(المعلوماتية، الروبوتية (= الرجال الآليون)...] سنة 1942.

وبتطبيقه هذه المنهجية على العلوم الاجتماعية، يكون قد طوّر نظريةً للتواصل قادته نحو علم نفس المجموعة.

إثر باتزن، أصبح بول فاتسلافيك (Paul Watzlawick) أبرز ممثل لمدرسة بالو ألتو. وهو نمساوي وُلد سنة 1921، فيلسوف لغويّ تلقّى تكوينا في إيطاليا، وتكوّن في التحليل النفسيّ في ألمانيا، والتحق ببالو ألتو سنة 1960.

وتقترح المقاربة النسقية نظرة تأليفية للظواهر المعقدة كالتواصل البشري. فهي مكان أن تفكك تلك الظواهر بشكل تحليلي إلى مكونات جزئية تدرس خاصياتها المميّزة (كما تفعل اللسانيات البنيويّة مع اللسان) وتواجه كلّية الظاهرة في حيويّتها. وهدف هذه المقاربة هو دراسة كلّيّة العلاقات الدالة التي تقوم بين عناصر متفاعلة، هذا المجموع يشكّل "نسقاً".

وخصائص النسق الأساسية هي التالية:

1 / بنية تتركّب من حدّ يميز النسق عن محيطه ومن عناصر متّصلة فيما بينها بشبكة تواصل بحيث يؤدي تعديل عنصر منها إلى تعديل سائر العناصر؛

2 / اشتغال تضمنه تنقّلات العناصر ومن ثمة تبادل المعلومات التي تسمح للنسق بأن يبقى أثناء التعديل، أي أن يحافظ على كلّيته وأن يتكيّف مع محيطه في الوقت ذاته؛

3 / مداخل تسمح للمحيط بأن يفعل في النسق ومخارج تسمح للنسق بأن يفعل في المحيط.

فالعلاقات البشرية هي إذن نسق يشمل الأفراد متفاعلين عبر تصرفاتهم (والأعمال اللغوية هي تصرّفات ضمن تصرّفات أخرى). ومحيط النسق هو سياق التفاعل (اللفظيّ أو غير اللفظيّ). هكذا تعرف مدرسة بالو ألتو بعض المبادئ المميّزة "للنسق المفتوح" (على محيطه) الذي تشكّله التفاعلات البشرية":

1/ **مبدأ الكلّية**: المجموعة البشرية ليست جمعاً بين أفراد معزولين، بل ثمة حركية خاصة. ونقف ههنا على مبدأ في العلوم الاجتماعية: "الكلّ هو أكثر من حاصل الجمع بين الأجزاء". فالكلّية (التفاعل) هي التي تسمح بتفسير تصرفات عناصرها (الأفراد وأقوالهم) لا العكس:

2/ **مبدأ التغذية الراجعة** (feed- back): العلاقة بين السبب والنتيجة ليست موحّدة الاتجاه، ولكنها دائرية. فما يهمّ هي العلاقة المتبادلة بالضرورة، الموجودة بين الأفراد وليس عملاً معزولاً بوصفه أسّاً لإجابة معينة (مبدأ التشارك التلفظيّ). ويمكن أن تكون التغذية الراجعة إيجابية (تشدّد على الظاهرة) أو سلبية

(تخفّف الظاهرة). ههنا نقف على مفهوم "دور الكلام" لغوفمان (E.Goffman)

3/ مبدأ المماثلة (principe d' homéostasie): يحاول كلّ نسق المحافظة على هويته وتوازنه و ثباته. مبدأ الديمومة هذا يصحبه بالضرورة مبدأ التوافق مع المحيط، وإلاّ هددت الديمومة بفعل تغييرات المحيط. فكلّ نسق تتجاذبه المحافظة والتحوّل (هذا المبدأ يوافق مبدأ التعاون المحادثي)؛

4/ مبدأ التوازن الغائي(principe d' équifinalité): توجد غائية النسق أساساً في اشتغاله الحالي (الآني) لا في أصوله التاريخية (الزمانية). فالنسق يوفر تفسيره الخاص. فلكيْ يفهم ينبغي إذن تحليل التفاعلات الحالية لا تحليل أصولها (أي تحليل الآثار التداولية والدلالة في السياق لا تحليل المعنى الحرفي الكامن). وقد تصل مصادر مختلفة إلى النتيجة ذاتها والحال أن النتيجة "الآن وهنا" هي التي تهمّ.

والمسلّمة الأوّلية عند مدرسة بالو ألتو أنّه من المستحيل عدم التواصل. كلّ سلوك بشري هو تواصل وإنّه من المتعذّر أن نعدمَ سلوكاً ما (فحتّى عدم السكون والصمت لهما دلالات). فكل رسالة إذن لها بعد ضمني (عندما أقول "أ" لمخاطبي، فأنا أقول أيضاً "أرى أن أ" و"هذه هي الكيفية التي أرى بها علاقتنا المشتركة بـ أ"). وبالمرّة ففهم أثار سلوك ما في التفاعل أهم من البحث عن الغاية من وراء ذلك السلوك. وبهذا المعنى تحديداً تلتقي نظرية

التواصل باهتمامات التداولية، ومن ثمّة نفهم العنوان الأصليّ: **تداولية التواصل البشريّ** [كتاب لبول فاتسلافيك وج. هـ. بيفن ود. د. جاكسن، نُشر بالإنكليزية في الأصل، ونسخته الفرنسية بعنوان: **منطق للتواصل** نشر بباريس في دار seuil سنة 1972]. وكما أشار إلى ذلك غوفمان فإنّ المقاربة التداولية تركّز نظرها على القول بما هو فعل (الأعمال اللغوية) وعلى الفعل مع القول (الحركات والإشارات التي تصاحب الكلام، وهي الملابسات التي تحفّ بعمل القول) كما تركّز أيضاً على الفعل دون القول (التصرفات والسلوكات غير القولية). إنّها في العمق نظرية السلوك البشريّ بوصفه تواصليّاً. وعلى النقيض من لسانيات التلفّظ، التي كانت تطوّراً مطّرداً نحو الخارج بالمقارنة مع البنيوية، فإنّ التداولية لا تتوقف عند العلاقات التي تربط المتخاطبين بالعلامات، بل إنّها تهتمّ خاصة (...)" *بالعلاقة التي توحّد الباث والتقبّل مادام التواصل يتخذ تلك العلاقة واسطة بينهما*" ("**منطق للتواصل**" ص. 17)

وذلك لأنّ "(...) *حدثاً ما يظلّ غير قابل للفهم ما دام حقل الملاحظة لا يتسع بما فيه الكفاية ليشمل السياق الذي نشأ فيه ما سمّي حدثاً*" ("**منطق للتواصل**" ص.15)

إنّ المفاهيم المفاتيح لتحليل التواصل البشريّ (اللفظيّ والإشاريّ والسلوكيّ) التي تقترحها مدرسة بالو ألتو هي التالية:

1/ للرسالة دائماً مستويان للمعنى، "المحتوى" (المعنى الحرفيّ) و"العلاقة" (الدلالة التداولية) ومستوى "العلاقة" أهم من مستوى "المحتوى".

2/ تشتغل الرسائل (= الخطابات) وفق شفرة "رقمية" (علامات اعتباطية) أو وفق شفرة "تماثلية" (علامات مبرّرة، كتعبيس الوجه وتقطيبه امتعاضاً واستياء) ويصل منظّرو بالو ألتو بشكل مجمل ـ وقابل للنقاش ـ بين العلامات الرقمية ودقّة اللغة العلمية، كما يجمعون بين العلامات التماثلية والنزعة الانطباعية العاطفية. فإذا تناقض صنفان من العلامات (الأقوال والإشارات مثلاً)، فإننا نكون إزاء حالة "قيد مضاعف" يشوّش التواصل. وكذلك الأمر عندما تنتج العلامات الرقمية المعتبرة منطقية، تنتج ملفوظاً متناقضاً (نحو "كن عفوياً" أو "افعل ما بدا لك، بيد أنّك إن قلت لا، أغضبتني")، فإنّ التواصل يشوّش أيضاً. ومن المفيد أن نذكر بأنّ التناقض المنطقيّ إشكال فلسفيّ قديم، وأن نلاحظ أنّه يجد فيها بعداً مألوفاً [حسب مدرسة بالو ألتو، مثل تلك التشويشات المتكرّرة يمكن أن تحدث أمراضاً خطيرة كالفُصام (schizophrénie)].

3/ يكون اللولب اللانهائيّ للتواصل محلّ "تقطيع" يقوم به المتخاطبون، بالمعنى الذي استعمله اللساني ب. وورف (B.Whorf) لِلَفظ التقطيع، أي إنّ جملة التواصل تقسم إلى مقاطع كبرى يقع تأويلها. وبذلك فكل مخاطب يقطع (يقسم) الفيض

الإجماليّ بشكل شخصيّ وحسب وجهة نظره (من ذلك المثال المتداول "هو الذي بدأ يُغيضني"). وتتأتى الالتباسات غالباً من التقطيعات غير المتطابقة ومن عدم اعتبار المتخاطبين التواصلَ تقاوُلاً[26] هم مسؤولون عنه معاً.

4/ إنّ "ما وراء التواصل" أو الكلام على الكلام ظاهرة أساسية متأتية من الإمكانية التي يوفرها اللسان بالحديث عن ذاته (وهي الظاهرة

المسماة "انعكاسية"). إنّه بفضل ما وراء التواصل يمكن للمتخاطبين تحديد تعديلاتهم في تأويل الرسائل وتصحيحهم لتلك التعديلات. ويشكّل ما وراء التواصل عند بالو ألتو المحرّكَ الأساسيّ للتواصل "المقبول".

وقد طورت مدرسة بالو ألتو، أكثر من هذه النظرية العامة للتفاعل وتحديداً عبر أعمال فاتسلافيك ("واقع الواقع"، Seuil، 1984)، نظرية "تكوينية" للروابط بين اللغة والواقع. ويرى خبراء بالو ألتو أنه لا يوجد فرد مريض نفسيا بل ثمة أنساق من التفاعلات تسبب تأويلات مؤلمة للواقع. فيمكن أن تكون لنا إذن إدراكات ذهنية لـ "نفس" الواقع. وبناء عليه، فإنّ دور العلاجات النسقية يتمثل في جعل المرضى يعدّلون رؤيتهم للأشياء.

---

[26] جاء في نهاية الأرَب للنويريّ: "ثمّ تقاول الأشتر وجرير مُقاولة أدّت إلى مفارقة جرير لعليّ ولحاقه بمعاوية"، فالتقاول هو حدث قوليّ يكون متبوعاً بعملٍ لأثر ذلك القول. [المترجم]

ويميّز فاتسلافيك بين ضربين متكاملين لمقاربة الإنسان للواقع: الإدراك الحسيّ الفيزيائيّ المحض للأشياء الملموسة والتركيب الذهني لواقع إجمالي يتكون من تصورات لها قيمة مفيدة. هذا التركيب الذهني هو تأويل. ويمثل الذهب مثالاً جيداً: قيمته الرمزية تختلف عن خصائصه الفيزيائية وهي مستقلّة عن مسار تأويليّ يضفي عليه (أي على الذهب) دلالة ثقافية مبنيّة. كما يمكن أن نفكّر في المثال التقليديّ للقارورة المملوءة إلى مستوى النصف وفي مستوى النصف. أو أن يقفز شخص في الماء ويوجد شخص آخر في الماء سلفاً، فقد يؤول هذا الحدث بطرق مختلفة. فقد يقول أحدهم (سواء أكان أحد الشخصين أو كان شاهداً) "شخصان يصطادان"، وقد يقول آخر "إنّه مشهد إنقاذ". ويمكن لثالث أن يقول "ساحر يمارس طقس التطهير" الخ. فتأويل الوقائع الخام يتنوع تنوعاً شديداً بحسب الألسنة التي يتكلمها الناس ورؤاهم للعالم (الثقافات التي ينتمون إليها) وكذلك بحسب المعطيات السياقية (أو المعطيات "الخلفية"، عند سورل Searle) التي يستند إليها المتكلمون وبحسب الطقوس والمواضعات التي يحترمونها.

إنّ كل إنسان ينزع إلى الاعتقاد أنّ بناءه (تركيبه) للواقع هو الواقع مطلقاً والحال أنّه إن هو إلا تأويل له. وتصوغ هذه "التكوينية" بطريقتها أحد النقاط الجوهرية للمقاربة التداولية. أكثر من ذلك، لا يفوتنا أن نتذكر افتراض سابير ـ ووف Sapir -

Whorf الشهير (وقد سُمّي باسم اللسانييْن الإناسِيَّيْن اللذيْن صاغاه)، وإنّ هذه النظريات جميعاً تواجه بعضها بعضاً.

تنوير:

افتراض سابير - وورف

*لقد تبيّن اللسانيّ الإناسيّ سابير (**E.Sapir**) باشتغاله على ألسنة وثقافات أمريكية في حدود سنة **1950** أنّ رؤية العالَم وتقطيع الفرد والجماعة للكون تقطيعاً تحليلياً، هي أمور على اتّصال وثيق باللسان. وهذا يعود بوضوح إلى النظريات المعاصرة عن العلامة "المؤوّلة". ليست الألسنة عند اللسانيين جداول اصطلاحية ولا نُسَخاً للواقع (انظر مارتينيه **A.Martinet**: "كل لسان يوافقه تنظيم مخصوص لعطيات التجربة"، عناصر من اللسانيات العامة، ط.**1980,2** ص **.12**). بل إنّ سابير يذهب أبعد من ذلك إذ وضع افتراضاً مؤدّاه أنّ المعجم (**lexique**) يفرض على المتكلم تجربة للعالم، فهو (أي المعجم) يشتغل بذلك أداةً جبّارةً للاستشراك (أي جعل الأمور مشتركة: **socialisation**) داخل الجماعة الثقافية.*

*وقد جذّر تلميذه وورف (**B.Whorf**) هذا الافتراض في حدود سنة **1970** بتطبيقه على "المنطق" النحوي. فعنده أنّ اللسانَ منوالُ الفكر. وقد أفضى ذلك إلى نسبية تامة: إنّ تحليل*

العالَم يشرطه اللسانُ. وقد استُخلصت من ذلك تحريفات (= انزلاقات) ذات اثنية مركزية صارخة (= مؤذية) من قبيل أنّ "الألسنة ذات البنية المعقّدة تقتضي حضارات أكثر تقدّماً" وأخذ النعت"المعقّدة" بمعنى شديد الذاتية. وقد أدّى ذلك إلى بعض الرفض للافتراض، بما في ذلك نظرية سابير الأكثر اعتدالاً.

ومع ذلك فقد بيّنت الأعمال اللسانية الإناسية الحديثة حول رؤية الألوان مثلاً، بيّنتْ أنّه وإن كان إدراك العين للألوان متطابقاً بين الناس، فإنّ التأويل الذهنيّ ومن ثمّة تحديد الألوان تُرتّبه مفرداتُ كلّ لسان بالفعل.

وبذلك يكون أرسطو كمن لم يقم سوى باستخراج منطق كان لسانه يُنشئه عند تأويل العالم، والحال أنّه توهّم استنباطَ منطق كُلّيّ (= كونيّ).

الإحالة*

I. الإخبار

لقد طوّر أوستين تصوّره للإخبار انطلاقاً من استفهام عنه:

"لقد افترض الفلاسفة لمدّة طويلة أنّ دور "التأكيد" (statement) لا يمكن أن يكون إلاّ "وصف" حالة الأشياء، أو "تأكيد حدث ما"، وهو دورٌ لا يؤديه التأكيد إلا إذا كان صحيحاً أو خاطئاً".

ويلاحظ أوستين إثر ذلك، أنّ هذه "التأكيدات" تتخذ أشكالاً نحوية مختلفة (النفي، الإخبار، مثلاً) ويسمّيها النحاة تأكيدات لتعيين "أصناف الجمل"، لذلك فضّل التداوليون استعمال مفهوم "الإخبار" وهو أقل تقييداً من "التأكيد":

"بأي طريقة ترتبط الكلمات بالواقع؟ ماذا يقع عندما يتقابل متكلّم وسامع وجها لوجه ويُلقي الأوّل سلسلةً صوتية ألا تنشأ أفعال بارزة للعيان كالتالية: (...) التكلّم يُخبر، يُلقي سؤالا، أو يامر؟" (**"الأعمال اللغوية"**، ص. 37)

تماماً مثل أوستين يستعمل سورل مفهوم "الإخبار" عديلاً لمفهوم "التأكيد" أو لمفهوم "التقرير" ومع ذلك، فإنّ مفهوم الإخبار يشهد لدى التداوليين بالرغبة في اعتماد معجم عام لتدقيق مُتصوّراتهم. ويعني "الإخبار" في المعجم العلمي للتداوليين التأكيدَ من حيث هو عمل لغوي بما أنّ التلفظ بتأكيد ينشأ دائماً في سياق يقوم فيه المتكلم، وهو يتكلّم، بشيء ما كأنْ يصفَ أو يتّخذَ موقفاً. بهذا المعنى، فحتى الإخبار يتطلّب شروط نجاح تُشبه تلك التي يشترطها الوعد لا سيما الصدقَ.

إنّ أوستين لا يحتفظ بمفهوم "التأكيد" إلاّ في حالة الإخبار المتعلّق بالخطاب غير المباشر، بما أنّ المتكلم يتخلص من مسؤولية الإخبار والعمل اللغوي الذي يُنشئه يتمّ عندما ينقل أحاديث ولا صلة له بمحتوى تلك الأحاديث. فالمتكلم يُثبت إذن إخبار متكلّم آخر، وهو إخبار (إخبار الآخر) لا يزيد على كونه تأكيداً.

وقد أعاد سورل استعمال هذا التمييز عندما اختبر قواعد الإخبار في نصّ أدبيّ. وقد بيّن في الواقع أن الإخبار الذي ينشئه مؤلف نصّ أدبيّ هو إخبار وهميّ لا يستجيب لأيّ شرط من شروط الحقيقة، بل أكثر من ذلك فهو لا يستوْجب صدق المؤلّف. إنّه إذن إخبار مُتصنّع (feinte) (لكنّه غير كاذب) وفي الواقع هو تأكيد تُعلّق فيه المواضعات القولية العادية بمقتضى عَقد ضمني بين المؤلف والقارئ حتى مرجعِ المدلول يمكن أن يكون غيرَ موجود خيالياً (شخصية أو مكان مثلاً) ومع ذلك لا نُلغي نجاحَ التلفظ.

ويلاحظ أوستين أن أعمالا مختلفة في فلسفة اللغة (تحديداً أعمال كانط Kant) تؤكّد أن الإخبار يمكن أن يكون "لا ـ معنى"، ولو استقام الأمر نحويّاً (مثل"خذ قُرصاً من الدواء قبل استيقاظك بخمس دقائق") إضافة إلى اعتراضه في الوقت ذاته على اعتبار إخبار ما "وصفياً" بالضرورة، (ونعت "الوصفيّ" يُفضّل أن يستعمل بدلاً عنه نعت "التسجيليّ"، فهو عنده أكثر انفتاحاً) وعلى اعتبار الإخبار صحيحاً أو خاطئاً بالضرورة. ويمكن أن يكون إخبار ما لا معنى مقصوداً أو أن يجريَ وفق غرض آخر مغاير للوصف / التسجيل.

هكذا فإنّ الإخبار "البسيط" هو في حدّ ذاته عمل لغوي يحتوي غرضاً. أمّا الذي يحجبه فهو أن الاستعمال العادي للإخبار لا يتطلب البتة تدخُّلَ عبارات تُظهرُ هذه الخصيصة التداولية الإخبار. ويُذكّر سورل بعد فتغنشتين Wittgenstein وأوستين

بأننا عندما نتألّم نقول "أتألّم" ولا نقول "أعلم أنني أتألّم" لأنّه من البديهي أننا إذا قلنا إننا نتألم، فإننا نعرف أننا نتألّم. وإننا لا نتبنّى كيفيات صريحة إلاّ في ظروف مخصوصة، وإلاّ فإنّ الملفوظ المُنشأ يكون غير ملائم. غير أنّ سورل له موقف مغاير لموقف أوستين من هذه الظروف المخصوصة التي هي "شروط النجاح".

وذلك يعود إلى القول إنّ كلّ تلفّظ هو ذاتيّ. ويؤكّد أوستين ذلك بقوّة عندما كتب:

"إنّه موقف خطير ذاك الذي نميل إلى اتّخاذه ميلاً: إنّه الزعم بشكل من الأشكال بمعرفة أنّ الاستعمال البدائيّ أو الأوّليّ للجمل هو بالضرورة (لأنّه ينبغي أن يكون كذلك) تأكيدي أو تقريري (...) (مع العلم أنّ التلفظ المعنيّ لا يمكن أن نزعم إلاّ بأنّه صحيح أو خاطئ، وليس موضوعاً للنقد من بعض وجهات النظر الأخرى مهما كانت. (...). ويبدو أنّ التأكيد "الخالص" هو أشبه ما يكون بمثل أعلى يتّجه إليه تطوّر العِلم، كما أنّ العلم يتجه إلى مثل أعلى في الدقّة."

هذا الأمر يذكّرنا بمعطى أساسي في اللغة العادية واللغات الطبيعية في تقابلها مع اللغة العلمية واللغات الاصطناعية. ويواصل أوستين مصرّحاً بأنّ إظهار قيمة الملفوظ القولية (بما في ذلك الإخبار) هو الذي يجعله أوضح بوصفه ملفوظ اللغة العادية. أمّا البحث عن الدقة فيمكنه أن يوضّح المعنى الحرْفيّ لمحتوى الملفوظ، فهو يتعلّق إذن باللغة العلمية خاصة. إنّ قلب كيفيات التوضيح

المحتمل، قد يؤدّي إلى إفقار اللغة العادية من غموضها الثريّ، الذي أشار إليه فريجه (Frege) معتبراً إيّاه ضرورياً لتؤدّي اللغة وظائفها.

بالنسبة إلى أوستين لمّا كان الإخبار في الأصل غير تسجيلي "بشكل خالص" ولكنه ذو نزعة إنجازية، فإنّ مسألة المرجع (الإحالة) لا تُطرح عنده البتّة. واللفظ ذاته لم يتّخذه صاحبهُ كلمة مفتاحاً في مسرد كتابه (**كيف نصنع أشياء بالكلمات؟**) ومن الفقرات النادرة التي خصّصها المؤلّف لهذا المفهوم الفقرةُ التالية:

"لقد لاحظنا آنفاً أنّ التأكيد المفترض (putatif)[27]*. يقتضي (كما يقال) وجودَ ما يُحيل عليه فإذا كان المرجع غير موجود فإنّ التأكيد يفقد ما يتعلّق به. (...) وفي حالة مماثلة (...) ينعدم التأكيد الافتراضي بالضبط كما لو قلت لك أبيعُك شيئاً ولا يكون ذلك الشيء على مِلْكي أو أن يكون قد احترق ففي هذه الحالة أيضاً ينعدم التأكيد"* (**كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ص. 142)

والمسألة لا تتعلق بمعرفة ما إذا كان محتوى الملفوظ صحيحاً أم خاطئاً ولكن بمعرفة ما إذا تمّ تبرير فعل التلفّظ. ويُطرح مشكل الإحالة عند أوستين وفي التداولية عموماً على مستوى واقع العمل اللغوي مرجع الفعل الإنشائي أو حتّى الفعل الخبريّ. فإذا كان أوستين يعتبر أنه:

---

[27] أي (supposé)، ويشير أوستين بهذا الوصف إلى أنه لا يأخذ بمفهوم التأكيد إلا بوصفه افتراضا، بما أنّه يدحضه.

"من العسير (...) تحديد الصلة بين أعطي والإعطاء ذاته" (**كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ص. 72) فإنّه لا يعتبر أنّ المشكل يتمثل في الصلة بين الحقيقة والمرجع بل يتمثل المشكل عنده في مصداقية المقصد. ويجعل مشكل شروط النجاح تبعاً لذلك، وهي شروط متماثلة بما أنّ المرجع لا يقع بالطريقة ذاتها.

أمّا عند سورل فتحتلّ الإحالة على العكس من ذلك مجالاً من التدبّر فسيحاً (الفصلان الثاني والخامس من كتاب "**الأعمال اللغوية**"). وقد رأينا من قبل أنّ أحد معايير تصنيف الأعمال اللغوية يتمثل في جنس العلاقة بين الكلمات والأشياء. ويفرّق منذ البدء بين أربعة أصناف من التعابير المرجعية: التعابير المرجعية المعرّفة الموحّدة ("الإنسان")، النكرة الموحّدة ("إنسان")، المعرّفة الجمع ("الناس")، النكرة الجمع ("بعض الناس"). وهي توافق إجمالاً ما يسميه النحو التقليدي "المفرد المعرفة، المفرد النكرة، الجمع المعرفة، الجمع النكرة"، وهذه التعابير المرجعية يسمها سورل بالأعمال اللغوية لا بالعناصر النحوية ـ بالنسبة إليه، العبارة المرجعية هي عمل تعيين شيء غير علامي (شيء ملموس)، لا يعينه آلياً مركب اسمي معرفة مثلاً ـ فـ "جاء رجل" قول مرجعي لأن عبارة "رجل" تحيل على عنصر.

ولكن في القول "زيد رجل"، عبارة "رجل" لا تعيّن "رجلاً". إنّها تستند إلى "زيد" مرجعيّ. إنّ التمييز بين "الإسناد" (أي "نسبة خاصية") و"الإحالة مهم جدا في نظرية سورل التي تنتقد

في هذا الصدد الخلط الموجود عند فريجه بين "المفهوم" (أي "الخاصّية المكنة الحمل عند الإسناد") و"المشي" ("المرجع"). إضافة إلى أن سورل يؤكد أنّه "*لا يجب أن نستفتج من لفظ "تعبير مرجعيّ" أن تلك التعابير تحيل. بل على العكس، فقد وضعت الإحالة موضع البداهة، فهي عمل لغوي، والأعمال اللغوية لا تنجزها كلمات، ولكن ينجزها متكلمون يتلفظون بكلمات. وفي اصطلاحي الخاص، فإنّ القول بأنّ تعبيراً يحيل (أنّه يسند، يثبت، إلخ.) (...)، هو طريقة مختصرة للقول بأن متكلّماً يستعمل ذلك التعبير ليقيم إحالة (ليسند، ليُخبر، إلخ..)*" (الأعمال اللغوية"ص.66).

إنّ سورل يلتحق بأوستين في نقد نظرية الوصف عند رسل الذي يدافع عن فكرة أنّ الملفوظ يثبت دائما وجود شيء وذلك في تقابل مع نظرية الإحالة عند فريجه التي طورها كل من أوستين وسورل. ويبين سورل مثل أوستين أن الإخبار "ملك فرنسا أصلع (سنة 1972) ليس صحيحاً ولا خاطئاً ولكنه ناقص (défectueux). وإنّ غياب المرجع لا يجعل الملفوظ خاطئاً، بل يجعل الإسناد المتعلّق بذلك الشيء لاغياً. وعلى سؤال "هل مَلِكُ فرنسا الحاليّ أصلع؟" لا نجيب بنعم أو لا، ولكننا نلاحظ أنّه ثمّة خلل في السؤال وأنه يتعذر علينا الإجابة عليه (إلا إذا اعتبرنا أن "ملك فرنسا" يعني بطريقة غير مباشرة شخصاً لا يتمتع بذلك المنصب ولكنه يمكن أن يتحصل عليه، مثل كونت باريس) لهذا لا يعتبر

سورل أن مسألة الإحالة قد حسمت، فها هو ينقد النظريات التي يعالجها من طرف خفيّ: *"هل إنّ الإحالة على النفس هي مثل الإمضاء أسفل وثيقة؟ وهل تحيل أزمنة تصريف الفعل على زمن التلفظ؟ (...) إنّ الخطأ الذي يُرتكب غالباً في مثل هذه الأحوال (..) يتمثل في افتراض أنّ مثل ذينك السؤالين ينبغي أن تكون لهما إجابة صحيحة لا لبس فيها ضرورة، وإلاّ ـ وذلك أدهى ـ فان مفهوم الإحالة يكون بلا قيمة، في ظلّ غياب إجابة صحيحة لا لبس فيها."* (**"الأعمال اللغوية"** ص 66).

ويعارض سورل بدوره المسلّمات (axiomes) المنطقية التي تزعم ربط عمل الإخبار لعبارة مرجعية بمرجع مباشر. وتبدو له مسلمة الوجود ("كل ما يحيل عليه ينبغي أن يوجد") من قبيل تحصيل الحاصل، وفي الواقع، إذا تموقعنا ضمن نظرية "تقليدية" للعلامة، نجد الإحالة لا تنفصل عن المرجع ولا يعمل أحدهما بمعزل عن الآخر. إنها بديهية (truisme). وإذا تموقعنا ضمن نظرية تداولية، لا يكون العمل اللغوي مرتبطا بـ "العالم الملموس" بشكل لا يقبل الانفصام، بل يمكنه إضافة إلى ذلك إنشاء واقع، وفعل الإحالة ينشئ الوقائع المرافقة. وإمكانية الخطاب "الطفيليّ" (كما يقول سورل)، أو "غير الجدي" (كما يقول أوستين) كالخطاب الأدبيّ مثلا أو إمكانية الدلالات المجازية، تؤكد هذا التحليل الذي يفصل الدال عن المرجع.

وبالمقابل، يقترح سورل مسلّمة "التشخيص" (identification) التي تلزم المتخاطبين بالقدرة على توفير تشخيص ما للمرجع (بالوصف، بعناصر إشارية، أو بغير ذلك من الوسائل) شرطاً ضرورياً لعمل الإحالة. وفي اللغة العادية، ليس من الضروري، في العادة، تحيين قدرة التشخيص تلك، فالخطاب يشتغل بالتسلسل، أي مرتكزاً دائماً تقريباً على خطاب أو معرفة سابقة وتفاعلية. وعندما يصبح ذلك ضرورياً، غالباً ما نكتفي بتشخيص جزئيّ، أكثر نجاعة لأنّه مفيد ومقتصد في الوقت ذاته (من قبيل: "من هو زيد؟" ـ قبطان في جيش الطيران.")

ويمكن للأثر المتضمن في القول أن ينضاف دائماً إلى التشخيص الدقيق للمرجع. هكذا يضع سورل الملفوظ "هذا المجرم صديقك" الذي يمكن للمخاطب أن يجيب عليه: "إنه صديقي، ولكنه ليس مجرماً"، مما يبين بوضوح أن عمل الإحالة يثبت (هنا، بلا شك، عبر وسائل إحالة إشارية أو خطابية مشتركة) بل يبيّن أنّه أكثر من مجرد وصف. إن سورل يهتم بهذا التمييز ناقلاً مفهوم العمل غير المباشر (المتضمن في القول الأوّليّ والثانويّ، انظر **"الأعمال اللغوية"** ص ـ 37 وما بعدها)، إلى عمل الإحالة (**"المعنى والعبارة"**، الفصل السادس).

لذلك يرتكز سورل على أعمال دونلان (Donnellan) الذي يميّز بين العبارات المرجعية والحملية. يرى دونلان أن العبارة تكون مرجعية إذا وسمت مرجعاً معيناً، في حين تكون حملية في

القول "قاتل عمرو معتوه" إذا أراد المتكلم أن يقول "مهما يكن قاتل عمرو، فهو معتوه". وبالمقابل تكون العبارة ذاتها مرجعية إذا وسمت مرجعاً معيناً، في حين تكون حملية إذا وسمت أي مرجع عبر "توصيف" يسنده له المتكلم. بذلك، "قاتل عمرو" عبارة حملية في القول "قاتل عمرو معتوه". إنّ عمل الإحالة معرفاً بتشخيصه الدقيق لشيء ما، يمكنه إذن أن يحتوي إخباراً غير مطابق لواقع الشيء (المعتوه في المثال أعلاه يمكن ألا يكون بالفعل قاتل عمرو). ومتى سمح عمل الإحالة للمخاطب بتشخيص الشيء، فقد بلغ هدفه. وبالمقابل، فان هدف عبارة حملية، هو توفير خصيصة جزئية للمخاطب تتعلق بشيء، تكون كافية لإسناد خصيصة أخرى إليه، دون تشخيص شيء معيّن، مع ذلك. وتلك حالة مثال "علي قبطان في جيش الطيران" المذكور أعلاه، إنّ هذا التمييز يجانس التمييز الذي أقامه سورل بين "الإحالة" من جهة و"الإسناد" ("حمل خاصّية") من جهة أخرى. إذن يفسّر سورل، في إطار نظرية الأعمال اللغوية، أنّ عمل الإحالة رغم كلّ ذلك يمكن أن لا يختزل في (وصف حقيقة المرجع الصادقة):

"عندما نحيل على شيء، فإنّه قد يحدث أحياناً أن تكون له قائمة واسعة من المظاهر على أساسها أو بموجبها يمكن الإحالة على ذلك الشيء ولكنّنا لا نختار إلاّ مظهراً واحداً (...) هو الذي يراه المتكلم أنسب ليتمكّن المخاطب من تحديد الشيء، في هذه الحالة، كما في حالة الأعمال اللغوية غير المباشرة، فإنّنا نقول ما

نريد قوله، ولكنّنا إلى ذلك نريد قول شيء آخر. ولا يهمّ أيّ مظهر يؤديّ المهمّة، المهمّ أنّه يمكّن المخاطب من تحديد الشيء. ("قد يتعلق الأمر بمظهر يعتقد المتكلّم والمخاطب كلاهما أنّه لا ينطبق على الشيء (..)." (المعنى والعبارة، ص ـ ص. 196 ـ 197)

هكذا، قد لا يكون المعنى الحر في (انظر الدلالة) لعبارة ما "حقيقة" بالنسبة إلى المرجع، ولكنه مع ذلك لا يحول دون نجاح الدلالة في السياق (اُنظر الدلالة) وهي موضوعة في عمل الإخبار أو عمل الإحالة.

II. مشكل "اسم العَلَم"

إنّ مسألة الإحالة تطرح أيضاً عند التداوليين، في ما يتعلّق بالطريقة يحيل بها الدالّ على مستوى الوحدة الدلاليّة الدنيا التي ندعوها في العادة "كلمة". ونعلم أنّ اللسانيين يسلّمون باعتباطية العلامة تسليماً "فباستثناء حالات المحاكاة الصوتية (onomatopées) المحدودة، فإنّه لا يوجد رابط يبرّر العلاقة بين شكل الكلمة (العلامات الصوتية) من جهة وبين معناها (المدلول) أو مرجعها، من جهة أخرى، إضافة إلى أنّ النظرية الثنائية للعلامة (الدالّ والمدلول) تُقصي المرجع، وعلى أساس تلك النظرية، تشتغل اللسانيات البنيوية. وتثير النّظرة الثلاثية للعلامة التي طوّرها الدلائليّون (sémioticiens) مسألة خطيرة (= هامّة)

بالنسبة إلى التداولية. والنظرية الثلاثية هذه تشمل (الدالّ / المدلول / المرجع):

"عُدّت الإحالة، منذ فريجه Frege، الشكل المركزيّ في فلسفة اللغة، أعني بالإحالة (...) العلاقة بين عبارات مثل الأوصاف المحددة أو أسماء الأعلام من جهة، وبين ما تقوم تلك الأوصاف وتلك الأسماء بالإحالة عليه، من جهة أخرى". (سورل: **المعني والعبارة**، ص ـ ص. 35 ـ 36).

إذا كان سورل يذكر اسم العلم في الشاهد السابق، فلأنّه (أي اسم العلم) مثّل موضوع اهتمام مخصوص لدى التداوليين الذين رأوا فيه خير ممثّل لمشكلة الإسماء (nomination) ويقصد "بالأسماء" "تمثيل المرجع بواسطة العلامة". وإنّ القول بأنّ الاسم يمثل الشيء هو قول "ذو بداهة مخادعة"، ذلك أنّ مفهوم "التمثيل" مفهوم هشّ. وهل تقوم الأسماء الأعلام بالإحالة بالطريقة ذاتها التي تقوم العبارات المرجعية بالإحالة بها؟

يصوغ سورل المشكل بطريقة استفزازية شيئاً ما، متسائلاً عمّا إذا كانت الأسماء الأعلام ذات معنى.

أمّا أشدّ الإجابات كلاسيكيةً على ذلك المشكل، فتلك التي أتى بها ج. س. ميل (J.S.Mill) المنطقيّ البريطانيّ، إذ بيّن في كتابه "نظام المنطق" (لندن 1949) أنّ الأسماء الأعلام ليس لها معنى.فهي تصرّح ولا تدلّ دلالة حافّة، أي إنّها تُحيل على الموضوع دون أن تقول عنه شيئاً، ودون أن تصف أيّ مظهر من

مظاهره، مثلما كان فيتغنشتين (Wittgenstein) يؤكّد ذلك. وعندما تستعمل الأسماء الأعلام في الإسناد، فإنّها تصبح أسماء جنس، ويمكنها بذلك أن تدلّ على خصيصة كما في قولك "إنّه عنترة" [28](C'est un Hercule) وبشكل من الأشكال، فإنّنا نقع هنا في النظرية التقليديّة التي تمثّل فيها العلامةُ المرجعَ مباشرة. ويقترح سورل ثلاثة اعتراضات على هذه الإجابة:

" 1 ـ إننا نستعمل الأسماء الأعلام في قضايا وجودية، مثال ذلك: (...)"سربير[29] (cerbère) غير موجود"(...).

2 ـ يمكن أن تستعمل الجمل المحتوية على أسماء أعلام لوضع إخبارات للهوية تتضمن معطيات على مستوى الظواهر (...). من ذلك أن الجملة: "الإفريست هو الشملنغما" («L'Everest est le Chomolungma ») يمكن أن تستعمل إخباراً جغرافياً لا فقط إخباراً معجمياً (lexicographique) (...) فإن كانت الأسماء الأعلام لا معنى لها، فإنّ الإخبار لن يعطيَنا من معلومة إلاّ (...). كون "الإفريست هو الإفريست"(...).

---

[28] تجنّبنا الترجمة الحرفية: "إنّه هرقل"، لأنها تفيد في السياق الفرنسيّ رجلاً قويّ البنية، فعوّضنا العلَم ذا الأصول الإغريقية اللاتينية بعلَم عربيّ، يُضرب به المثل في القوّة وهو عنترة. [المترجم]

[29] سربير، في الميثولوجيا الإغريقية، هو اسم كلب ذي ثلاثة رؤوس يحرس أبواب الجحيم. [المترجم]

3 - إنّ مبدأ تحديد الهُويّة (= التشخيص) (identification) يعني أنّ ملفوظ اسم العلم يؤدي وصفاً على طريقة ملفوظ الوصف المحدد ذاتها (...) إنّ اسم العلم ضرب من الوصف المختصر". (الأعمال اللغوية، ص 218).

ولو كان اسم العلم مرتبطاً مباشرة بالمرجع، فإنّ ملفوظاً مثل "سربير غير موجود" يصبح مفارقة غير مقبولة، بما أنّ قول "سربير" يكون مستحيلاً متى انعدم الشيء الذي يدلّ عليه ذلك القول؟ وليست "الإفريست" و"شملنغا" ولا "إسطنبول" و"القسطنطينية" ولا"الدكتور جكيل" (Dr. Jekyll) و"السيد هايد" (Mr. Hyde)، أزواجاً مترادفة تمام الترادف مثنى مثنى، وهو ما كان يمكن أن يكون لو لم يكُنْ لها معنى ولو لم تكن تقوم إلاّ بتسمية الأشياء. وإنّ ملفوظا مثل "إسطنبول هي القسطنطينية" قد يكون بهذا المعنى قائماً على الحشو وعلى عدم المواءمة تماماً. ويبدو الاعتراض الثالث أقلّ وجاهة من الاعتراضين الأوّل والثاني إذ يبيّن سورل نفسه انطلاقاً من أمثلة كثيرة أن وصف الشيء ليس مطابقا لتمثيل ذلك الشيء عبر اسم العلم، فاسم العلم واحد رغم كونه يمكّن من تمثيل شيء متغيّر.

إنّ إجابة سورل النهائية إذن هي "نعم" و"لا" في الوقت ذاته. نعم، لأنّ أسماء الأعلام ترتبط - وإن "بطريقة واهية"- بخصائص الشيء الذي تُحيل عليه. ولا، لأنّ أسماء الأعلام لا تصف الشيء (الأعمال اللغوية، ص 223). وهكذا، فإنّه يكفي أن يحدّد

المتكلّم والمخاطب الشيء نفسه باسم العلم، لكي ينجح التواصل، حتى وإن اختلفت الأوصاف التي أورداها عن ذلك الشيء. وإنّ تحليل سورل لهو منسجم تماماً مع تحليله للعبارة المرجعية التي تُعيدنا إلى نفس المرجع بأشكال مختلفة (مثل "قاتل عمرو" المذكور أعلاه)، وهو ما يقوله بوضوح:

"في نهاية المطاف، كيف يتمكن المتكلمون من الإحالة على شيء؟ إننا نستعمل لذلك وسائل تركيبية متنوعة مثل أسماء الأعلام والأوصاف المخصصة والضمائر وأسماء الإشارة. ويمكن للمتكلمين أن يستفيدوا من هذه الوسائل بمقتضى العلاقة المخصوصة التي تربطهم بالشيء المحال عليه. (...) ويمكن القول إنّه كلّما أحال المتكلم على شيء ما، فإنّه ينبغي أن يكون ثمة تمثل لساني لذلك الشيء (...) ويجب أن يقدّم ذلك التمثل الشيء في مظهر محدد (...) فـ"زيد" يقدم شيئا، مظهره: أن يكون زيدا (...) بما أنه (...) (يوجد) وسائل لسانية محدّدة يستعملها المتكلم للإحالة على شيء." (**المعنى والعبارة**، ص 194-195)

تبقى ثمة مشكلة تتمثل في إمكانية استعمال قضية مرجعية أو اسم علم *"خارج استعمالها العادي"* (**الأعمال اللغوية**، ص117) قيمة أخرى غير القيمة المرجعية الخالصة. ويقارب سورل المثالين التاليين:

1- كان سقراط فيلسوفاً.

2-"سقراط" خمسة حروف.

ففي المثال الثاني، لا نحيل على الشيء الذي يمثله "سقراط" بل نحيل على الكلمة التي تمثل الشيء. ويتعلق الأمر بقدرة أساسية للسان تسمى "الطابع الانعكاسي" (réflexivité) تسمح باستعمال اللسان للحديث عن اللسان. إنّه "ما وراء اللغة" (métalangage). وهنا لم يعد المرجع خارجاً عن عالم العلامات. ولقد اهتممنا ـ تقليدياً ـ باختلاف استعمال "سقراط" في الحالتين (1 و2)، وذلك بالتمييز بين الاستعمال (الإحالة على الشيء) وبين الذكر (الإحالة على الكلمة، أو ما يسمّى "الدلالة الذاتية" (autonymie)[30]. ففي حالة الذكر، نتحدّث إذن عن كلمة "سقراط" التي ما وراء تسميته" (métanomination). فليست إذن الكلمة ذاتها، إذ يقتضي عُرف التمثيل الخطّيّ علامتين إضافيتين هما الظفران. ولكن، في الواقع، فإنّ "سقراط" 2 ينبغي أن تكتب ""سقراط"" في الجملة التي أتممناها للتوّ، وإنّه ثمّة دائماً ظفران ("...") متخلفان؟ كما نرى ذلك عند قراءة الأسطر الماضية وكما يبيّنه سورل في دعابة. فإضافة إلى قبح هذا اللّولب الذي لا ينتهي، فإنّه يفرط في التعميم إفراطاً، كما يبيّن ذلك سورل. وفي الواقع، شفوياً، في أغلب وضعيات الخطاب، لا نحتاج إلى استعمال وسائل مخصوصة (كالظفرين) للإحالة على كلمة. بل يكفي أن نتلفّظ إذ أنّ السياق هو الذي يسمح للمخاطب بالتمييز بين الاستعمال (emploi) والذكْر (mention). فإذا

---

[30] نحو قولك "زيد كلمة تتكوّن من ثلاثة أحرف"، فزيدٌ في هذا المثال ذات دلالة ذاتية. [المترجم]

توجّب إعطاء اسم علمٍ للكلمة كي نُحيل عليها، فإنّ ذلك الاسم يجب أن نقدِر على تمييزه عن الكلمة التي تحيل عليها، تماما كما أنّ كل علامة تتميز عن الشيء الذي نحيل عليه. بذلك فإنّ اسم العلم "سقراط" كان يمكن أن يكون "قوس"[31] أو أي دالّ اعتباطيّ نحو "رسك"[32] ويمكن أن نقول أو أن نكتب "قوس/ رسك خمسة حروف"(؟)، والحال أنّ ذلك مستحيل وفي الواقع، فإنّ السياق كافٍ في أغلب الحالات لتحديد ما إذا كنّا نتحدّث عن شيء أو عن كلمة فالاستعمال الذي يعمد إليه المتكلّم - بشكل قصدي - هو الذي يتغيّر، لا الكلمة (في حدّ ذاتها).

III. الحقيقة

يظهر سؤال الحقيقة متصلا بسؤال الإحالة، وسؤال الحقيقة هو الذي يفسّر تركيز الفلاسفة على هذين السؤالين بوصفهما حاصلا متمحورا في المجال اللسانيّ أواللغويّ. وتعرف الحقيقة تقليديا

---

[31] المثالان في الفرنسية هماpruse/ truc والكلمة الأولى لها معنى أمّا الثاني فلم أعثرْ لها على معنى. [المترجم]

[32] اخترنا بديلين عربيين دون البحث عن المطابقة المعنوية المباشرة مع مدلول الكلمتين الفرنسيتين فذلك غير مطلوب، ثم إنّه غير ممكن بالنسبة إلى الكلمة الثانية. لذلك حافظنا على "روح" التمثيل فاخترنا كلمتين تختلفان في عدد الحروف عن كلمة سقراط وجعلنا الكلمة الثانية غير ذات معنى، والله أعلم. [المترجم]

بالنسبة إلى الواقع. ولا يعدّ ملفوظ صحيحاً إلاّ إذا وافق الواقع. فشروط الحقيقة إذن سهلة التحقّق. والحقّ أنّ الملاحظة العادية للّغة تدحض هذه النظرة إلى الأشياء، لعدّة أسباب:

وأوّل تلك الأسباب يعود إلى الاستدلال المقام حول كون اللسان والواقع "الملموس" ليسا على صل مباشرة. ومن الممكن تحليل اللسان بإقصاء ما يربطه "بالعالم الواقعي" إقصاء تاماً، كما تفعل ذلك بعض التيارات اللسانية. إنّ الإحالة التي يعاد إدخالها لا تؤدّي إلى ملاحظة صلة مباشرة بين الدالّ والمرجع، حتى وإن تعلّق الأمر بحالات شديدة الوضوح مسبقا مثل الأسماء الأعلام. فضلاً عن كون الصلة بالمرجع ممكنة التبيّن بسهولة عندما يكون المرجع شيئاً ملموساً، أما في حالة كونه مجرّداً فإنّ تلك الصلة تكون عسيرة التبيّن، إلى حدّ أنّ سورل يجعل الشيء المجرّد (نحو "السُّكْر") "مفهوماً" يرجعه إلى المسند ولا يرضى له أن يكون مرجعاً.

فضلا عن ذلك، فليس بديهيّا أن نقرّر إن كانت الحقيقة هي ما نعتقده أو أنّها ما هو صحيح في عالم مثاليّ مطلق. أمّا عند التطبيق، تداوليّاً، فإنّ ما هو صحيح هو ما نعتقده. أمّا عند البرهنة على وجود حقيقة كونية، وما هي تلك الحقيقة، فإنّ ملاحظة اللغة العادية تنزع إلى ترجيح كفّة الحقائق النسبية، وهي نتائج ظرفية دائماً لمسارات تأويلية متنوّعة ومتغيّرة. وهذا يلتقي مع تحليل العناصر المسمّاة "إشارية" في اللغة وهي عناصر شكّلت

موضوع أعمال في التداولية (أعمال د. كبلن D. Kaplan تحديداً) وكذلك في لسانيات التلفّظ. وقد بيّن هذا التحليل أن عدداً من العناصر يجري استعمالها بكثرة في اللسان، لا دلالة ممكنة له إلا بالنسبة إلى سياق التلفظ والى عالم الخطاب. إنّها ما نسمّيه "العناصر الاشارية" مثل هنا أوالآن، مثل أنا أو أنت، مثل أسماء الإشارة، المعوّضات (الضمائر، الخ.)، أزمنة الأفعال، ألفاظ العنوان، إلخ. إنّه يتمّ تنسيب واضح لمفهوم الدلالة ومن ثمة لمفهوم الحقيقة. إنّ وجود المرجع، في الإخبارات تحديداً، هو ـ عند أوستين ـ شرط لنجاح عمل الإخبار، ممّا يجعل سؤال الحقيقة (المطلقة) سؤال نجاح الحدث السياقيّ، وينقل سؤال الحقيقة من المرجع إلى العلامة، أو من الكلمات إلى المتكلم. هكذا، فإننا لا نحلل ملفوظا على أنه "خاطىء" إذا كان ملفوظاً ينقصه الواقع ولكننا نعتبره "إخباراً (إن كان المقصد فعلاً هو الإخبار) ممكن النجاح في ظل بعض الشروط المعينة، غير ممكن النجاح دونها" مع"مقصد صادق" خاصة، كأن يكون "عملاً لغوياً وقع إدراكه باعتباره إخباراً ولكنه ليس إخباراً في مستوى المقصد". إنّ الإخبار يقتضي دائماً المصداقية شأنه في ذلك شأن الوعد. وهو يقع تحت مسؤولية المتكلم و لا يقع فقط على عاتق معنى الكلمات.

فما يهمّ هو آثار التلفّظ وليس محتواه "الحرفيّ" المرتبط بالمرجع. ويركّز أوستين على هذه النقطة في محاضرته الحادية عشرة في كتابه "كيف تصنع أشياء بالكلمات" (ص.144-149.، ط.

الفرنسية) يبيّن مستعيناً بأمثلة متعدّدة أنّ الحقيقة تكون بالنسبة إلى السياق ولا سيّما بالنسبة إلى مرامي التلفّظ. هكذا فإنّ "خريطة فرنسا سداسية الأضلاع" ليس قولاً صحيحاً ولا خاطئاً، إنّه "وصف إجماليّ" (موجّه وجهة إيديولوجية). وبذلك فإنّ "كلّ الإوزّ أبيض" قول صحيح ما دمنا نجهل وجود إوزّ أسْوَدَ في أستراليا أو أحمر في كوكب آخر. ويواجه أوستين - واعياً بالاستلزامات الأخلاقية لتأمّله - المظاهر السلبية أيضاً، ويتخذ بعض الاحتياطات:

"يختلف هذا التصوّر كثيراً، في عدد من النقاط، عن التأكيدات التأويلية التي تعتبر أن الصحيح هو ما يشتغل، إلخ. إنّ صحة تأكيد أو خطأه لا ترتبط بدلالة الكلمات الواحدة، ولكن ذلك يرتبط بالعمل الدقيق وبالظروف الدقيقة التي جرى فيها ذلك العمل".
(**كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ص. 148).

ويضيف إنّ أهمّية المظاهر اللاقولية كبيرة في التلفّظ الإنجازيّ، ضعيفة في التلفظ التقريريّ فقد رفض أن يكون إخبار ما صحيحاً أو خاطئاً ببساطة لكي يدخل سمة المصداقية أو الكذب.

وقد تبيّن سورل تعقّد سؤال الحقيقة ولا سيما مصداقية المتكلّم في اعتقاده في ما يتلفّظه، تعقّداً يتأتّى من كون المرمى التداوليّ للمتكلّم بإمكانه أن يغيّر كلّ شيء. وإننا نقع في الوهم عندما يتمّ تعليق شرط المصداقية هذا عبر "عقد" مُضمَر بين الباثّ و المتقبّل،

كما نقع أيضا في وهم الاستعارات والأعمال غير المباشرة عموما، حيث تتجاوز الدلالة المعنى الحرفيّ:

"في أغلب الحالات، يمكن أن نقول إنّ جملة لا تحدد مجموع شروط الحقيقة إلا بالنسبة إلى مجموعة افتراضات[33] *(assomption) لا تحقّق في محتوى الجملة الدلاليّ".* (المعنى والعبارة، ص.126)

ومثاله الشهير في هذا الشأن هو التالي: "القطّ فوق الحصير"، إذ يتخيّل وضعيات مختلفة عجيبة يمكنها أن تؤثّر في حقيقة الملفوظ (مثل حالة انعدام الجاذبية). بل إنّه يقيم توازيا دالاّ بين "شروط الحقيقة" و"شروط الامتثال"، وهو تواز يؤكّد بحقّ أنّ الحقيقة ترتبط بالآثار التداولية وليست مسجّلة في معنى الكلمات الحرفيّ:

"يوافق مفهوم شروط الحقيقة للجملة الخبرية، مفهوم الامتثال في الجملة الطلبية ومفهوم شروط الوقوع في الجملة الشرطية (optative)". (المعنى والعبارة، ص.117).

VI- الشفافية والكثافة

إنّ تدبّر ما وراء الإسماء (métanomination) أي القدرة الانعكاسية للّغة البشرية وتدبّر الإحالة، يحملان لنا معطى أساسيّا لتحليل الدليل وما فوق ذلك أي لتحليل الألسنة واللّغة.

---

[33] أي "بدمج معلومات خلفية للمعطيات السياقية".

إنّ الكلمة والدليل، كل منهما شيء في حدّ ذاته، وليس فقط إشارة شفافة تدل على شيء خارج اللغة مباشرة، هو المرجع. إنّه في الوقت نفسه، شيء في حد ذاته وممثل لشيء آخر. وتؤسس اللغة وهي منزاحة عن الكون المحسوس، كوناً آخر من الأدلّة، حيث يدرك الواقع و"يمفهم" (conceptualiser) عبر مَوْشُور اللغة. ولكنّ اللغة تسمح في الوقت ذاته بضبط ذلك الواقع وبالإحالة عليه. وبذلك، فان القول، هو في الوقت نفسه أن نقول (تنجز عمل القول) وأن نحيل على شيء موضوع في الملفوظ في شكل مفهوم مدلول. فالخطأ - إن جازت العبارة - الذي كان يرتكب قبل المقاربة التداولية، يتمثل أساساً في الظن أنّ القول يتمثل فقط في بيان شيء ما، دون النظر إلى ما يصاحب ذلك دائما من بيان ما نقوله أو بصياغة أخرى، كان الخطأ يتمثل في اعتبار أنّ القول يقوم على تعيين شيء ما، وذلك دون الانتباه إلى أنّ التعيين ذاته هو عمل غير محايد، إذ يتلفظ به متكلّم ذاتيّ بالضرورة، ثم إنّ الدليل هو تأويل للواقع.

وتنجرّ عن ذلك نظرة مختلفة تماماً إلى الخطاب والمتكلّم والمعنى وموقع كل عنصر منها في المسائل الجوهرية كمسألة الحقيقة والسلطة والإرادة والعلاقات البشرية. كما أدّى ذلك أن بالتوازي معه إلى إعادة النظر إلى اللسان واللغة والتواصل في الإطار الأنتروبولوجيّ والاجتماعيّ. فالألسنة واللغة والتواصل شفافةً وغير شفّافةٍ تجعل الإنسان لا يتطلّع إلى الانغلاق التامّ ولا إلى الانفتاح

الأقصى. إنّ نظرية الدليل هذه وقد اتسعت للمنظورات العِرْقية والاجتماعية اللسانية والمحادثية أو النفسية للتفاعل ـ كما رأينا ذلك أعلاه ـ هي نظرية تنسجم مع ظواهر اختفاء التنويعات اللسانية والحضارية أو التفاضل بينهما (ج.ج. وغمبرز J.J.Gumperz) كما تنسجم مع نظرية الوجوه لغوفمان (E.Goffman) وتنسجم مع "قاعدة الكم" عند غراي (Grice) أو مع مفاهيم "النظام" (ذو الوضع المتماثل homéostasique) ومع "القيد المزدوج" لبارتيزن وفاتسلافيك (Bateson et Watzlawick).

*الدلالة

I.المعنى الحرفيّ والدلالة في السياق

تتمثل إحدى النتائج الكبرى في المقاربة التداولية للّغة العادية في أنّ: *"(...) نظرية "الدلالة"، من حيث كونها تشمل "المعنى" و"المرجع"، ينبغي أن تنقى وتعاد صياغتها انطلاقاً من (...) نظرية أعمال الخطاب"* (كيف نصنع بالكلمات أشياء، ص. 152)،

والحال أن أوستين (J.L.Austin) يعلق قليلاً من التطور بهذه المسألة. فإذا كان يعتبر تصريحياً أن "الدلالة" (meaning)

اجتماع "للمعنى" (sense) و"المرجع"، فإنّه يعطي لكلمة"معنى"، استعمالاً ممتداً يبدو قليل الصرامة، هكذا نقرأ: *"(...) في معنى ـ معنى ب ـ يكون العمل مختلفاً جداً تبعاً للطريقة وحسب المعاني التي "نستعمله" فيها، في كل فرصة".* (**كيف نصنع بالكلمات أشياء**، ص.112).

والمعنى المذكور ب حدده أوستين في موضع آخر بوصفه عملاً متضمنا في القول، فـ "المعنى" نفهمه هنا بوصفه "أثراً تداولياً"، والحال أنه يعني في سياقات أخرى "مفهوماً مدلولاً" (concept signifié).

ويدخل أوستين تفريقاً يبقى ضبابياً وذلك باختزال:

"(...) منذ بضع سنوات، صرنا نرى في الواقع بوضوح أكثر فأكثر أنّ ظروف التلفظ تقوم بدور مهم جدّا وأنّ الكلمات يجب أن "يُفسَّر" قسمٌ وافر منها بالسياق الذي وُضع لها أو الذي نُطق فيه بها في الواقع خلال التبادل اللساني. ومع ذلك فقد نكون نازعين نزوعا إلى إعطاء هذه التفسيرات في شكل "دلالة الكلمات"(...) وأريد أن أميز بين القيمة والدلالة (الدلالة التي تعني المعنى والمرجع) كما أصبح تمييز المعنى عن المرجع جوهريا ضمن الدلالة ذاتها". (**كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ص.113)

ويضيف إثر ذلك قائلاً:

"الاستعمال" كلمة غامضة حتى نكاد نيأس من توضيحها، مثلها في ذلك مثل كلمة "الدلالة"(...) والحق أن كلمة "استعمال"

التي ازدرعت كلمة "دلالة" ليس لها مكان أفضل من ذاك الذي لكلمة "الدلالة"."(المرجع نفسه، الصفحة ذاتها).

هنا تعني "الدلالة" بالأحرى (؟) "التلفظ" بالمعنى الأوستيني لعمل اللغة "القولي". ولكن بما أننا ننتهي إلى القول إن كل عمل هو دائماً متضمن في القول، حتى الإخبار والتأكيد، فإن الاصطلاح يبقى غامضاً. إن أوستين يستعمل "القيمة والدلالة" مقترنتين. والى تلميذه ج.سورل (J.Searle) يعود أمر طرح هذا المشكل بوضوح. وذلك على مرحلتين: فقد كتب فصلا بعنوان "الدلالة" في كتابه "الأعمال اللغوية" وفصلاً آخر عنوانه "المعنى الحرفي" في كتابه "المعنى والعبارة" وقد انطلق من تحديد غرايس (P.Grice) للدلالة:

"(...) عندما أتكلم، فأنا أحاول إيصال بعض الأشياء إلى مخاطبي بدعوته إلى التعرف على مقصدي من توصيل تلك الأشياء بالذات، وأتحصل على الأثر المنتظر عندما أدعوه إلى معرفة غرضي من تقديم هذا الأثر له، وما إن يتعرف مخاطبي على ما في غرضي الحصول عليه، حتى تتحقق النتيجة، عموماً". (سورل: **الأعمال اللغوية**، ص ـ ص. 83-84).

هذا التعريف للدلالة الذي سيدقّقه سورل بعض التدقيق، يبرز الغرض التواصليّ، والأثر التداوليّ والتخاطب، إضافة إلى أنّ "الأشياء" التي يتحدّث عنها غرايس وسورل ليست المعطيات الدلالية الخام المحتواة في الملفوظ والتي يمكن أن نسمّيها "المعنى

الحرفيّ" للملفوظ ولكنّها (أي الأشياء) الأثر التداولي للتلفظ بالملفوظ، ويبيّن المثال الذي يضربه سورل هذا الأمر جيّداً: عندما أقول لأحدهم"صباح الخير"، فإنّ دلالة هذا الخطاب هي الغرض المدرك من التحيّة ومن الدخول في تواصل مع الآخر، وليست الدلالة قول "صباح" و"الخير". إنّ سورل ينقد هذا الإقصاء الظاهر التام والمبالغ فيه لمحتوى الملفوظ نقداً. إنّ مثل هذا التعريف وقد بلغ مداه؛ يعني أن أي ملفوظ يمكن استخدامه لإحداث أثر تداولي مطلوب، وليس الأمر كذلك قطعاً. وسورل طبعاً، لا يرتد إلى نظرة تقليدية تبسيطية يتطابق فيها المعنى والدلالة، من جهة أن ما يهم فقط هو المحتوى الدلالي لكلمات الخطاب المبثوث. غير أنه يوجد ارتباط بين محتوى الملفوظ والأثر التداولي. ومن ثمة، فانّ تعريف الدلالة الذي أنشأه سورل يدخل الملفوظ:

"أنْ نقول إنّ م (المتكلم) يتلفظ بالجملة ط (أي إنّه يقصد ما يقوله حرفياً)، يعني م تلفّظ ط وأن:

1- م بتلفّظه بها يقصد الغرض غ ليعلم (يُعَرِّفَ، يُخْطِرَ) س (السامعِ) أنّ الوضعية المخصوصة بقواعد ط (أو بعض تلك القواعد) وقد تحققت (ولنسمِّ هذا الأثر الأثر اللاقوليّ أض).

2- م يقصد عبر ظ (الملفوظ) إنشاء أض بمعرفة لـض).

3- مقصد م أن يكون ض معروفا بموجب (أو بواسطة) معرفة س بالقواعد (أو ببعض القواعد) المتحكمة في (عناصر) ط".

(سورل: **الأعمال اللغوية**، ص ـ ص. 90-91).

فالملفوظ وسيلة اصطلاحية لإيصال مقصد متضمن في القول، يتجاوز المحتوى الخام للملفوظ، لكنه يشكل قاعدة ضرورية لا غنى عنها، غير اتفاقية للدلالة على ذلك الغرض، أي لبثّ الغرض والتعريف به. بهذا المعنى يتعلق الأمر باشتراك في التلفظ، بإنشاء الباثّ والمتقبّل دلالة في الوقت ذاته، على أساس المواضعات والمعطيات السياقية والخلفية المعرفية المشتركة. وإنّ القواعد الاصطلاحية لتأويل ذلك الملفوظ عينه، وليس أي ملفوظ، هي التي تسمح ببلوغ الدلالة اللاقولية المباشرة أو غير المباشرة للتلفظ.

ويعود سورل إلى المسألة ذاتها ماسكاً بالطرف الآخر المتعلق "بالمعنى الحرفي"، يقول في كتابه "**المعنى والعبارة**":

"إن الأطروحة التي أقترح نقدها هي تلك التي تقدم أحيانا بالقول إن المعنى الحرفي للجملة هو المعنى الذي ينتمي إليها في "السياق الصفر" (...) إن المعنى الحرفي للجملة يحدده كليا معنى الكلمات (أو اللفاظم) التي تكونها والقواعد الإعرابية التي انتظمت وفقها العناصر (...) وينبغي أن يميز بعناية بين المعنى الحرفي للجملة وما تعنيه الجملة عند المتكلم عندما ينطق بها لإنجاز عمل لغوي، لأن معنى التلفظ (...) يفترق بطرق مختلفة عن المعنى الحرفي للجملة (...) وفي ما يخص الكلام، (...) فانّ "المعنى الحرفي للجملة" حشو، لأنّ أصناف المعنى الأخرى (...التهكّمية، الاستعارية غير المباشرة...) ليست خصائص للجمل البتّة، ولكنّها خصائص لتلفّظ المتكلم بها (...) حتّى في حالة الجمل

المؤشرة، فإنّ المعنى لا يتغيّر من سياق إلى آخر. أمّا المعنى الثابت، على العكس، فهو لا يحدّد مجموع شروط الحقيقة إلاّ بالنسبة إلى سياق التلفظ".(سورل: "**المعنى والعبارة**"، ص ـ ص-168 167.).

والحال أنّ هذه النظرة لمعنى حرفيّ "عارٍ" تعطيه إضافة المعطيات السياقية الدلالة، هي نظرة غالطة عند سورل. غالطة لأنّ في ذلك خلطا بين التلفظ وورود الملفوظ (بالمعنى الذي وضعه بيرس Peirce للورود occurrence) من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنّ تأويلاً يُوصَف "بالحرفيّ" لملفوظ ما بسيط نحو إعطني شطيرةً بالبطاطا المقليّة والسلَطة، ولكن دون كثير من الفلفل الحارّ"[34]، يحيل على كثير من المعطيات السياقية (الثقافيّة، مثلاً...) ويبقى سورل حذراً في النتائج الجريئة التي تستدعيها برهنته. ولكن هذا يعني من بعض النواحي القول إنّ المعنى الحرفيّ "الخالص" غير موجود، أو على كل حال أن المعنى الحرفي نفسه لا يختص بمحايثته للغة بطريقة داخلية، ولكن كل معنى يشتغل أيضاً (وخاصة؟) على أساس الروابط الخارجية مع العالم هذه الروابط

---

34 لقد تصرّفنا في الترجمة ليكون المثال موافقاً لمعطيات ثقافية محلية، والمثال الأصلي هو:

«Donnez- moi un hamburger à point, avec du ketchup et de la moutarde, mais pas trop de cornichon».

[المترجم]

و"افتراضات" (assomptions) "المعطيات الخلفية المشتركة" باصطلاح سورل، هي من الكثرة والتعقيد بحيث لا نعي بها في العموم، ويكون من العبث إقامة تصوّر شامل لها. وإنّ مفهوم اعتباطية الدليل نفسه ومفهوم المواضعة يقوّيان هذا التحليل، بشرط اعتماد نظام ثلاثي للدليل. ذلك أن الحرفي الذي يقترحه سورل، كما تدحضها المقاربة التداولية عموماً.

أخيراً، يلحّ سورل على أنّ تحليله "للمعنى الحرفيّ" لا يلغي مطلقاً التمييز بين المعنى الحرفي للجملة ودلالة التلفظ ولا التمييز بين الأعمال اللغوية المباشرة وغير المباشرة. إنّ تنسيبه (relativisation) للمعنى الحرفيّ يقتضي فقط أنه ينبغي أخذ المعطيات السياقية في الاعتبار أيضاً لتفسيره، وأنّ معطيات مختلفة تقوم بأدوار مختلفة ومنفصلة بعضها عن بعض في. المستويين الحرفيّ والتلفّظيّ. نجد هذه النظرية مثلاً في التفريق بين "المحتوى والعلاقة" لبالو ألتو (Palo Alto). هكذا تنقلب الصلات بين المعنى الحرفيّ والدلالة التداولية. ذاك ما يقترحه تداوليّ فرنسيّ هو أ. ديكرو (O.Ducrot) الذي بين باشتغاله على الحجاج أنّ قيمة الملفوظ الحجاجية لا تتجاوز فقط محتواه الإخباري، بل إنّ تلك القيمة الحجاجية للملفوظ هي التي تحدّد محتواه الإخباري (لا العكس).

وهذا ما يقترحه ج. غمبرز (J.Gumperz) بشكل من الأشكال، إذ يحلّل المؤشّر الذي تشكّله التنويعات الاجتماعية اللسانية بوصفه مؤشّرا بدائيا يتأسّس عليه التأويل.

II. الضمنيّ والمقتضى والمُضمَر

إنّ إحدى نتائج حِكم المحادثة طقوس التفاعل الرئيسية هي وضعُ مفهوم الضمني موضع بداهة، وهو مفهوم يشمل في الوقت ذاته مفهوميْ "غير الصريح" و"الاستلزام" (الاستلزام implicature في الفلسفة المنطقية). والواقع أنّ اللغة العادية تشتغل أساساً على حِكم المحادثة، وهي التي تقوم على إعطاء القدر الضروري من المعلومات ولكن دون زيادة. إنّ الشريك في التلفّظ بالخطاب يُنشئ دلالة بتصرّفه في الاستدلالات السياقية والمنطقية والاجتماعية ـ اللسانية والثقافية، الخ. وإنّ احترام حِكمة أخرى من حِكم المحادثة وهي مبدأ التعاون يُعدّ ضرورياً طبعاً لهذه العملية.

إنّ أيّ تواصل يكون تصريحيّاً بشكل جزئيّ ويكون ضمنيّاً بشكل جزئيّ أيضاً. وكل دلالة تنشأ في قسم منها عن معطيات ضمنيّة. وغالباً ما يبدو في الواقع نصيب الضمنيّ أوفرَ من نصيب التصريحيّ، بما في ذلك، في المستوى البسيط للمعنى الحرْفيّ. إنّ الضمنيّ موجود حيثما نظرتَ سواء تعلّق الأمر بـ "المعنى الحرْفيّ" أو بالقيمة اللاقولية أو بالأعمال غير المباشرة أو حتى بالإخبارات

أو برؤية للعالَم يختصّ بها لسان ما. ذلك أنّنا لا نقول كلّ شيء، كما أننا نحتاج إلى الدخول في محادثات اجتماعية كي ننتجَ دلالةً.

فإذا غاب هذا الضمنيّ، امتنع التواصل، بما أنّه يجب إظهار كلّ شيء دائماً وإذّاك يصبح أقلّ خطاب عبارةً عن لوْلب لا ينتهي يكشف ذاتَه ويكشف كشْفَه الذاتيَّ...!

من هنا نفهم إن مفهوم الضمني قد شدّ انتباه التداوليين شدًا. فأوستين يشير إليه أكثر من مرة مع أنّ كتابه لا يقترح له لا صياغة مفهومية ولا صياغة نظرية. وقد ماثل بين الإخبارات والأعمال الإنجازية بواسطة "الاقتضاء":

"*يمكننا أن نتساءل في النهاية [...] ما إذا كان مفهوم الإخفاق يخصّ التلفظات وهي تأكيدات. [...] أشير [...] إلى التأكيدات التي تحيل على شيء غير موجود، كقولنا: "إنّ ملِكَ فرنسا الحاليّ أصلعُ". وقد يحصل أن نورد قولا مماثلا متى أردنا إعطاء غيرنا شيئا لا نملكه. وفي كلا الجانبين أليس ثمة اقتضاء وجود؟*" (**كيف نصنع أشياء بالكلمات**، ص. 53، ط. الفرنسية)

وقد عمّق أوستين تأمّلَه لظاهرة الضمنيّ عند فحصه مختلفَ الطرق التي يستلزم فيها إخبار صحّةَ إخبارات أخرى وذلك بمناسبة تأمّله "للإخفاقات" و"حالات عدم النجاح"(انظر الأعمال اللغوية، شروط النجاح). وهو يقسّم ظاهرة الضمنيّ إلى "ما يؤدّي إليه" و"ما يُفهم منه" و"ما يقتضيه".

فهو يصنّف ضمن "ما يؤدّي إليه"علاقاتِ الاستلزام والتناقض من وجهة نظر منطقية. إنّه لا يمكننا أن نؤكّد في الوقت ذاته ملفوظين متناقضين. كما لا يمكننا أن ننفيَ كذلك ما يستلزمه إخبار ما منطقياً، كأن نقول مثلاً "كلّ الناس يحمرّون" و"فقط بعضهم يحمرّ".

ويضع أوستين ضمن "ما يُفهم منه" الاستلزامَ المسمّى استلزام "الاعتقاد" واستلزام "المصداقية" وهو شرط أساسي لنجاح الإخبار. أن نُثبتَ هو "أن يُفهمَ منك" أنك تؤمن بما تقوله.

ويضع استلزام الوجود ضمن "ما يقتضيه". فأن تقول "إنّ أطفالَ زيدٍ كلهم صُلْعٌ"، يقتضي أنّ لزيدٍ أطفالاً.

إذا كان الصنف الأوّل كلاسيكيّاً يعود إلى الفلسفة المنطقية، فإنّ الصنفين التالييْن يُعدّان مبتكرين. وهما يتجاوزان مسألة شروط الحقيقة التي انفرد بالعناية بها المناطقةُ إلى حد الآن، وهما صنفان يطرحان أن دلالة الملفوظ حتى وإن كان ملفوظاً تقريرياً تتْبعُ شروطَ الملفوظِ ذاتِه الخارجيةَ أو شروطَ المرجع الذي يُحيل عليه ذلك الملفوظُ.

وعلى إثر أوستين يعرّف سورل الضمنيّ بشكل أكثر وضوحاً باعتباره (أي الضمني) الشرطَ السياقي لنجاح عمل لغوي، بيد أنّ سورل لا يسميه "ضمنياً" بل"مفهوماً". ويبدو أن هذا اللفظ الأخير يشمل ما يسميه أوستين "ما يُفهم منه":

"كلّما خصّص شرطُ المصداقيةِ حالةً نفسية، فإنّ إتمام العمل المطروح يكون بالتعبير عن تلك الحالة النفسية [...] هكذا فإنّ الإخبار [...] يكون بالتعبير عن الاعتقاد [...] . الطلب [...] يكون بالتعبير عن الأمنية أو الرغبة [...]. والوعد [...] يكون بالتعبير عن الغرض [...].

إذا كان شرط المصداقية يخبرنا عمّا يعبّر عنه المتكلم بإتمام العمل، فإنّ الشرط التمهيدي يعلّمنا (على الأقل جزئياً) ما يفهم من المتكلم وهو يتم ذلك العمل. وبشكل عامّ يفهم من المتكلم أن شروط العمل التمهيدية هي شروط كافية، وذلك بإتمام المتكلم أي عمل لاقوليّ. لذلك، فإنني عندما أؤكد شيئاً ما مثلاً، فإنّه يُفهم منّي أنّي قادر على دعم ذلك التأكيد". (**الأعمال اللغوية**، ص ـ ص. 107-110)

فالتداولية تواجه الضمنيّ في مرحلة أولى من منظور كلاسيكيّ للمنطق الدلاليّ، ثمّ هي تُثريه بمنظور المقصدية (intentionnalité) الذي كشف عنه أوستين وسورل تدريجياً بل إنّ كلّ المقاربة التداولية تحتوي على هذه الإشكالية الجديدة، لأنّ المقصد يقع في صميم شروط النجاح وكذا في صميم القوة المتضمّنة في القول وحتّى في مفهوم العمل ذاته وفي النظرية التداولية للدلالة.

ولقد كان هـ. ب. غرايس (H. P. Grice) يشتغل على المُضمَر (sous-entendu) أساساً. وقد قاده تحليل هذه الظاهرة إلى بلورة حِكم المحادثة الشهيرة، وهي مواضعات للتبادل الشفويّ

ضروريّة في عملية تعرّف المتقبل على المضمر. والحال أنّ أحد المفاهيم المفاتيح الكامنة في نظرية غرايس، هو المفهوم الذي يسمّيه سورل "المقصد الانعكاسيّ". ويتعلّق الأمر بمقصد ذي دلالة يشتغل تصريحياً (والدلالة التي يركّز غرايس اهتمامه عليها خاصّة هي الدلالة المقصديّة). هذه الدلالة يميزها غرايس لا فقط عن الحالات غير المقصدية (كحدث الاحمرار خجلاً)، بل وكذلك عن الحالات التي ينبغي أن يبقى فيها المقصد مخفياً كي يؤوّل المتقبل الخطاب طبقاً لما يتمنّاه الباث، أي أن يفهم المتقبل مقصداً ضمنياً ليس هو المقصد الضمني الحقيقي للباث. ويضرب غرايس على ذلك مثال تقطيب الجبين للإيهام بأننا منشغلون، والحال أننا لسنا كذلك أو مثال لاعب البوكر (poker) الذي يدّعي أنّ أوراقه رابحة باستعمال المخادعة (bluff). إنّ مقصد اللاعب هو المخادعة ويجب أن يبقى سائر اللاعبين خالي الذهن من ذلك المقصد بحيث يرجو اللاعب المخادع أن يفهمَ سائر اللاعبين ادّعاءه (أنّ أوراقه رابحة) حسب التأويل الضمنيّ المباشر (أي أن تكون له فعلاً التشكيلة الأقوى).

وعلى العكس من ذلك فإنّ حالات الدلالة ذات "المقصد الانعكاسي" هي من صنف قولك "سلاماً!" تعبّر به عن مقصد التسليم صراحةً، وهو قولٌ لا يشتغل إلاّ إذا عرفَ المخاطبُ المقصدَ (وعرف من ثمة مجهود التصريح).

ولقد برهن ب.ف.ستراوسن (P. F. Strawson) ـ الفيلسوف البريطاني ـ أنّ نظريتيْ غرايس وأوستين تتكاملان بسهولة بما أنّ أوستين قد ركّز على كون ما يحدد العمل المتضمن في القول هو تأويلُ المقصدِ الصحيحُ (uptake). إنّ العمل المتضمّن في القول لا يتحقق إلاّ عندما يقع إتمام المقصد المتضمّن في القول يجسده الأثر المتضمّن في القول عند التقبل (العمل = المقصد + الأثر / التقبل). فمن زاوية النظر هذه يتعلق نجاح عمل متضمن في القول في قسم منه بإظهار الباثّ له تسهيلاً [على المتقبل] أمرَ التعرّف على مقصد الباث. وبالمقابل، ففي الحالات التي تكون فيها القوة المتضمنة في القول أقل أهمية، فإنّ الضمنيّ يحتلّ قسماً أكبر.

وسنلاحظ في هذا المقطع النصّيّ مع غوفمان (E.Goffman) أنّه:

"ببساطة، من المستحيل نطقُ جملة دون وسم تلفّظها بلون تأثيري مُدرَك، كأن يكون الهالةَ العاطفيةَ الخاصّةَ التي يُضفيها عليها الاتّزان (= الوَقار)."(طُرق الكلام، ص.129)

ومن ثمة توجّه التداوليون وجهتين. فمن ناحية ظهر تأمّل فلسفي يهتمّ بمفهوم القصدية، وخارج ذلك برز تيار يهتمّ بمفهوم العمل (لا سيما مع مصنّف سورل المهور بـ "المقصدية، مقالة في فلسفة الأحوال الذهنية"، باريس، مينوي (منتصف الليل)، 1985 والعنوان الأصليّ بالإنكليزية Intentionality, (1983).

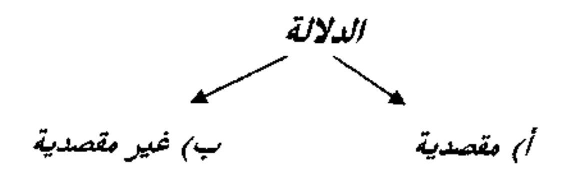
ومن ناحية أخرى، ظهر تحليل دقيق جداً لظواهر الضمني في اللغة العادية، يعود إلى مختلف لسانيي التلفظ والتداوليين الفرنسيين مثل أ. ديكرو O.Ducrot وك. كربرات أوريكيوني C.Cerbrat-Orecchioni (الضمنيّ، باريس، أ. كولين، 1986). وقد اقترح ديكرو اعتبار الاقتضاء عملاً لغوياً بما أن له آثاراً شبيهة بتلك التي لسائر الأعمال اللغوية.

أخيراً تصبح عبثيّةً كلُّ محاولة تصنيف للضمنيات تصنيفاً استقصائياً دقيقاً، وذلك نظراً إلى تعدّد المعطيات الضمنية الممكنة وتنوّعها. وهذا الموقف نعثر عليه بكثرة عند تداوليي اللغة العادية. و يذكّرنا به إ. غوفمان:

"[...] من البديهي أنّ الخطاب الشفويّ (والمكتوب) في السياق له قدرة على افتراض كل شيء في العالم (وحتى في أطراف الكون) افتراضاً اجتماعياً، وهي كليّة يبدو أنّ ما تختاره يشكّل مغامرة تخمينية بشكل ظاهري"(طرق الكلام، ص. 207)

تنوير:

أصناف الدلالة عند غرايس



أ. 1.مفهوم خفيّ ضرورةً
أ. 2.مفهوم خفيّ لا ضرورةً
أ. 2.1.مفهوم غير خفيّ لا ضرورةً
أ. 2 .2. مفهوم غير خفيّ ضرورةً

يقوم تصنيف غرايس(H.P.Grice) على معيار القصدية أساساً. أمّا سورل فيعرض هذه النظرية ويُثريها في كتابه الأعمال اللغوية، ص. 83-91.

III. استدلالات

غالباً ما يتردّد مفهوم الاستدلال(inférence) في تأمّلات التداوليين. والحال أنه مفهوم لم يتمّ تدقيقه كثيراً. فمن بين النصوص المؤسِّسة لا يخصّص له مكاناً صريحاً إلا كتابُ "**المعنى والعبارة**" لسورل، وحتى في ذلك الكتاب، فأنت تحتاج إلى مراجعة أجزاء النصّ التي يظهر فيها المفهوم بفضل حضوره في السرد. ودون شك فإنّ ذلك المفهوم قد عُدّ حضوره طبيعيا. والحال أنّه يمثّل أداةً تواصلية أساسيةً في المقاربة التداولية، وهو واقع في تمفصل مفاهيم أساسية كالدلالة والتأويل والأعمال غير المباشرة والقواعد المحادثية والتنويعات الاجتماعية اللسانية(عند غمبرز Gumperz)، الخ.

إنّ سورل إذ يطوّر في "**المعنى والعبارة**" نظريته في الأعمال غير المباشرة انطلاقا من القواعد التي أرساها في "**الأعمال اللغوية**"، فانّه يركّز برهنته على "كفاءات السامع العامة في العقلانية والاستدلال" ("**المعنى والعبارة**"ص.73) ويثير "مبدأ استدلالياً" عند اهتمامه بصفة أخص بالاستعارة وبتفسير الانتقال من "المعنى الحرفي" إلى الدلالة غير المباشرة:

"يمكن القول إنّ العيب المزمن في النظريات المقارنية أنها تخلط بين الأطروحة التي تقول بانتماء ملفوظ المقارنة إلى المعنى وإلى شروط الحقيقة في الإخبار الاستعاري بالاستتباع، وبين الأطروحة التي تقول بأنّ ملفوظ المشابهة هو مبدأ الاستدلال، أو هو مرحلة في مسار الفهم على أساس أنّ المتكلمين ينتجون الاستعارة وأنّ المستمعين يفهمونها". ("**المعنى والعبارة**"، ص.132).

فهذا "المبدأ الاستدلاليّ" بما هو عنصر في مسار الفهم، يثيره سورل عندما يقترح صياغة صريحة لمراحل فهم عمل لغوي غير مباشر. هكذا، من بين المراحل العشر التي تسمح للمتقبّل بالمرور من التقبّل الحدثي للملفوظ إلى فهم الدلالة التداولية لـ"هل بإمكانك أن تناولني الملح؟" فإنّ سورل يطرح بالنسبة إلى المستويات 10; 5 ;7; 9 عملية "استدلال" للمراحل السابقة مباشرة. ويتميز الاستدلال عن مراحل التقبل المحض للملفوظ (1)، وعن تطبيق المواضعات المحادثية أوالتداولية (6;4;2) وعن إدراك المعطيات السياقية المسمّاة "المعطيات الخلفية المشتركة" (8;3).

يمكننا إذن أن نستدلّ من استعمالات لفظ الاستدلال عند سورل على أنّ الاستدلال هو عملية منطقية لربط المعطيات الملفوظة والسياقية والمحادثية والتداولية، من أجل إنشاء الدلالة. "أن نستدلّ" هو أن نحسب وأن نستنتج انطلاقاً من عناصر دالّة متعدّدة (خاصة هي متعددة من وجهة نظر التداولية)، لكي نؤول و نقف على دلالة. ويقع مفهوم الاستدلال أساساً من جهة المتقبّل، غير أنه [أي الاستدلال] ليس مجرّد تفكيك ولا هو منبتّ عن الباث بما أن الدلالة هي حصيلة تلفّظ مشترك في السياق.

أمّا غوفمان فقد عاد بدوره، وهو يدرس المقتضيات والاستلزامات، إلى التفكير في مفهوم الاستدلال. إنّه ينقد تعريفَ الضمنيّ والاستدلال وهو تعريف دلاليّ محض ومنطقيّ:

"يوجد تصوّر فلسفيّ للمقتضيات (...) سمّيناه (...) "دلالي"، "وجودياً"، أو "منطقياً". انّه تصوّر يبدو مهتما فقط بقيمة الحقيقة في الإخبارات بقطع النظر عن الطريقة التي يمكن لعمل الإخبار أن يفترض بها شيئاً ما في إطار ما (...). والحال أننا نعرّف "الاستدلال" بكونه العلاقة بين إخبارين بحيث يكون الإخبار المستدَلّ عليه (inféré) صحيحاً". ("طرق الكلام"، ص - ص. 208 - 207)

"(...) إنّه من المستحيل رسمُ حدّ فاصل نهائيّ بين ما تقتضيه الملفوظات دلاليّاً وما يفعله الناس الذين يتلّفظون بها تداولياً." ("طرق الكلام" ص - ص. 209 - 208).

يضرب غوفمان مثال جون يسأل مارتا: "ما رأيك في شريط البارحة؟" إذ يقتضي الملفوظ أنّ مارتا ذهبت لتشاهد شريطا مساء أمس. ولكن ليس ضرورياً أن تشاطره مارتا هذا الضمنيّ (عبر الاستدلال)، إذا لم تذهب إلى قاعة السينما، لفهم الملفوظ. أكثر من ذلك، فانّ جون يمكنه بصورة قصدية أن يطرح السؤال ذاته دون أن يعتقد هو نفسه الاستدلالَ المنطقيَ الذي يستلزم أنّ "مارتا ذهبت إلى قاعة السينما مساء أمس" إذا علِم مثلاً علمَ اليقين أنّها لم تذهب، ولكنه يختبر نزاهتها.

"(...) إنّ ما تسمح لنا اللغة بدراسته في أمر المقتضيات يقودنا إلى خارج اللغة، نحو حوامل اجتماعية غير لغوية الأساس (...) وتدخلُ الرهانَ معاييرُ تأويل محدّدة ثقافياً لا فقط السمات النظامية لألسنة مخصوصة". ("طرق الكلام"، ص. 241).

هكذا يبدو الاستدلالُ ظاهرةً جوهريةً في التفاعل اللغويّ.

ودون هذه القدرة التي يعوّل عليها الباثّ، ضمن غيرها من المواضعات الخطابية، يصبح أيّ تواصل مستحيلاً.

IV. الدور والتسلسل

إنّ كلّ ملفوظ ينعكس بفعل التلفّظ، وبين الشفافية والكثافة يقول الملفوظ عن نفسه في الوقت ذاته الذي يقول فيه شيئاً آخر. إنّ كل ملفوظ يستدعي جزئياً ملفوظات أخرى يواصلها ويولّدها

سواء أدرك ذلك المشتركون في التلفظ أم لم يدركوه، ضمن نسق دائري تنشدّ فيه [العناصر] بعضها إلى بعض.

إن هذا الدور (circularité) يقع في صميم طقوس التفاعل كما حلّلها غوفمان الذي وصفها بأنها "أدوار الكلام" (كلام المتكلّمين) وبأنها "تضمين" ("إدراج" enchâssement) (تضمين الملفوظات بعضها في بعض) وتلك ظاهرة يومية في المحادثة العادية. ويركز ذلك الباحث على أن "أدوار الكلام" تهمّ المتخاطبين لا الملفوظات ذاتها:

"إنّ التلفظات لا تقع في فقرات و لكن في أدوار الكلام التي هي بمثابة فرص وقتية (بالنسبة إلى المتخاطبين) للظهور على الركح بشكح تداولي والأدوار نفسها تزدوج بطريقة طبيعية في أشكال تبادلية ثنائية وترتبط التبادلات فيما بينها في متواليات تسمها غرضية معينة ويتشكل متن المحادثة من متوالية غرضية أو أكثر، ذاك هو التصور التفاعلي الذي يفترض أنّ كل تلفظ هو إما تصريح يرتب أقوال المتكلم الموالي بوصفها مخاطَبة (réplique) أو هي مخاطَبةٌ لما رتّبه المتكلم السابق من أقوال أو هي أيضاً خليط بينهما فالتلفظات لا تستقيم وحدها (...) إنّها مبنية (...) لدعم التعاون الاجتماعي المحدود الذي يقتضيه أخذ الدور في الكلام والكلمة المنطوقة في الطبيعة لا توجد إلا ضمن التبادل اللفظي فهي (أي الكلمة) موضوعة لهذه الإقامة الجماعية تماماً." (غوفمان، طرق الكلام، ص.85)

وقد لاحظ "الدورَ" غمبرز (Gumperz) وباحثو بالو ألتو (Palo Alto) الذين اهتموا بها بطرق مختلفة ولا سيما تحت مفهوم "التراداد الدلالي": إنّ فحص محادثة فحصاً دقيقاً يبيّن أن بعض سلاسل التبادل تتكرر دورياً والتصرّفات ذاتها تنتشر دائماً، هذه التردّدات غالباً ما تخبر كثيراً عن العلاقة القائمة بين الفاعلين في النظام. إنّ مفهوم"التراداد" يكمّل مفهوم "التغذية الراجعة" (feed-back) الذي يمثل بدوره كلّ تواصل، كلّ تفاعل، كلّ علاقة سببية بوصفها دائرية وثنائية غير خطّية ولا أحادية.

إنّ مفهوم "الدور" [circularité] يتعالق مع مفهوم "التسلسل" [séquentialité] وإذا لم يكن جماع التواصل سوى مجموعة شاسعة غير منقطعة حيث تتناسل جميع العناصر وتتجاوب بدرجات مختلفة، فإنّ إدراك المتكلمين يكون تسلسلياً (séquentialisé) باعتباره واقعاً في تفاعل مخصوص معها، وليس التواصل كلياً ولا يمكنه أن يكون كذلك حتى ولو كانت كثافة الاستدلالات المحققة في كل فهم مرتفعة جداً كما بيّن ذلك سورل ثم إن هؤلاء المتكلمين يتبنّوْن وجهة نظر "تحدّد" أي "تقطّعُ" سيل الخِطابات إلى"سلاسل" وهاهو غوفمان يذكّرنا بذلك إذ يقول:

"إنّه موضع مشترك (وإن كان صحيحاً) في تحليل الخطاب أن نقول إنّ (...) الإجابات تتصل في معناها بدور الكلام السابق

مباشرة. والذي من دونه لا يكون لتلك الإجابات أيّ معنى في الغالب وفي الواقع، فإنّ كلام الدور السابق يوفّر لكلام اللحظة الراهنة إطاره المرجعي (...) ومن ثمة فإنّ كلام الدور السابق مقتضًى (présupposé) على الأقل بالمعنى العام للعبارة (..). إجمالاً فنحن هنا إزاء استلزام تسلسلي". (**طرق الكلام**، ص. 213)

ولا ينفكّ هذا التسلسل عن كونه نسبيا تماماً، فهو يرتبط بوجهة نظر كل واحد ورهاناته ومقاصده، الخ. ولا تكون نقطة انطلاق أيّ تبادل نقطةَ انطلاق إلا بالنسبة إلى الإدراك المحدد والتأويل الذيْن يكونان للفواعل، فثمّة في الواقع نتيجة أو على الأقل مكوّن غير بدائيّ، أكثر من كونه سبباً.

وفي العمق يؤدّي بنا مفهوما الدور والتسلسل إلى مفهوم أكثر انتساباً إلى المنطق، أعني مفهوم "المفارقة" (paradoxe) فما هي المفارقة؟ إنّها حالة خاصّة حيث يلتقي معطيان في الواقع ذاته وهما متنابذان "منطقياً" إنّ النتيجة هي التي تعود إلى السبب والمحتوِي يدخل في المحتوَى والخارجِ يدخل في الداخل (والعكس بالعكس) غير أنّ ذلك لا يكون مفارقياً إلا من وجهة نظر اختزالية تطلق الجزء على الكلّ وتُطلق المعنى على الدلالة والملفوظ على الخطاب (message)، الخ. إنّ المقاربة التداولية إذ تركّز على الأغلاط في إقامة السلاسل (séquentialisation)، فإنها تبرهن على أنه لا توجد في الغالب مفارقة حيث نظنّ أنها توجد.

هكذا فإنّ السخرية ليست استعمالاً مفارقياً للغة، وبذلك فقول"أكذبُ" أو "لا أتكلّم الفرنسية" يكون مفارقياً ما دمنا في حدود المعنى الحرْفيّ، ولا يكون مفارقياً إنْ أوّلْناه باستعمال ألفاظ العمل المتضمَّن في القول، والعمل اللغوي غير المباشر وعناصر التواصل الدائريّ حيث تتدخل التغذية الراجعة ومعنى التلفظ. وعلى العكس من ذلك، توجد خطابات أخرى لا تُعتبر مفارقية من وجهة نظر تقليدية لأفعال التواصل، والحال أنّها مفارقية من ذلك ما سمّاه باحثو بالو ألتو "أوامرَ مُفارقيّةً" (injonctions paradoxales) كقولهم ("كُنْ عفويّاً!")

رهانات

بين القول و الفعل

I . صيغة تصيب الهدف!

لا يخلو عنوان مؤلف جون أوستين (J.Austin) المؤسس "كيف نصنع أشياء بالكلمات" (How to do things with words) من روح الفكاهة البريطانية: إنه يذكّرنا بالأدلّة التطبيقية نحو: "كيف تتخذ أصدقاء" و"كيف تبني منزلك بنفسك"، الخ. ويجمع النصّ ذاته، وهو محاضرات شفوية، مثله في ذلك مثل مؤلفات تداوليين أنجلوسكسونيين آخرين كسورل وغوفمان، يجمع بلباقة بين التحليل المعمّق والأمثلة أو التعليقات الطريفة التي توضع غالباً في منزلة ثانوية، وقد استشهدنا ببعضها في الصفحات السابقة. وما ذاك بغريب عن المواضعات الأنجلوسكسونية في الخطاب الجدّيّ، فهي [أي الأمثلة

والتعليقات الطريفة] تنسجم مع المواضيع المعروضة. إنهما رهانات الكَلِم والعكس بالعكس، إن جاز القول...

وبالمقابل، تبدو تلك الظاهرةُ نادرةً في الثقافة العِلْمية ذات اللسان الفرنسيّ. ولعلّ مترجم كتاب أوستين إلى الفرنسية جيل لان (Gilles Lane) لم يكن يتوقّع حصول أصداء هائلة في الساحة العلمية لفكرته البارعة في العنوان الذي اقترحه للكتاب الذي ترجمه: "أنْ نقولَ هو أنْ نفعلَ" (Quand dire, c'est faire) وقد تمثّل هذا المترجمُ البارعُ روحَ النصّ وموضوعَه. ومع ذلك، فكم من عنوان كتاب أو فصل وكم من صياغةٍ استلهمت أو أحالت على ذلك العنوان في الأوساط العلمية الفرنسية لدى اللسانيين وفلاسفة اللغة وغيرهم من المختصّين في المسائل التداولية! سواء من أجل تعميقه أو دحضه أو تعديله، فقد وقع الدور: "القول وعدم القول"، "القول والمَقُول" (أ. ديكرو O. Ducrot)، "أن نقولَ، هو ألاّ نفعلَ شيئاً" (فصل في "عناصر من التداولية اللسانية"، أ. برّوندونّي ر .A. Berrendonner)، "ما يقوله الكلام" (ب. بورديو .P. Bourdieu)، "القول والتقويل" (أ. بلانشيه A. Blanchet)، "القول ونقضه" (ج. موشلير J.mœschler)، "أن نقول هو أن نقول" (ر. جنجن R. Jongen). كما توجد أصداء أخرى أقلّ وضوحاً وأخرى بالإنكليزية يمكن ذِكرها...

وإذا كانت الصيغة المذكورة تصيب الهدف، فليس فقط لأنها رشيقة، بل لأنها أساساً تطرح السؤال الجوهريّ للصلات بين

الملفوظ والعالَم أو إذا عمّمنا الأمرَ على العلوم الإنسانية، فهي تطرح سؤال الصلات بين الداخلي والخارجي، بين الجزء والكل.

ولْنبقَ في مرحلة أولى في علوم اللغة، إذ من بين الذين عمّقوا المسلك الذي فتحه التداوليون الأوائل، نجد في العالَم الفرنكوفوني باحثين من أمثال كربرات أوريكيوني (c. Kerbrat - Orrecchioni) وكورنوليي (B. de Cornulier) وفان أوفربيك (M. Van Overbeck) وفرانسيس جاك (F. Jacques) وأولئك المشار إليهم أسفله.

* أ. ديكرو (O.Ducrot): الضمنيّ والحِجاج

لقد انكبّ أوزفالد ديكرو في كتابيه ("أن تقول وألاّ تقولَ"، باريس، هرمان، 1972، ط.2، 1980) و("القول والمَقُول"، باريس، مينوي، 1984) على الضمني. فهو يلحّ على أنّ اللسان ليس فحسب أداة تُستخدم في نقل المعلومات بل هو ليس كذلك بالأساس، وذلك في تضادّ مع تعريف دي سوسير (F.DeSaussure) ومَن جاء بعده من أصحاب التيارات اللسانية، للسان.

إنّ اللسان يقيم "صلاتٍ بيذاتية" بين المتخاطبين. وذاك هو جوهر "القوة المضمنة في القول" التي حددها أوستين وتجسيد لها، فيما يرى ديكرو. كل كلام يتوجه إلى مخاطب، يؤسس معه علاقة ضرورية وينسب إليه أدوار لا يسعه إبطالها حتى وإن امتنع عن

الردّ (إنّ غياب الردّ تصرّف دالّ). إنّ ديكرو يمدّ مفهوم القوّة المضمّنة في القول ليشمل مجالا أوسع من الذي أناطه به سورل وأوستين. فالضمنيّ عند ديكرو يشمل الاقتضاء (présupposition) الذي يعتبره عملاً من الأعمال اللغوية ذا قوّة متضمّنة في القول بما أنّ الاقتضاء يتمّ بمجرّد أخذ الكلمة، في حين أنّ أوستين وسورل يعتبران الاقتضاء شرطاً من شروط نجاح التلفظ.

فالضمنيّ عند ديكرو يشمل صنفين: "المقتضى" (وهو قريب من المعنى الذي يستعمله فيه أوستين) و"المُضمَر" (sous-entendu). و"المقتضى" رغم كونه ضمنيّا يظهر في الملفوظ ذاته. مثال ذلك:

أ: – أنا محتاج إلى أداة أفتح بها هذه العلبة...

ب: – سكّيني السويسري الظريف لا يفي بالغرض".

ف (ب) ينجز المقتضى بذكره في الملفوظ "لي سِكّين سويسري ظريف". على عكس "المضمر" الذي فهمه (ب) ("هل بإمكانك مساعدتي؟") وأجاب عنه، فلا ذكر له في الملفوظ .لقد استدل (ب) على هذا المضمر فقط عبر تأويل التلفظ على أساس بعض القواعد المحادثية.

إنّ المقتضيات إذ تنضاف إلى "الموضوعات" (posés) (ما يتحدّث عنه الملفوظ أساساً)، تسمح بتذكيرنا بشكل ملتو بوجود عناصر تقدم بوصفها بديهية، مما يدفع إلى طرحها من رهانات المحادثة. وهذا تمشٍ معتاد في الاستراتيجيات الحجاجية (إضافة

ظرف أو نعت لتوسعة الجملة مثلاً). فالمقتضى كالاستلزام المنطقي (implication logique) له إذن قوة مضمنة في القول. فهو يدخل معطيات إلى التخاطب في ضرب من القوة المفروضة على المخاطب، بما أنّ ذلك المقتضى ليس موضوع المحادثة (مبدأ الإفادة). وعلى المخاطب أن يقبل ذلك المقتضى دون أن يحمل ـ في العادة ـ تسلسل المحادثة على هذا العنصر الجديد وإلا أدى به ذلك إلى الحديث عن شيء آخر يناقض مقصده الأول. وفي كلتا الحالتين، فقد نجح استخدام القوة (التلفظية / الخطابية / القولية).

إنّ للـ "مضمرات" عملاً أكثر ضمنياً وأبرز تداولياً. فالمضمر هو ما نقوله زائداً عن الملفوظ بمجرد قولنا للملفوظ. وتشتغل الأعمال غير المباشرة على المضمرات.

ولا يحلّل المضمر إلاّ بالنسبة إلى معطيات الخلفية المعرفية في الامتثال للمواضعات الخطابية (في حين يشتغل المقتضى منشئاً انفصالاً عنها). ويضرب أ. ديكرو مثال اللافتة "مفتوح يوم الثلاثاء" توضع على باب متجر، إذ لا يفهم المعنى الحرفي للافتة إذا كانت المواضعات الاجتماعية للمكان (الذي يوجد فيه المتجر تكون وفقها المغازات مفتوحة في العادة يوم الثلاثاء. إن تأويل هذا الملفوظ حسب حكم المحادثة (الإفادة، الإخبار، الشمول) يؤدي تقريباً إلى الدلالة المضمرة "مفتوح يوم الثلاثاء فقط".

كمّا خصّص أ.ديكرو تحليلاً تداوليّاً للحِجاج بما أنّ المقاربة التداولية تركز على استراتيجيات العمل. لقد اشتغل تحديدا على ظواهر مرتبطة مباشرة بالملفوظ الحجاجي. ففي كتابه (**"كلمات الخطاب"**، باريس، مينوي،1980) والكتاب الذي اشترك في تأليفه مع جون كلود أنسكمبر .(J. C. Anscombre): "الحجاج في اللسان"، بروكسال، مارداغا،1983، يبيّن ديكرو أنّ بنية الملفوظ اللسانية الداخلية وأنّ استخدام الروابط الإشارية والمُوجّهات تحديداً كل ذلك يمنح أدواراً مخصوصة لعناصر الملفوظ الأخرى. من ذلك مثلاً "لم..." و"بعض" في الملفوظين: "*د لم يقرأ زي كلّ كتب الجاحظ*" و"*قرأ عمرو **بعض** كتب الجاحظ*". فالملفوظان يخبراننا بأمر متطابق ("فزيد وعمرو كلاهما قرأ بعض كتب الجاحظ ولم يقرأها كلّها"). لكن الملفوظ الأوّل يؤدّي بنا إلى تأويل سلبيّ (مثل قولنا: "...إذن فهو غير قادر على كتابة مقال عن آثار الجاحظ") في حين يؤدي بنا الملفوظ الثاني إلى تأويل إيجابيّ (مثل قولنا: "فهو أهلٌ لأن يكتب مقالاً في المسألة"). وبالطريقة ذاتها درس ديكرو عن قرب الاشتغالات التداولية لمختلف المفردات الجارية في الخطاب الحجاجي (لكن، لأنّ، بما أنّ...)

وفي حركة تعود إلى التلفظ، ولّد ديكرو مفهوم "تعدّد الأصوات الحجاجي". ويتعلق الأمر إجمالاً بتحليل الملفوظ بوصفه متأسساً على تواجد عديد دوائر التلفظ من ضمنها يضيف ديكرو الهو إلى

الأنا والأنت. ويمثل الهو مرجعية خارجيةً الرأي العامّ ـ أو ما يُقدّم على أنه كذلك ـ أي ما لا يتحمل الباث مسؤوليته. ففي ملفوظ من صنف "س لأنّ ص" يهتمّ المتكلم بقضيّتين س وص. وبالمقابل في ملفوظ مثل "س بما أنّ ص"، يأخذ الباثّ على عاتقه س بيد أنّه يقدّم ص على أنها قضيّة تؤكّدها دائرة خارجيّة أي الهو.

لقد أسهم ديكرو في تطوير تداولية **موسّعة** غالباً ما يشار إليها بوصفها "تداولية مدمجة"، تلتحق في مدّ وجزر بعلم الدلالة اللساني (بما أنّ التداولية تعمل أيضاً داخل الملفوظ).

• ف. ريكاناتي:"الملفوظات الإنشائية"

ف. ريكاناتي(F. Récanati) فيلسوف اللغة كان أحد الذين اهتموا بالغ الاهتمام بتطوير التداولية في فرنسا (**"الشفافية والتلفظ: تمهيداً للتداولية"**، باريس، سوي، 1979، "الملفوظات الإنشائية"، باريس، مينوي، 1981). لقد اتجهت تحليلاته نحو تعميق نقطتين:

1) في كتابه الأول تدبّر تاريخ نظريات العلامة ومفهوم المفارقة.

2) قام بتحليل مركّز لتصوّر "الإنشائي" في كتابيه، ولا سيما ثانيهما، وهو تحليل نُعنى بتقديمه فيما يلي.

انطلاقاً من "اكتشاف" أوستين للقوّة اللاقولية الماثلة في كل ملفوظ يميّز ريكاناتي الملفوظات ذات القوّة اللاقولية غير الصريحة (مثل"اُخرج" الذي يمكن أن يكون في حد ذاته أمراً أو نصيحة أو التماساً) عن الملفوظات ذات القوة اللاقولية الصريحة (مثل "آمرك بالخروج"). فالتأويل (يسميه أوستين: uptake) يوجّهه الملفوظ بوضوح. هذا الصنف الثاني من الملفوظات حيث يصرّح الفعل بالقوة اللاقولية هو من صنف الملفوظات التي يسميها ريكاناتي "إنشائية" أمّا سائر الملفوظات بما فيها الملفوظات غير المحتوية على فعل نحو الشتائم في العادة ("أخرق!") فليست إنشائية لأنّ قوتها اللاقولية تظل ضمنية. بالنسبة إلى أوستين، لا يقع فعل التصريح في المستوى نفسه الذي يقع فيه محتوى باقي الملفوظ. ففعل التصريح إن هو إلا ضرب من التمثيل للمقصد لنه "سابقة إنشائية". من ذلك ففي الملفوظ من نحو "أؤكّد أن الأرض كُرويّة الشكل" فإن "أؤكّد أن" هو هذه السابقة، و"أنّ" ليس حرف موصول حقيقةً بل هو حرف تفسيري في الواقع.

ف. ريكاناتي يدحض هذا التحليل الذي جعله أوستين افتراضاً وكان غير متيقّن منه. فهو تحليل لا يصلح لحالة أخرى نحو "آمرك بالمغادرة" حيث الحرف [بـ] ليس مجرّد حرف تفسيري، ويحث الملفوظ الأساسي ليس "المغادرة"، بل هو "... كَ...المغادرة" بضمير المخاطب المتّصل (كَ) المندرج في السابقة المزعومة. وحذف هذه "السابقة الإنشائية" غير ممكن لأنّ

"المغادرة" لا تقع، إذ يجب أن تُحوَّل إلى"غادِرْ!". لقد شدّت المقاربة التحويلية انتباه ريكاناتي (على غرار أوستين وسورل) وقد حاول فضّ المشكل من وجهة نظر توليدية (بواسطة قاعدة تحويل للحصول على إدراج "بنية سطحية"). لكنّ المبدأ التوليديّ القائل بقاعدة تحويل تسمح بالمرور بشكل نظامي من "بنية عميقة" إلى "بنية سطحية"، يلاقي عديد العوائق عند تحليل الظواهر. وقد بيّن ريكاناتي ذلك مستخدما أمثلة مضادّة نحو "أعتذر لقلبي عليك قهوتي" (حيث إنّ "قلبتُ عليك قهوتي" لا يمكن أن تكون لها قيمة اعتذارية حسب ريكاناتي، وحيث إنّ "أعتذر" ليست إذن مجرّد عنصر تقديميّ)، ولا سيما مثال "أشكرك" (حيث إن البنية قضية واحدة يمتنع فيها التحليل إلى سابقة + محتوى). فـ "السابقة الإنشائية" المزعومة تشكّل بالفعل قسماً بنائياً في الملفوظ الإنشائي ذاته. فإذا قلنا إنها (أي السابقة الإنشائية) تُسمّي القيمة اللاقولية، لم يكن ذلك تحديداً لها. ويدحض ريكاناتي كذلك الأطروحة التي يمكن تحليل [ملفوظ] إنشائيّ (صريح) بموجبها يمكن تأويل قوته اللاقولية بألفاظ حِكَم المحادثة وذلك بوصفه إخباراً ("إذا أثبت أنه يأمر، فذلك يعني أنّه يأمر"، مبدأ الكيفية). والواقع أنّ شرط "الكيفية" في إخبار ما هو "اعتقاد" المتكلم في ما يُثبته. وليس المشكل ههنا قطعاً. يقترح ف.ريكاناتي، إذن تحليلاً يستعير مصطلحات سورل، المقصد و"وجهة المعنى" (مطابقة الواقع للملفوظ).

أخيراً أخذ ف. ريكاناتي بتصنيف الأعمال اللغوية. وقد قدّمنا الجدول الذي وضعه لها أعلاه (اُنظر تنوير *"شجرة الأعمال اللاقولية"*).

• أ. برّوندونير: "أن تقول، هو ألاّ تفعلَ شيئاً"

اعتبر آلان برّوندونير (A. Berrendonner) في مؤلّفه "**عناصر من التداولية اللسانية**" (باريس، مينوي، 1981) "العمل اللاقوليّ مفهوماً متّهماً" (عنوان الفصل I.3) وصاغ افتراضه "أن تقول هو ألاّ تفعل شيئاً" (عنوان الفصل III). على النقيض من مقترحات أ. ديكرو، يعتبر برّوندونير أنه لا توجد أي قيمة تداولية محتواة داخل الملفوظات والمبنى. يلحّ برّوندونير على أن القوة اللاقولية ليست سوى اشتقاق يقع لحظة التلفظ في السياق، وقد عاد إلى نظرية أكثر تقليديةً تعتبر اللسان تمثيلياً بالدرجة الأولى ("مجموعة أسماء من شأنها أن تعيِّن أحوال الأشياء أو الأحداث في الكون"). ويرى أنّ إدماج الدلالية والتداولية بهذا المعنى أو ذاك (وهو ما قام به ديكرو واستلزمه تحليل "المعنى الحرفي" الذي قام به سورل) أمرٌ يعسر تحمّله كما أنّه غير ذي جدوى في الآن ذاته. فقد قدّم المفهوم النظري للعمل اللاقولي بوصفه "مقابلاً نظرياً" باهض الثمن لذلك يرى أن يتخلى عنه:

"[...] أقول مختاراً إنّ هذا المصنّف كله يقوم على ثلاثة مقترحات، ولا أقول أطروحات، للتعريف ببرنامج مسطّر لجعل الدلالية نظريةً تستحقّ هذا الاسم:

1) إنّه لا يمكننا تقديم تلفظ ملفوظ باستعمال مفاهيم عامّة إلا بتعريف التلفظ بوصفه مجموع أحداث التواصل اللفظي الشفوي، أي دون قبول تمثيل بعض توابعه (fonctifs) المعتبرة إلى هذا الحين غير مفيدة: الإشارات والمعايير الاجتماعية تحديدا.

2) إنّه من الملائم التخلص من مفهوم [العمل] اللاقولي وجعل اللسان تصوّرا تمثيليا يُعرّف اللسان بمقتضاه بوصفه مجموعة وقائع افتراضية تصريحية.

3) لا يمكن قبول تمثيل ملفوظات اللسان تمثيلا عامّا دون قبول وضع نحو شامل لها. بعبارة أخرى، فإنه من المناسب رفض كل دلالية مستقلة تفتقر إلى التركيبية".

(عناصر من التداولية اللسانية، باريس، مينوي، 1981، ص.30).

وحتى مفهوم العمل لم يوظفه أوستين ولا أتباعه بشكل صريح. يرى أ. بروندونير أنّ "العمل" سلوك إشاري جسديّ. فالقول هو عكس الفعل. ومن ذلك العبارات الشائعة نحو "كفى أقوالاً نريد أفعالاً!" (كتاب برّوندونير السابق، ص.80). بذلك فالإنشائيات، لا تصلح لإنجاز عمل بل تصلح على العكس من ذلك إلى تعويض ذلك العمل بأقوال. هذا هو معنى **أن تقول هو ألاّ تفعل شيئا**. إذا

كان ذلك كذلك، فإنّه بقي لنا أن نفسّر كيف يمكن أن يعوّض العمل بملفوظ ولماذا يتمّ ذلك التعويض. لقد أقام برووندونير محاولة لوضع تشكيلة اختبارية بظواهر إبدال ملفوظ بعمل وبالظروف التي يكون فيها ملفوظ أنسبَ من عمل. وأعطى أمثلة من أعمال حَكَمَ بأنها غير ممكنة التحقيق (مثل: يضحك مغنّياً) وأخرى يطول إتمامها جدّاً (مثل: سُجن المجرم مدى الحياة) وأعمال أخرى غامضة (مثل: شدّ على يديه)، إلخ. إنّ عدم الملاءمة تجعل المرجع غائباً وكذا يغيب الاشتقاق اللاقوليّ للملفوظ المعوّض وهو اشتقاق ينجزه المتخاطبون لحظة التلفظ.

إنّ تأمّل برّوندونير المحرِّر بلهجة فكهة يُعدّ بمثابة إثارة. وعديدة هي الاعتراضات التي يمكن توجيهها إليه. من ذلك أنه لا يفسر كيف يمكننا أن نعد عبر عمل إشاري. كما أنّ تعريفه للتنغيم بوصفه "إشارياً" يناقض جزئياً تمييزه "عمل = إشارة / قول = لا - إشارة". إنّ النظرية التمثيلية للعلامة، تقريبا قبل (المدرسة) السوسيرية (نسبة إلى ف.دي سوسير Saussure F. de)(؟) حيث يمثل اللسان الواقع هي نظرية ثم تجاوزها بالتأكيد، حتى بالنسبة إلى لساني "صرف ومتجدد" يرفض الخروج عن الملفوظ. كما لا نفهم مثلاً كيف لا تكون لملفوظ طلبي أي قيمة متضمنة في القول في حد ذاته. ثم لماذا نجعل الملفوظ معوضاً للعمل، **لا العكس**؟ لا يقدم أي سبب يعلل هذا الاختيار المثير للجدل. إن الخيار المضاد

يقلب الافتراض كله ويجعل من الملفوظ عملاً، بالقدر الذي يمكن أن تعوضه فيه إشارة؟

فضلاً عن ذلك، فان بروندونير يرسم صورة كاريكاتورية لنظرية الأعمال اللغوية وللمقاربة التداولية ـ التلفظية، وذلك من خلال نقده ديكرو الذي يتناقض معه. فلا أوستين ولا سورل ولا حتى غمبرز (Gumperz) وإن بشكل أقلّ حدّة، اهتموا ـ فيما يرى بروندونير ـ بتمثيل نظريتهم بوصفها "نظريات ذات شكل Y (مقلاع)" (كتاب برّوندونير السابق، ص. 11) حيث القيمة التداولية "الضمنية" والمعنى "الصريح" للملفوظ متباينان ولكنهما يجتمعان عبر التلفظ. وكلّ الباحثين يضعون مصادرات للحصول على عناصر أقل تمفصلاً وأكثر تراكباً. وفي الواقع كيف نطرح ملفوظا من التلفظ، بما أنّه **لا يوجد ملفوظ دون تلفظ؟** وعلى مستوى آخر أساسي، تنسب المقاربة التداولية بشدة مفهوم الحقيقة، كمنا أنها لا تعبأ "بأنواع المنطق الصوري الكلاسيكي، منطق الثالث المرفوع" (المرجع نفسه، ص 36).

لا يبدو فكر برّوندونير مناقضاً في العمق للتداولية، ولكنه يريد بالأحرى تعديل وجهتها باتخاذه مواقف تتسم بالمنافرة بشكل مقصود. فعلى صعيد كثير من النقاط يستعيد المؤلف (بروندونير) أسس التداولية من ذلك المفهوم الاصطلاح أو "نمط" التأويل،الخ. إنّ لمحاولة برّوندونير أثراً بالخصوص في وضع الإصبع على بعض "نقاط الضعف" العلمية للمقاربة التداولية على بعض القصور في

تعريف المفاهيم الغامضة أحيانا كثيرا حتى أنّها لتبدو وكأنّها مصادرات غير مبرهن عليها.

*رني جنجن: "أن نقولَ هو أن نقولَ"

قليلة هي النظريات اللسانيات اليوم التي لا تنفتح على الإشكالية الخارجية التي أظهرتها المقاربة التلفظية أو علن الاجتماع اللساني، للعيان.

ويتوفر لنا في رني جنجن (René Jongen) وكتابه "أن نقول هو أن نقول" (بروكسال، دي بوك، 1993) مثال حديث عن العمل الذي يستثني تلك الإشكالية. وهذا العنوان هو طبعاً صدى مضاد لمصنف ج. أوستين (J. Austin). والنظرية التي سنعرضها تعود إلى ج. غانيبان (J. Gagnepain) بالأساس وتسمى "نظرية الوساطة". والصفحة الرابعة في كتاب جنجن تلخّص جيّدا أسس هذه المقاربة:

أن نقول هو أن نقول أو عندما تطرح المسألة اللغوية بمنطقها الخاص، متخلّصة من كل ما يكون متداخلاً مع القول، دون أن تكون معنية به (أي بالقول) مع ذلك تمثيلاً وإرادة وتخاطباً وكتابة.

يتعلق الأمر بـ "القول" لا بـ "المَقُول": فالملفوظ والتلفظ يظهران فيهما وعبرهما ويطرحان من مجموع وسطهما الذي نشأ فيه سواء كان المتكلم ("الإرادة") أو المتخاطب والعلاقة ومسألة الإحالة

("التمثيل") أو الكتابة. إنّ مثل هذا التمشي القائم على منهجية صارمة ومعقدة (طبعاً مع تحليل الأمراض المتصلة باكتساب اللغة وإنتاج الكلام)، يبدو سوسيريا أكثر من سوسير نفسه. ودون الدخول في معادلات نظرية خارجة عن موضوعنا يعسر علينا ولوجها، فإننا نلاحظ في إشارة سريعة أن تلك النظرية تقع في تناقض مع التداولية، كما أنها تناقض سائر التطورات الراهنة لأغلب التيارات اللسانية وذلك لأنها تضع منذ المنطلق الملفوظ معزولاً عن المتكلمين وعن السياق. وهذا لا يعني عدم اهتمام هذه النظرية برؤية أشمل للإنسان، بما أن هذه "الغلوسولوجيا" (glossologie) (مصطلح يفضّله أصحاب هذه النظرية على ما نسمّيه "اللسانيات") تندرج ضمن نظرية أنتروبولوجية (= إناسية) عامة. ولكن الكيفيات والمناهج والمفاهيم المعتمدة في التحليل تشتغل في إطار نظريّ استنتاجيّ يتوقع وجود مقولات تعزل تجريبياً وبشكل خاص مختلف وجوه النشاط البشري. هذا المبدأ الحاضر عند سوسير عندما يعزل اللسان (عن الكلام) أو لدى لسانيين آخرين مثل هيالمسلاف (Hjelmslev)، إنّما يناقض في العمق المقاربة التداولية.

وتبقى المقاربة التداولية منكرة. فبعض اللسانيين يرون أن الانفتاح نحو السياق التلفظيّ والتداولي يظلّ خطِراً، فقد يُميّع مثلُ ذلك الانفتاح موضوعَ دراستهم تمييعاً.

ومهما يكن من أمر، فعنوان مصنّف جنجن (R. Jongen) ذاته يبين أنه لم يعد بوسع الباحث أن يتجاهل تيّاراً علميّاً قويّاً انطلق من العنوان العلامة: *أن نقول هو أن نفعل*.

II . هل هي ثورة علمية؟

إن *المحلّ الابستيمولوجي* الذي تحتلّه المقاربة التداولية، هو الذي يشكل في العمق طرافتها وخصوبتها ـ خصوصاً إذا اتجهت هذه المقاربة لتحليل اللغة العادية ـ كما إن ذلك المحل يمثل هويتها. فهي تحتل في الواقع مكاناً خاصاً في الحقل العلمي اكتسبته بفضل مناهجها وتظافر الاختصاصات المنضوية يدعونا إلى مناقشته ضمن الحالة الراهنة التي اتخذ فيها حقل علوم الإنسان[1] هيكلة معينة.

إنّ المؤاخذات التي توجّه إلى التداولية هي التالية:

– الضعف المنهجي: المسارات المعتمدة إستنتاجية في العموم، تنطلق من ملاحظة ظواهر محدودة، وتترك مجالاً رحباً للأفراد بوصفهم ذواتاً فاعلين ومن ثمة تظهر الذاتية (التصرف؟) والنسبية

---

[1] عبارة "علوم الإنسان" تسمح بعدم التمييز بين "العلوم الإنسانية" و"العلوم الاجتماعية".

واستحالة تكوين نظرية عامة "محايدة" قادرة على توقع الظواهر وتفسيرها في كليتها:

- الضعف في اللآليات الاختبارية وفي الجهاز الاصطلاحي النظري مما ينجر عنه تعدد موضوع الدراسة بل ضبابيته (التلفظ؟ العمل؟ اللغة؟ التواصل؟ التفاعلات؟) مع غياب نظريّة معمّمة.

أكثر من ذلك، فإن التداولية تشتغل على ظواهر متّصلة بمسائل *إيديولوجية* (الحقيقة، العمل، العلاقات الإنسانية، المناورات الخطابية، النسبية الثقافية، الخ..).

والحال أن المنوال المهيمن على علوم الإنسان هو منوال وضعي يعود إلى القرن التاسع عشر ولكن ذلك إنّما تواصل بفضل التداولية. فالمناهج افتراضية استنتاجية وموضوع الدراسة ينبغي أن يكون محاصراً ومعزولاً، والقيم الأساسية هي العقلانية والموضوعية. فالهدف يتمثل في التحقق التجريبي من النظرية المدركة مسبقاً تحققاً ذا نزعة إحصائية (متغيرات، ثوابت، مجموعة، شاهد) وذلك من أجل عرض كل الظواهر المتصلة بموضوع الدراسة عرضاً شاملاً. وهذا ما يؤدي إلى تجزئة الحقل في شكل حقول فرعية (أو "اختصاصات علمية") نسميها مواضيع دراسة. ومن ثمة نقف على التمييز بين "العلوم الإنسانية" و"العلوم الاجتماعية"، ثم نقف على التقسيم الداخلي للضربين من العلوم بين "الإنثولوجيا" و"السيوسيولوجيا" و"اللسانيات" و"الدلائلية" و"النقد الأدبي" و"علم النفس" و"التاريخ" الخ. ومثل هذا المنوال يمكن فهمُه

بالرجوع إلى تاريخه: ضرورة أن يتميز مبدئياً عن التفسيرات الدينية، وأن يتميّز إذن عن علم الطبيعة، كما يتميز عن الفلسفة، الخ. لكن ثمّة ضرورة للمحافظة على نسقية العلوم الطبيعية وموضوعيتها (وهي العلوم التي يدرس فيها الإنسان شيئاً آخر سواه)، وهي ضرورة ليتّخذ المنوال موضوعاً علمياً.

أغلب الأعمال ذات الولاء التداوليّ لا تدخل في هذا الإطار. فأوستين (فيلسوف) وغمبرز (لساني انثولوجي) أمّا غوفمان فهو (سوسيولوجيّ) مثلاً، وهم يشتغلون بشكل مغاير ويطالبون بالانضواء تحت التداولية بشكل صريح مثل المنهجيين الإثنيين المتبعين لمدرسة شيكاغو. أمّا سورل (فيلسوف) ومدرسة بالو ألتو (علماء نفس)، فقد انقسموا بشكل واضح بين النسقية النظرية ذات المعالجة التجريبية من جهة، وبين الالتزام الذاتيّ في إطار نسبويّ، من جهة أخرى. وفي كلّ الحالات، بما في ذلك حالة التمشّي النفسيّ العِلاجيّ النسقيّ لمدرسة بالو ألتو، فإنّ إدخال *المناهج الاستنتاجية والذاتية النسبوية* (غير الحصريّ) هما اللذان قطعاً مع المنوال العلميّ المهيمن ووسما أصالة المقاربة التداولية كما شكّلا عنصرين مزعجين لغير القابلين بهذه المقاربة.

وهذا لا يعني بحال من الأحوال غياب التأليف (*اللاحق*) مثلما يسعى المصنّف الحاليّ لبيانه. ولقد حفّز البحثُ عن كلّيات هِمم كلّ من سورل وغوفمان وغمبرز. لكن هذا *البحث عن كلّيات يتأسّس على تنوّع الظواهر وينبثق عنه انبثاقاً مُدبَّراً* والحال أنّ

مناهج علمية أكثر كلاسيكية تميل إلى إقصاء ذلك البحث أو إلى اعتباره مجرّد ظاهرة عارضة.

إنّ خصوبة المقاربة التداولية ونجاحها وحتى تطبيقها وملاحظة نتائجها والانسجام الأساسيّ بين مناهجها والوقائع المحلّلة والخلاصات النظرية المقترحة، كلّ ذلك قد يؤدّي إلى نظرة أكثر إيجابيةً لموقفها العلميّ. واليوم تنفتح الحدود بين التخصّصات العلمية شيئاً فشيئاً كما تتعدّد التبادلات وتكثر الفروع المتعددة الاختصاصات ("علم النفس الإناسي"، "علم النفس الاجتماعي"، "اللسانيات الاجتماعية الإناسية"، "القانون المقارن"، "نظرية التعقّد"، "التداولية"...). والغالب على الظنّ أنّ ذلك يوافق حاجةً علميةً أو قُلْ حاجة أخلاقية بشكل أوسع (إنّنا نقف على مبادئ تداولية حتّى في الفيزياء الكوانطية (quantique)).

فضلاً عن ذلك، فإنه بوسعنا توجيه النقد نحو المنوال الافتراضيّ الاستنتاجيّ: لما يتّسم به من صلابة ومزاعم عقلانية شمولية (أو ربّما كليانية؟) ومن عدم توافق مع الواقع ومن تجريبية محاذية لظواهر لا تدخل في الإطار النظري (وقد يكون ذلك اختيارياً؟) وتقطيع مسرف للواقع المعقّد إلى "مواضيع" بقدر ما هي اصطناعية فهي معزولة، وأخطر من ذلك، اتخاذه موقفاً غير مقبول أخلاقياً يتمثل في النظر إلى الكائنات والأفعال البشرية وكأنها أشياء في حالة عطالة. أكثر من ذلك، فمن البديهيّ أن

تكون الاختصاصات العلمية "التقليدية" هي الأخرى مُختَرَقةً من قِبَل تيارات نظرية متعدّدة وأحياناً متناقضة.

قطعاً فإنّ ما يُلحّ عليه التداوليّون الذين قدّمناهم في هذا الكتاب من تدبُّر وعدم اكتمال وذاتية ونسبية يوضّح الخاصية التي لا يمكن اجتنابها بل قلْ هي سمة مرغوب فيها علميّاً ضمن علوم الإنسان. ولكن ذلك كلّه يبدو أقلّ إغراءً من نظرية عامّة مُحكمة مُتقنة، تحتوي تصنيفاً شاملاً ويبدو نهائياً. ومن المؤكّد أنّ بعضهم يريد أن يرى إشكالية نظرية اللسان أو التعالي (transcendance) (هل يوجد المعنى خارج اللسان؟) وقد حُلّت حلاً نهائياً (!) طبعا، إنّه من المُثير مصادفة إخبارات تقترب من ذلك نحو "الكلّ في الكلّ، ربما"، فهي تشبه أحياناً إذا ما احتلْنا عليها قليلاً، الخلاصات المَرنة للتداوليين. وتلك مسألة أخرى تقودنا إلى جانب آخر من التداولية، جانب اللغة العلمية أو "الصورية" والذي يمكن أن نصوغه في "وجهة المعنى" على حدّ عبارة سورل: فهل يتعلّق الأمر بمطابقة الواقع للّغة (العلمية) أم بمطابقة اللغة (العلمية) للواقع؟

وعلى ما يبدو، فإنّ تداولية اللغة العادية تتّجه أكثر إلى الخيار الثاني، مع وعي أصحابها جيّداً بالجدلية[2] التي تؤدّي بشكل دائم ومنتظم إلى الخيار الأوّل...

---

2 هذا الأخذ والردّ أو "الجدل" المنهجيّ يُلاحظ بوضوح عند أوستين وغمبرز.

فكلّ ذلك يجعل التداولية مفردة في الوقت ذاته الذي تكون فيه جمعاً، بما في ذلك الظواهر البشرية التي تدرسها خاصّة وهي ظواهر جماعية وفردية في آن. فمِن "تداولية كونية" لمدرسة فرنكفورت (مع هابرماس) إلى "تداولية عقلانية" لمدرسة القدس (مع كاشر A. Kasher) مروراً بـ "التداولية الحوارية" مع فرانسيس جاك أو إثنوغرافيا التواصل مع هايمس (D. Hymes)، فإنّ التداولية ينهض بها تداوليون مختلفون يصدُرون عن اختصاصات مختلفة ويشتغلون على ظواهر متعدّدة. وأُثريت التداولية وأُخصِبت بما جرى بينهم من حوارات ومناقشات واختلافات. فالخطأ الذي أرجو ألاّ أكون قد وقعتُ فيه باقتصاري على "تداولية اللغة العادية"[3] في هذا الكتاب، يتمثل في قصر *التداولية على أحد مكوّناتها* أو العكس. خطأ آخر قد يحصل بجعل التداولية مقتصرة على اختصاص علميّ. إنّ هويّتها في تعدّدها. لذلك قلنا في المقدّمة إنّنا لا نفهم التداولية بوصفها اختصاصاً علمياً، كما يتبادر إلى الأذهان من معنى الاختصاص. إنّها بالأحرى مقاربة جديدة طَموحة في حقل علوم الإنسان. التداولية أن تكون في تواصل مع الغير.

---

[3] لذلك فإنّ اختيارنا للنصوص والباحثين الأساسيين يمثّل اختصاصات مختلفة: الفلسفة، اللسانيات الإناسية (éthnolinguistique)، علم الاجتماع.

آفاق

نحو "علم مواضع" سياقيّ
في علوم الإنسان

ليست التداولية "حقلاً فرعياً" يحدد موضوعَ دراسةٍ جديداً. *إنّها "مقاربة" مستجدّة، تتأسّس على تعدّدية منهجية (ذهاب وإياب استنتاجيّ / تأليف) لكامل الحقل*. ونتبيّن من خلال مفهوم التواصل أنّ موضوع التداولية هو الإنسان نفسه وهو يباشر أدواره الاجتماعية. وفي إعادة صياغة أخيرة نقول إن "المقاربة التداولية" هي "علم المواضع السياقيّ" فهي "علم المواضع"[1] أي "وجهة نظر": "اقتراب" له جانب "الخطوة الأولى، الابتعاد" وهو غير ملائم. وهي "سياقية" لأنّ مفهوم السياق هو أحسن ما يسم هذه الطوبيقا. و"التداولية" ليست تسمية جيّدةً. إنها كلمة فضفاضة جرى في الاستعمال الفرنكوفوني لها أنها تعني دلالات ومعانيَ بعيدة جداً مما هو مقصود ههنا.

---

[1] علم المواضع أو الطوبيقا: من الإغريقية القديمة(topos = موضع) وهذا الاستعمال يعود إلى أرسطو، الطوبيقا: نظرية المَقولات العامّة. [المترجم]

التداولية *تُطبَّق* (لأنّها ليست فقط ولا أساساً، بناء نظرياً)، بل إنّها تنحشر بطرق مختلفة في هذا الحقل الشاسع. وههنا نتجاوز التمييز الذي يجري في اللسانيات بين"النظري" و"التطبيقي". إننا نتحدث إذن عن "تداولية صغرى" (تتجه نحو السياقات الجزئية) وعن "تداولية كبرى" (تتجه نحو السياقات الاجتماعية) كما نتحدّث عن "ما وراء التداولية" (التي تتجه نحو وعي الناس التداوليّ). فالميادين المفضّلة لدى التداولية هي التربية (حيث اللغة في الوقت ذاته وسيلة وموضوع) وفي علاقات المساعدة (الطبيب والمريض في علم النفس العلاجيّ...) الخطابات الإعلامية والمناورات (السياسة، الإشهار، وسائل الإعلام) والخطابات العلمية.

وتمثيلاً لذلك نعرض لإفادة "علم المواضع السياقيّ" في تعليم اللغات تحديداً وفي الأدب. ثم بشكل أوسع سنبيّن إفادته بالنسبة إلى إبستيمولوجيا علوم الإنسان. ويمكن لنا أن نعتبر مع ذلك أنّ الأثر الملموس لعلم المواضع السياقيّ كبيرٌ - أو يمكن أن يكون كذلك ـ في حقول أخرى لم يمسّها إلى حدّ الآن إلاّ قليلاً كالحقوق والتاريخ، القائمين أساساً على تأويلات وآثار للأعمال اللغوية.

تهتمّ التداولية ولا سيما تداولية اللغة العادية بكلّ مظاهر الحياة اليومية.

I ـ التداولية والتعليم

لقد بيّنت دراسات عديدة أنّ *نمط "الخطاب البيداغوجي" الذي يستخدمه المدرّس يُنشئ آثاراً* خاصّة لا في مشاركات المتعلمين (تحديداً في الأطفال كما بيّنت ذلك أعمال ف. فرانسوا (F. François) فحسب، *بل في سلوكهم واكتسابهم للغة*.

وقد بيّن ريان جونز (Rhian Jones) في دراسته "بعض الحوارات بين المعلّم والتلاميذ" (نُشرت بمجلّة دراسات لسانية مطبّقة، العدد 26، ص. 71-80) أنّ تصرّف المعلّم اللغويّ الذي يكون قليل الضمنيات ولا يتسم بالصبغة الحُكْميّة[2] بل يكون سلوكياً ينقل ملفوظات التلاميذ غالباً مكان فرض ملفوظه عليهم، مثل هذا التصرّف اللغويّ للمعلّم يؤدي إلى سلوك خطابي وعرفاني ناشط من قِبَل التلاميذ، ويكون ذلك السلوك محتوياً على نسبة عالية مِن الملفوظات الحجاجية ومن عرض الأفكار ومن شرح للتواصل ومن استدلالات. وبالعكس، فإنّ التلاميذ يواجهون خطاب المعلّم الذي يحتوي كثيراً من الضمنيات ويكون خطاباً حُكميّاً، يواجهون ذلك بسلوك أقلّ نشاطاً على المستوى الخطابيّ والمعرفيّ (ملفوظات قائمة على الحذف، قليلة الحجج أو منعدمتُها، قليلة الاستدلالات/ الخ.). واقترح أ. لاغواردا (A. Laguarda) معاييرَ لتحليل الخطاب البيداغوجيّ

[2] نستعمل هنا مصطلح أوستين: حُكْميّ = verdictif.

("الاستراتيجية الخطابية والتطبيق التربويّ"، كراريس اللسانيات الاجتماعيـة، العـدد 14، 1989، ص.45-72، و"إسهام اللسانيات الاجتماعية في تطوير التطبيقات البيداغوجية"، كراريس اللسانيات الاجتماعيـة، العدد 19-20، 1991، ص.89-96).

ومن ضمن مؤشرات الخطاب "الاستعراضي" (تمشٍ استنتاجيّ شديد الاتسام بضمنيات القول)، يتمّ استعمال نسبة هامة من المسانيد المتعلقة بـ "الأنا" كما تتم مقاطعة تسلطية لتمشي الحوار الشفوي المتجه تحديداً نحو المكتسبات السابقة وتتواتر تلك المكتسبات (يبيّن المدرّس أنّه يعرف نتائج مشكل ما مسبقاً) ويقع نفي ملفوظات المتعلم ويرتفع عدد الأسئلة المغلقة. وعلى العكس من ذلك، يتميّز الخطاب المصاحِب (تمشٍ استنتاجيّ) بنسبة مرتفعة من المسانيد إلى"أنت" وبنسبة الاسترجاع الانعكاسي الهامة (مفاعيل رجعية لما يقوم به المدرّس من خطاب شارح للتواصل ومن تعميق الخطاب / التأمّل لدى التلميذ عبر إثارة استدلالات حجاجية خارج أيّ عملية حُكم)، كما يتميّز بتواتر علامات التقوية (السلوكية) وبنسبة الأسئلة المفتوحة المرتفعة. وهذا يوافق آفاق *الدعم* (étayage) التي طوّرها علماء نفس بيداغوجيون من أمثال فيغُتسكي (L. Vygotski) أو لسانيون مثل فرانسوا (F.François). وقد درس ميهان (H. Mehan) بالتفصيل ـ وهو عالم إثنيّ منهجيّ ـ كيفية نشوء نظام الطبقات الاجتماعية وصمود ذلك النظام عبر الاستراتيجيات المتراكبة لكل فواعل

الطبقة. كما بيّن أيضاً أنّ الشروط العلائقية لإجراء اختبار تقييمي أو اختبار نفسيّ أو غير ذلك، أنّ ذلك يؤثر عميقاً في نتائج الاختبار ("دروس في التعليم"، هارفارد، المطابع الجامعية، 1979).

ولْنأخذْ مثال تعليم اللغة الفرنسية وهي "اللغة الأمّ" في بلديْن ناطقيْن بها بشكل ساحق نعني فرنسا وبلجيكا الفالونية[3]. إنّ دراسة اللغة الفرنسية ما تزال موضوعة تحت إشارة نحو تقليديّ بيّنِ الخوَر وهو نحو ذو تصوّر للسان وللمعنى ينحصر في ما هو داخليّ مكتوب ذو هيئة عالية النمطية. إنّ ما أمكن للسانيات الداخلية اقتراحُه من صياغات جديدة ناجحة بهذا المعنى أو ذاك (خصوصاً خلال سبعينات القرن العشرين) لم يُغيّر في العُمق شيئاً كثيراً (فأولويّة المكتوب على الشفويّ ـ وهو ما أدانه سوسير! ـ لم يقعْ قلْبُها). أمّا بالنسبة إلى لسانيّ اجتماعيّ أو إلى تداوليّ *فإنّ هذا التعليم يطبع رؤيةً شديدة الاختلال (ومن ثمّة فهي خطِرة) للوقائع اللسانية واللغوية*. والواقع أنّه تعليم يُهمِل واقع الممارسات اللغوية (حيث يسود الشفويّ والتنوّع والسياقات المختلفة).

والأدهى من ذلك، فهو تعليم يُنسي الأطفالَ ما بدأوا في تعلّمه من مواضعات لغوية يطبّقونها حدْسيّاً، برفضه إيّاها بدعوى أنها "أخطاء". إنّه يُدخل في أذهانهم موقفاً نمطياً خاصّاً غير متسامح

---

[3] الفالونية: (wallon): لهجة فرنسية تُستعمَل في جنوب بلجيكا. [المترجم]

وغير ملائم، وهو أصل عديد المشاكل الأخرى خارج مجال اللغة، بل إنّ الإيديولوجيا الكامنة خلف هذا الضرب من التعليم، تتطلّب النقاش.

في حين أنّ علم المواضع السياقيّ يهتمّ بتطوير الكفاءات *التواصلية*. ومن ثمّة، فإنّ من مهمّاته القيام بعمل جسيم يتصل بالظواهر التلفظية أو "الإشارية" التي يطرح التحكّم فيها صعوبات حقيقية لدى الأطفال (وحتى عند البالغين عموماً!). وعمل يتعلّق بنسبية الدلالة وبالاستراتيجيات الخطابية، الاستدلالات والضمنيّ و"المضمرات". كما يتعلّق عمل هذا العلم برهانات التواصل والمواضعات الاجتماعية والتفاعل. وبالإجراءات المتغايرة (التداول في السّنَن) التي يجهلها التعليم التقليديّ بل يُدينها بما أنّ كل نتاج "خارج عن النمط" يُعتبر "خطأً". (انظر فرانكار M. Francard (ط.) "التداولية وتعليم اللغة الفرنسي" CILL، العدد 10-4، لوفان، بيترز، 1985.).

إنّ ما ينقصُ التعلّميّة (didactique) النمطية التعددية (التي تواجه وجود "مستويات" أو "سجلات" مختلفة للغة ولكنّها مُقوْلَبة (stéréotypé) هو المرور من ما فوق اللسانيات (épilinguistique) أي (التصرّف غير الواعي في المواضعات المتغايرة الضرورية واللازمة) إلى ما وراء اللسانيات (métalinguistique) أي (التحكّم العقلانيّ في تلك المواضعات). ذلك أننا حتى إذا وقفنا على وجود متغيّرات لسانية ومن ثمّة عرفنا أهميتها وإذا أضفنا إلى ذلك التحكم في المتغيرات

المدهشة دون أن نميّزها عن سائر المتغيرات مع ذلك، وهو أمر أفضل بكثير من الموقف النمطيّ، إذا كان ذلك، فإنّه يبقى علينا أن نحسن الاستفادة من ذلك التنوّع. بذلك يقودنا علم المواضع السياقيّ نحو تعلُّميّة "نمطية تعدّدية" أي نحو "ما وراء التداولية" (أُنظر "تعلّمية الفرنسية والبحثُ العملُ"، باريس، INRP، 1989، "التربية اللسانية"، كراريس اللسانيات الاجتماعية، عدد 11، 1987).

وقد أكّدت دراسات عديدة أخيراً أنّه بالانتقال من الدراسة المفتوحة للنظام اللغويّ ولتنويعاته إلى دراسة نمط معيّن، تتمّ معرفة ذلك النمط معرفة جيّدة من الداخل كما تُنمّى الكفاءات التواصلية العامّة بشكل أفضل. والعكس أي فرض نمط خاصّ قبل الانتقال إلى تحليل النظام تحليلاً يقتصر على ما هو مستجيب للنمط فقط، أو بالانتقال إلى ذلك التحليل القاصر، يُعدّ أمراً سيئاً بالنسبة إلى التحكّم في ذلك النمط، وهو أسوأ بالنسبة إلى الكفاءات التواصلية (أُنظر أ. برّوندونير "مستوياً هيكلة اللغة"، ضمن ج. شوني (.G) Schoeni و ج. ب. برنكارت (J.- P. Bronckart) وف.برنو (Ph. Pernoud) [ناشرون]، "هل يمكن التحكم في اللغة الفرنسية؟"، نيوشاتل ودُلاشو ونيستلي، 1988، ص43 - 62، م.ج. بسّان (M. -J. Besson) وب.ليب (B. Lipp) ور. نوسباوم (R. Nussbaum) "النمط، تهيئة"، نفسه، ص.169-184).

وفي ما يتصل بتعليم اللغات المسمّاة "أجنبية" واكتسابها، يمدّنا علم المواضع السياقيّ بتوضيح للظواهر الموجودة بين الثقافات وللمواضعات الاجتماعية ولتنسيب التداخلات(التي ليست بالضرورة "أخطاء")، فضلاً عمّا رأيناه مما هو أحرى بأن يكون ضرورياً فيما يتعلّق بكفاءات لغة أخرى. وهذا يؤدّي بالتوازي مع ذلك إلى تصوّر جديد للترجمة: إنّ قابلية الترجمة أمرٌ تُنسَبه المعايير "الخارجية" التي بيّنت التداوليةُ أهميتّها في إنتاج الدلالة.

II. التداولية والأدب

إنّ مجال الحِجاج المكتوب الذي يمسح ميدانَ الكتابة انطلاقاً من السّنة الثالثة [من التعليم] قد استفاد أيّما استفادة من أعمال ديكرو (O. Ducrot). لقد استعادت البلاغة اهتمام الذوق العامّ بها اليوم.

ففي ميدان دراسة النص الأدبيّ، كانت التحوّلات المفهومية التي أحدثتها التداولية (وغيرها) هامّةً جداً بحيث تمّ أخذها في الاعتبار من قِبَل البرامج الرسمية التي وُضعت لتدريس اللغة الفرنسية سنة 1985 (مقدمة للقراءة المسمّاة"منهجية").

لقد شدّ النصُّ الأدبيُّ وتحديداً الخياليُّ (لا يمكن لإحدى التسميتين أن تختزل الأخرى) اهتمامَ أوستين الذي وسمه بكونه "ملفوظاً غير جادّ":

"هذه الشرور أيضاً - التي يمكن أن نضعها في نظرية أعمّ - نودّ صراحةً أن نُقصيها عن اهتماماتنا الراهنة. [...] فعلى سبيل المثال يكون تلفُّظ إنشائيّ ما مليئاً أو فارغاً بشكل خاصّ مثلاً إذا مثّله ممثّل على الركح أو وَرَدَ في قصيدة [...]. من الواضح أنّ اللغة في مثل هذه الوضعيات لا تُستعمَل بشكل جدّي، [...] ولكن يتعلّق الأمر باستعمال طُفَيْليّ مقارنةً بالاستعمال العاديّ، يتعلّق هذا الضرب من الطفيلية، متى دُرِس، بعمليات ذبول اللغة." ("أن نقولَ هو أن نفعلَ"، ص. 55).

ويذكر أوستين (ص 108) الرواية والمطالعة العمومية. مثل هذا التعريف الذي قدّمه أوستين فتح مسلكاً لسورل الذي أخذه عنه وعمّقه. وهو تعريف يقوم على جعل تحديد المواضعات اللاقولية الاعتيادية للنص الخياليّ تحديداً مُعلّقاً تعليقاً جزئياً. والواقع أنّ سورل يخصّص لهذا المشكل فصلاً في كتابه "**المعنى والعبارة**":

"إنّ الكاتب ينشئ شخصياتٍ وأحداثاً خيالية بإخفائه الإحالةَ على أناس وقصّ أحداث جرت لهم. وفي خيال النزعة الواقعية أو الطبيعية [في السرد الروائيّ] يعمد الكاتب إلى الإحالة على أماكن وظواهر واقعية مازجاً تلك الإحالات بما هو من قبيل الخيال [...]. ويقيم المؤلف جملة من التعاقدات مع القارئ تحدّد إلى أيّ مدى تقطع مواضعاتُ الخيال الأفقيةُ مع ترابطات الخطاب الجادّ العمودية. [...] أمّا ما يتعلّق بمقبوليته، فتعود أساساً إلى

انسجامه [...]. إنّ ما يُعدّ انسجاماً يعود في جزء منه إلى العَقد الحاصل بين الكاتب والقارئ في ما يتعلّق بالمواضعات الأفقية.

[...] وتبثّ أغلب الآثار الخيالية المعتبرة "رسالةً" أو "رسائل" تُمرّر عبر النصّ لكنها لا توجد في النصّ. فقط في قصص الأطفال التي تنتهي بعبارات نحو"و العِبرة من هذه القِصّة هي..." أو لدى أدباء ذوي نزعة تعليمية بارزة مثل تولستوي (Tolstoï)، نجد تمثيلاً صريحاً للأعمال اللغوية الجادّة التي يستهدف النصُّ الخياليُّ تبليغَها (وقد يكون ذاك هدفه الأساسيّ).

("المعنى والعبارة"، ص. 118-119)

فسورل يقدّم الخطاب الخياليّ بوصفه عملاً لغوياً غير مباشر (وهو تعريف سيعود إليه جيرار جينات (G. Genette) ضرباً من الاستعارة القصوى (hypermétaphore). فدلالته تتجاوز الملفوظ ذاته، وترتكز على مواضعات (مُضمَرة) خاصّة وعلى عَقد (contrat) واقع بين الكاتب والقارئ. إنّها طريقة مخصوصة في اللعب مع العلامة، بما أنّ التلفظ ينشئ واقعاً ومرجعاً مكان الإحالة على واقع موجود (ما يسمّيه سورل" وجهة المعنى").

وبالمرّة، فإنّ الكتابة الأدبية تلتحق بإطار التواصل، ومن ثمّ بإطار التلفظ وحتى بالتلفظ المشترك. وفي الواقع فالقراءة تلفظ مُكمِّلٌ حسب الرسم النظريّ الذي تضعه التداولية للدلالة، حيث يحتلّ المسار التأويليّ مكاناً رئيسياً. فالكاتب ينضوي تحت التلفظ المشترك وهو مدين بمقصد تواصُليّ. وهذا الرسم يُلحّ على

الاستدلالات نحو الضمنيّ، حيث تلتقي جميع ظواهر التناصّ (intertextualité) (دائرية التواصُل).

لقد تجدّد التحليل النصّي بشكل معمّق بما أنّه لم يعد مقبولاً البحثُ فقط عمّا "أراد الكاتب قولَه" ولا إنجاز تحليل مستفرغ لنصّ من النصوص أو إيرادُ المعنى الذي أفاده النصّ. ما يمكننا القيام به بكل تواضع هو تعليل الدلالة أو الدلالات التي نبنيها تعليلا ما وراء لسانيّ (استدلالات، قرائن) بوصفنا متقبّلين للنصّ. وتُحلّل الوجوه البلاغية (الاستعارة خصوصاً) التي تحضر بكثافة في الخطاب الأدبيّ، بوصفها أعمالاً غير مباشرة أيضاً.

ويهتمّ التحليل الأدبيّ في إطار علم المواضع السياقيّ بالعناصر الإشارية والروابط وحالات التبادل السَّنَنيّ والتصرّفات في الإحالة الداخلية (داخل النصّ) والخارجيّة (خارج النصّ) والمشترك الدلاليّ (polysémie)...

أخيراً، يبدو أنّ نمط النصّ الذي استأثر باهتمام التداوليين والذي يظهر أنّ التحليل التداوليّ له مفيد، هو النصّ المسرحيّ. ويتّسم النصّ المسرحيّ في الواقع بتلفّظ مزدوج ومتزامن:

الكاتب يتوجّه إلى الجمهور بواسطة نصّه،

الشخصيات تتوجّه إلى بعضها بعضا باستخدام النصّ.

فضلاً عن ذلك، تتوجّه الشخصيات إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة (ويمكن أن يتوجّهوا إليه بشكل مباشر) والجمهور، كما

عرّفه غوفمان، هو ذلك "اللاشخص" ذو الحضور الأكيد. *فالنصّ المسرحيّ إذن، عملٌ غير مباشر بشكل مزدوج أو بشكل ثلاثيّ.*

فالمسرح مزدوج عند البثّ، مزدوج عند التقبّل: والمتفرّج يتلقّى في الوقت ذاته كلامَ الشخصية ونصَّ المسرحية الذي يتفوّه به الممثّل.

ويقوم الضمنيّ بدور أساسيّ في المسرح. ففي قاعة العرض يُفترض في المتفرج أنّه يعيد بناء هويات الشخصيات وعلاقاتها بعضها ببعض مستنداً في الاستدلال عليها على عدد قليل من القرائن المبثوثة وعلى عدد من المعطيات الخلفيّة (d'arrière – plan). وكثيراً ما تكون معرفة المتفرّج أكبر من معرفة بعض الشخصيات: فالضمنيّ يضطلع بدور مُضادّ لما هو معهود في طبيعة الأشياء.

تقع إذن كثير من الرهانات الفنية في المسرح بين هذين القطبين، بين هذين الاختراقيْن، بين هذين التلفّظين. وتوجد كثير من المسالك المتاحة للمؤلّفين المسرحيين ولكتّاب السيناريو تدور كلها حول التلفظ المزدوج: أنْ نتحدّث كما في المدينة لا مثل المسرح الكلاسيكيّ، أنْ نكلّمَ المتفرّجين، أنْ نتكلّمَ انطلاقاً من القاعة، التصرّف في الستار / الستائر والتصرّف في الركح / الأركاح أنْ نتواصل شارحين الحوار المسرحيّ ضمن الحوار نفسه.

أمّا الإشارات الركحية التي ينشرها المؤلّفون المسرحيون في النصّ المسرحيّ، فهي تشكّل خطاباً شارحاً (métadiscours) يتمّ نقلُه أساساً إلى لغة الحركات والإشارات على الركح. بهذا المعنى

فالتوظيب الركحيّ هو *تأويل* بمعنييْه الاثنين: "صناعة المشهد" و"بناء دلالة خاصّة". فعمليتا توظيب مختلفتان، تؤدّيان دلالتين مختلفتين و تُثيران تأويلين مختلفين من جانب المتفرّج.

أخيراً أكّد مختلف التداوليين مثل غوفمان وغمبرز وديكرو على بيان أنّ كل سلوك ـ وتحديداً السلوك اللسانيّ ـ وكلّ تفاعل في الحياة اليومية وفي اللغة العادية، كل ذلك له خصائص مسرحية بمعنى مضادّ (مفهوم "الدور"، "التوظيب"، "العمل"، الخ.).

"التداولية اليوم هي مقاربة من مقاربات النصّ الأدبيّ [...] لها أفق داخليّ تُضطرّ سائر المقاربات إلى الانخراط فيه. فالمهمّ ليس أن نكون مع التداولية أو ضدّها في التحليل الأدبيّ ولكن علينا بالأحرى أن نحدّد أيّ صنف من التداولية نستخدم. ولكن علينا مع ذلك أن نحذرَ من مغبّة الارتداد إلى تصوّرات للنصّ سابقة للبنيوية [...]. وكي تُستثمَر التداولية في دراسة الخطاب الأدبيّ، ينبغي أن تحدّد مسلكها وقد حفّ به مزلقان أحدهما النزعة النفسية والآخر النزعة الشكلية [...] وسواء تعلّق الأمر بالتداولية أو بأيّ تصوّر آخر للغة، فإننا نجد أنفسنا إزاء معضلة: هل نعامل الآثار الأدبية بوصفها جنسا من الملفوظات كسائر الأجناس، أو إننا نضعها على حدة. والحال أننها ملفوظات ليست كسائر الملفوظات من جهة، وهي من جهة أخرى، ليست ملفوظات خارجةً عن قوانين اللغة".

(دومينيك مانغنو (D. Maingueneau) : "التداولية للخطاب الأدبيّ"، باريس، بورداس، 1990)

III . علم الأخلاق المقارن لغي جوكوا (Guy Jucquois)

اختصّ غي جوكوَا في النحو المقارن للغات القديمة ثمّ وسّع اهتماماته المنهجية بتطوير تأمّل إبستيمولوجيّ[4] وأنثروبولوجيّ (= إناسيّ) وأخلاقيّ حول مفهوم "المقارنية" (المنهج المقارنيّ). ونقف على خلاصة جيّدة لهذا الشاغل تحت عنوان: "المنهج المقارني في علوم الإنسان" (بيترز، 1989).

ولا ينسب غي جوكوا نفسه إلى التداولية، ويُبدي بعضَ التحفّظات تجاه نظريات مدرسة بالو ألتو النسقية.

فضلاً عن "أبحاثه عن أسس المنهج المقارني" في ستّة مجلّدات (طبع بيترز)، فإنّه يشتغل على استعمال اللغات في العالم الحديث من وجهة نظر الفرد ومن وجهة نظر الجماعة. وتنفتح منشوراته على المشهد العِلميّ بمختلف حقوله: علم الأجنّة، علم التشريح، علم الحيوانات والأشجار القديمة المتحجّرة (paléontologie)، علم عجائب المخلوقات (tératologie)، الرياضيات، الحقوق،

[4] الإبستيمولوجيا: دراسة تكوين المعرفة العلمية وشروطها.

السياسة، الاقتصاد، الأدب، علم النفس، علم الأجناس (éthnologie)، علم الأنثروبولوجيا (= الإناسة) (anthropologie)، علم الاجتماع، اللسانيات...

والسؤال الأساسيّ لهذا البحث هو "كيف ولماذا تعمل جدلية الأنا والآخر في العالَم الذهنيّ للإنسانية وفي المقام الأوّل في النشاط العلميّ الذي يفهم الناس به العالَمَ ويُفسّرونه به؟" *وانطلاقاً من تمثيلات للعالَم عبر اللغات، يحلّل المؤلّف "شروط الوعي بالغيرية" وعوامل حجْب الآخر في لوحة واسعة من تاريخ العقليات والعوائد (habitus)*[5] *الغربية*. يرى غي جوكوَا أنّ كلّ نشاط علميّ، كلّ سلوك بشريّ إنّما ينتظم حول ضرب من "المقارنة" أي هي عملية تشخيص / تأويل/ صلاحية تتأسّس على مكافحة عناصر مقارنة (متشابهة وغير متشابهة في الوقت ذاته). والعلماء شهود وفواعل ونتاجات للعقليات المنخرطة في تاريخهم، فنظرياتهم إذن تقبل المساءلة من زاوية نظر أخلاقية.

لقد أمكننا مناقشة تحليل غي جوكوَا عن مسألة النزعة النسبية التي بيّن المؤلّف أنّها في الوقت ذاته ذات أهمية بالغة في علوم الإنسان (وبذلك فهي تختلف عن علوم الطبيعة) كما بيّن أيضاً

---

[5] المعنى اللغويّ لكلمة (habitus) هو المظهر العامّ للجسم من حيث الدلالة على الحالة العامة صحّةً أو مرضاً. ويترجمها بعض الباحثين بـ "التقمّص الجسديّ"، انظر د. مختار الفجاري، نقد العقل الإسلاميّ، عند محمد أركون، ط1، بيروت، دار الطليعة، 2005، ص14. [المترجم]

أهميــة كــلّ نشــاط علمــيّ. (اُنظــر أندريــه مارتينيــه (A. Martinet)، "العلوم المقارنية أو علـوم الثقافـات"، اللسـانيات، 27/2/ 1991).

"علم المواضع المقارنيّ" هذا كما يقول المؤلّف ليس "علم المواضع السياقيّ" الذي تحدّثنا عنه سالفاً.

من أفلاطون وأرسطو إلى اللسانيات أو علم النفس الحـديثيْن مـروراً بكـانط (Kant) وليـنّـي (Linné) أو ليفـي سـتروس (Lévi - Strauss) يبدو مشروع غي جوكوَا ممكن المقارنة بالمشروع التداوليّ. إنّه يبرهن على أنّ الأعمال والنظريات الـتي تنتسـب إلى التداوليـة أو التي تنضوي تحت لوائها بفعل تأويل يمكن أن نقوم بـه، كـل ذلـك تصاحبه أعمال ونظريات أخـرى توجـد اليـوم وتطـرح أسـئلة تماثـل أسئلة التداولية وتضع لها تمشّيات وتُوجِد لها أجوبة موازيةً.

ثبت اصطلاحي

ثبت اصطلاحي (فرنسي / عربي)

Accentuation	نبر
Acte	عمل
Affirmation	إثبات
Alternance	تناوب....
Anatomie	علم التشريح
Anthropologie	علم الإناسة
Approche	مقاربة
Argumentation	حجاج
Aspect	مَظهَر
Assertion	إخبار
Assomption	احتمال
Autonymie	الدلالة الذاتية
Axiome	مُسلَّمة
Bluff	مُخادعة
Circularité	دَوْر
Code	سَنَنٌ/ شفرة
Cognitif	عِرْفانيّ / معرفي
Communication	تواصُل
Comparable	ممكن المقارنة

Comparaison	مقارنة
Concept	مفهوم/ مُتصوَّر
Conceptualiser	مَفْهَمَ
Concomitant	مُصاحب
Constatif	تسجيليّ
Contexte	سياق
Contextique	سياقي
Contextualisation	الوضع السياقي
Continuum	استرسال
Convention	مُواضعة/ اصطلاح
Conversation	مُحادثة
Défectueux	ناقص
Déictique	(عنصر) إشاريّ
Descriptif	وصفي
Didactique	تعلمية
Diglossie	ازدواجية اللغة
Dire	قول
Discours	خطاب
Embryologie	علم الأجنّة
Emploi	استعمال
Enchâssement	تضمين
Enoncé	ملفوظ/ قول
Enonciation	تلفظ/ قول
Epilinguistique	ما فوق اللسانيات
Epistémologie	ابستيمولوجيا
Equifinalité	التوازن الغائيّ
Etayage	دعْم
Ethique	علم الأخلاق

Ethnolinguistique	لسانيات أناسية
Ethnologie	علم الأجناس
Feed-back	التغذية الراجعة
Feinte	تصنّع
Glossologie	اللسانيات
Habitus	عادة
Homéostasie	المُماثلة
Hypercorrection	رسل
Hypermétaphore	استعارة قصوى
Identification	تشخيص
Illocutoire	لا قوليّ/ مُتضمَّن في القول
Implication	استلزام
Implicite	ضمنيّ
Indice	مُؤشّر
Inférant	مُستدَلّ به
Inféré	مُستدلّ عليه
Inférence	استدلال
Injonction	أمر
Intention	مقصد
Intentionnalité	مقصدية
Interaction	تفاعل
Interethnique	بين الأقوام
Interprétation	تأويل
Intertextualité	تناصّ
Intonation	تصويت
Ironie	سخرية
Langage	لغة
Langue	لسان/ لغة طبيعية

Lexicographie	معاجمية
Linguistique	لسانيات
Locutoire	قوليّ
Mention	ذِكر
Message	رسالة/خطاب
Métadiscours	خطاب شارح
Métalinguistique	ما وراء اللسانيات
Métanomination	ما وراء الإسماء
Métaphore	استعارة
Mise en scène	توظيب ركحيّ
Modalité	جهة
Mode	صيغة
Nominalisme	الاسميّ (المذهب)
Occurrence	ورود
Onomatopée	محاكاة أصوات الطبيعة
Opacité	كثافة
Optative	شرطية
Paléontologie	علم الحيوانات والأشجار القديمة المتحجّرة [باليونطولوجيا]
Paradoxe	مفارقة
Parole	كلام/حديث
Performatif	إنشائي/إنجازي
Perlocutoire	تأثير بالقول
Pertinence	إفادة
Pertinent	مفيد
Plausibilité	مقبولية
Pragmatique	تداولية
Pragmatisme	نفعية

Prédication	إسناد..
Préfixe	سابقة..
Présupposé	مقتضى
Prosodie	تنغيم
Putatif	مفترض
Référence	إحالة
Référent	مرجع
Réplique	مُخاطبة
Scène	مشهد/ رُكح
Séquentialisé	تسلسليّ
Signe	علامة/ دليل
Signifiant	دالّ
Signifié	مدلول
Signification	دلالة
Socialisation	استشراك
Sociologie	علم الاجتماع
Sous-entendu	مُضمَر
Stéréotypé	مُقَوْلب
Tératologie	علم عجائب المخلوقات
Topique	علم المواضع / الطوبيقا
Transcendance	تَعال..
Truisme	بديهيّة
Validité	صلاحية
Variation	تنويعة
Verbal	لفظيّ
Verdictif	حُكْميّ

ثبت اصطلاحيّ (عربيّ/فرنسيّ)

(مرتب ترتيباً ألفبائياً دون اعتبار الجذور، و قد اعتبرنا الهمزة الوصلية حرفاً)

إبستيمولوجيا	Epistémologe
إثبات	Affirmation
الاجتماع (علم)	Sociologie
الأجناس (علم)	Ethnologie
الأجنّة (علم)	Embryologie
إحالة	Référence
احتمال	Assomption
إخبار	Assertion
الأخلاق (علم)	Ethique
ازدواجية اللغة	Diglossie
استدلال	Inférence
استرسال	Continuum
استشراك	Socialisation
استعارة..	Métaphore
استعارة قصوى	Hypermétaphore
استعمال	Emploi
استلزام.	Implication
اسميّ (مذهب)	Nominalisme
إسناد	Prédication
إشاريّ	Déictique
إفادة..	Pertinence
أمر	Injonction

الإناسة (علم)	Anthropologie
إنشائيّ / إنجازيّ	Performatif
بديهية	Truisme
بين الأقوام	Interéthnique
تأثير بالقول	Perlocutoire
تأويل	Interprétation
تداولية	Pragmatique
تسجيليّ	Constatif
تسلسليّ	Séquentialisé
تشخيص	Identification
تفاصُح	Hypercorrection
التشريح (علم)	Anatomie
تصنّع	Feinte
تصويت	Intonation
تضمين	Enchâssement
تعالٍ	Transcendance
تعلّميّة	Didactique
تفاعل	Interaction
قول / تلفظ	Enonciation
تناصّ	Intertextualité
تناوب	Alternance
تنغيم	Prosodie
توازن غائيّ	Equifinalité
تواصل	Communication
توظيب ركحيّ	Mise en scène
جهة	Modalité
حِجاج	Argumentation
حديث	Parole

حُكميّ	Verdictif
الحيوانات والأشجار القديمة المتحجّرة (علم)	Paléontologie
خطاب	Discours
خطاب شارح	Métadiscours
دعم	Etayage
دلالة	Signification
دلالة ذاتية	Autonymie
دليل	Signe
دَوْر	Circularité
ذِكر	Mention
رسالة	Message
سابقة	Préfixe
سخرية	Ironie
سَنَنٌ..	Code
سياق	Contexte
سياقيّ	Contextique
شَرطيّة	Optative
صلاحية.	Validité
صيغة	Mode
ضمنيّ..	Implicite
طوبيقا / المواضع(علم)	Topique
عادة..	Habitus
عجائب المخلوقات (علم)	Tératologie
عِرفانيّ / معرفي	Cognitif
علامة / دليل	Signe
عمل	Acte
قول	Dire
قوليّ	Locutoire

Opacité	كثافة
Parole	كلام
Illocutoire	لا قوليّ/ متضمّن في القول (عمل)
Langue	لسان
Linguistique	لسانيات
Ethnolinguistique	لسانيات إناسية
Langage	لُغة...
Verbal	لفظيّ
Indice	مؤشّر
Epilinguistique	ما فوق اللسانيات
Métanomination	ما وراء الإسماء
Métalinguistique	ما وراء اللسانيات
Illocutoire	مُتضمّن في القول/لا- قوليّ
Conversation	مُحادثة
Onomatopée	محاكاة الأصوات الطبيعية
Bluff	مخادعة
Réplique	مخاطبة
Signifié	مدلول
Référent	مرجع
Inférant	مستَدلّ به...
Inféré	مستدَلّ عليه
Axiome	مُسلّمة
Scène	مشهد
Concomitant	مُصاحب.
Sous-entendu	مُضمَر
Aspect	مظهر
Lexicographie	معاجمية
Paradoxe	مفارقة.

Putatif	مفترض
Feed-back	تغذية راجعة
Conceptualiser	مَفْهَمَ
Concept	مفهوم
Pertinent	مفيد
Approche	مقاربة
Comparaison	مقارنة
Plausibilité	مقبولية
Présupposé	مقتضى
Intention	مقصد
Intentionalité	مقصدية.
Stéréotypé	مُقَوْلَب
Enoncé	ملفوظ / قول
Homéostasie	مُماثلة
Comparable	ممكن المقارنة
Topique	مواضع (علم) / طوبيقا
Convention	مواضعة
Défectueux	ناقص
Accentuation	نَبْر
Pragmatisme	نفعية
Occurrence	وُرود
Descriptif	وصفيّ
Contextualisation	وضع سياقيّ

الفهرس


تليجرام
مكتبة سور الأزبكية

ليست التداولية "حقلاً فرعياً" يحدد موضوعَ دراسةٍ جديداً. *إنّها "مقاربة" مستجدّة، تتأسّس على تعدّدية منهجية (ذهاب وإياب استنتاجيّ / تأليف) لكامل الحقلّ.* ونتبيّن من خلال مفهوم التواصل أنّ موضوع التداولية هو الإنسان نفسه وهو يباشر أدواره الاجتماعية. وفي إعادة صياغة أخيرة نقول إن "المقاربة التداولية" هي "علم المواضع السياقيّ" فهي "علم المواضع" أي "وجهة نظر": "اقتراب" له جانب "الخطوة الأولى، الابتعاد" وهو غير ملائم. وهي "سياقية" لأنّ مفهوم السياق هو أحسن ما يسم هذه الطوبيقا. و"التداولية" ليست تسمية جيّدةً. إنها كلمة فضفاضة جرى في الاستعمال الفرنكوفوني لها أنها تعني دلالات ومعانيَ بعيدة جداً مما هو مقصود هنا.

تصميم الغلاف : ناظم حمدان

